المقصور

[فالمقصورُ: هو الاسمُ المعرَبُ الذي في[1] آخِرِه ألفٌ لازمةٌ، (فاحْتَرَزَ بـ(**الاسم**) من[2] الفعلِ)[3]، نحوِ: يَرْضَى[4] وبـ(**المُعْرَبِ**) من[5] المبنيِّ، نحوِ*: ذَا، «وبـ(**الألِف**) من المنقوصِ، نحوِ: القاضِي، كما سيأتي»[6]، وبـ(لازمةٌ) (مِن المُثَنَّى فِي حالةِ الرفعِ، نحوُ: الزيدانِ؛ فإنَّ أَلِفَه لا تَلْزَمُه؛ إذ تُقْلَبُ ياءً فِي الجرِّ والنصبِ، نحوِ: رأيتُ الزيدَيْنِ)[7][8].

= المثنى، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها أبدًا. والظاهر: أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر.

السابع عشر: تقدير الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعًا؛ كجاء مسلمي؛ لذهاب صورتها، إذ أصله: مسلمون لي، حذفت النون واللام للإضافة، وقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء، وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها.

قال ابن الحاجب: وتقديرها للثقل؛ لأن الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم. فرُدَّ عليه: بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولى، فاللائق: أنه للتعذر نظرًا للحال الراهنة ـ كما قدروه في الفتى للتعذر، مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة؛ بل تثقل، لكن أنت خبيرٌ بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفًا ـ ليس مجرد الثقل كما هنا؛ بل تحركه بأي حركةٍ كانت، ولو خفيفة ـ مع فتح ما قبله؛ فاعتبر فيه الحال الراهنة؛ لأن الياء الأصلية ـ لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا؛ فتدبر هذا.

والمختار ـ وفاقًا لأبي حيان ـ أن إعرابه لفظي؛ لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصريفية ـ لا يقتضى تقديرها، والله أعلم. انظر: «حاشية الخضري» (١/ ٥١)، و«رفع الحجاب» (١/ ٢٩٢).

(١) ليس في (س)، (ع). (٢) في (ع): «عن».

(٣) العبارة في (س): «فخرج بالاسم [١٧/و] الفعلُ». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) وخرج الحرف كـ (إلى)؛ فهذا آخره ألف قبلها فتحة، ولا يسمى مقصورًا؛ لأنه حرف؛ والمقصور خاص في الاصطلاح بالاسم.

(٥) في (ع): «عن».

(٦) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (س): «وبقولنا: «ألف» ـ ما آخره ياء، وهو المنقوص، نحو القاضي».

(٧) مكان هذه العبارة ـ بين القوسين ـ في (س): «نحو الزيدان».

(٨) **[الاشتقاق اللغوي للمقصور]**: =

الاشتقاق اللغوي للمعصور

. . . .

= المقصور: اسم مفعول من القصر، وسمّي مقصورًا لأحد أمرَيْن:

الأول: إمّا أن يكون من القَصْر، وهو الحَبْس؛ من قوله ﷻ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [الرحمٰن: ٧٢].

ومنه قول الشاعر:

قد قصَرْنا السناء بَعدُ عَليهِ وهْو للذَّودِ أن يُقَسَّمنَ جارُ

ومنه قول الآخر:

وأنتِ التي حبّبتِ كل قَصِيرةٍ إلى وإن لم تَدرِ ذاك القصائرُ
عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطَى شَرُّ النساء البَحاتِرُ

الثاني: أو من (قَصَرْتُه)؛ أي: نقصته من قَصْر الصلاة؛ من قوله تعالى: ﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]؛ أي: تنقُصوا من عدد رَكَعاتها، أو هَيْأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسُها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبس عما استحقه من الإعراب. «أسرار العربية» (ص٥٧)، و«شرح المفصل» (٦/ ٤٤ ـ ٤٥).

[أنواعه]:

والمقصور على ضربَيْن: منصرفٌ، وغيرُ منصرف.

١ ـ **المنصرف**: ما يدخله التنوينُ وحدَه؛ نحو: (عصا)، و(رحى). ثمّ يلتقي ساكنان الألفُ، التي هي لام الكلمة، والتنوينُ بعدها ساكنٌ، فيحذف لالتقاء الساكنين. **وكانت الألف أوْلى بالحذف** من التنوين لوجوه ثلاثة:

أحدُها: أن التنوين دخل لمعنًى، ويزول بزَوالِ ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنّها لام الكلمة.

الثاني: أنّ الألف إذا حُذفت، بقي قبلها ما يدلّ على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها؛ وليس على حذف التنوين دليلٌ.

الثالثُ: أن الساكن الأول ـ هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع، فلذلك تقول: (هذا عصًا)، و(رأيت عصًا)، و(مررت بعصًا)، بالتنوين من غير ألف.

٢ ـ **غير المنصرف**: ما كان في آخِره ألفُ التأنيث المفردةُ؛ نحو: (حُبْلَى) و(سَكْرَى). فهذا **لا يدخله شيءٌ** من الإعراب؛ لأنّ في آخِره ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركةَ؛ **ولا يدخله التنوين**؛ لأنّه غير منصرف، لأجل التأنيث اللازم، فتقول: (هذه حُبْلَى وسَكْرَى)، و(رأيت حبَلى وسكرَى)، و(مررت بحبلَى =

وأشارَ بقولِه: (والثانِ منقوصٌ) إلى المُرْتَقِي][1]، فالمنقوصُ[2]: هو الاسمُ المعرَبُ الذي آخرُه ياءٌ لازمةٌ[3] قبلَها كسرةٌ[4]، * نحوُ: المُرْتَقِي، فاحْتَرَزَ[5] بـ(**الاسم**) عن الفعلِ، نحوِ: يَرْمِي، وبـ(**المُعْرَب**) عن المبنيِّ، نحوِ: *[6] الذي، وبقولِنا: (**قبلَها كسرةٌ**) مِنَ[7] التي قَبْلَها سكونٌ، نحوِ: ظَبْيٍ ورَمْيٍ، وهذا[8] معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيحِ؛ في رَفْعِه بالضمَّةِ، ونصبِه بالفتحةِ، وجَرِّه بالكسرةِ.

وحكمُ هذا المنقوصِ: أنه يَظْهَرُ فيه النصبُ[9] نحوُ: (رأيتُ

= وسكرَى)، فالألفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحذَف، إلّا إذا لقِيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، نحوَ: (حُبْلَى الْقَوْمِ) و(سَكْرَى ابْنِكَ). «شرح المفصل» (١/١٢٩).

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).

(٢) في (س)، (ص): «والمنقوص». (٣) ليس في (س)، (ص).

(٤) **[لِمَ سمي بالمنقوص؟]**:

سمّي منقوصًا؛ لأنه نقص شيئَيْن: حركةً وحرفًا. فالحركةُ: هي الضمّة أو الكسرة حُذفت للثقل؛ والحرفُ هو الياء، حُذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: (هذا قاضٍ، يا فَتَى)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ، يا فتى). وكان الأصل: (هذا قاضِيٌ)، بضمّ الياء وتنوينها، و(مررت بقاضِيٍ)، بكسر الياء وتنوينها أيضًا؛ فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها؛ لأنّها قد صارت مَدَّةً كالألف، لِسَعَةِ مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها، على ما تقدّم، فحُذفت الضمّة والكسرةُ لما تقدّم، ولمّا حُذفت سكنت الياءُ، وكان التنوين بعدها ساكنًا، فحُذفت لالتقاء الساكنين، على ما ذكرناه في المقصور. فلذلك تقول في الرفع: (هذا قاضٍ)؛ وفي الجرّ: (مررت بقاضٍ). قال الله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقال: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وتقول في النصب: (رأيت قاضِيًا)، تُثْبت الفتحة لخفتها. قال الله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وقال: ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. «شرح المفصل» (١/١٢٩).

(٥) في (س): «واحترز»، وفي (ص): «فاحترزنا».

(٦) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ع)، قد يكون انتقال نظر.

(٧) في (ن): «عن». (٨) في (ن): «فهذا».

(٩) (م) من العربِ مَن يُعامِلُ المنقوصَ في حالةِ النصبِ معاملتَه إيَّاه في حالتَي الرفعِ =

القاضِيَ)، وقالَ اللهُ تعالى[(١)]: ﴿(يَقَوْمَنَآ)[(٢)] أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ؛ [لِثِقَلِهِمَا على الياءِ[(٣)]][(٤)]، نحوُ:

= والجرِّ، فيُقَدِّرُ فيه الفتحة عَلَى الياءِ أَيْضًا؛ إجراءً للنصبِ مُجْرَى الرفعِ والجرِّ، وقد جاءَ مِن ذَلِكَ قولُ مَجْنُونِ لَيْلَى:

وَلَـوْ أَنَّ وَاشٍ بـالـيَـمَـامَـةِ دَارُهُ ... ودَارِي بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقولُ بِشْرِ بن أبي خازم، وَهوَ عربيٌّ جاهليٌّ:

كـفَـى بـالـنَّـأْيِ مِـنْ أَسـمـاءَ كَـافِـي ... ولـيـسَ لِـنَـأْيِـهَـا إِذْ طَـالَ شَـافِـي

فأنتَ تَرَى المجنونَ قالَ: (أَنَّ وَاشٍ)؛ فسَكَّنَ الياءَ ثمَّ حَذَفَها ـ معَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ؛ لكونِه اسمَ «أنَّ»، وترَى بِشْرًا قالَ: (كَافِي) معَ أنَّهُ حالٌ مِن النَّأْيِ أو مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ.

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي ذلك؛ فقالَ المُبَرِّدُ: هو ضرورةٌ، ولكنَّها من أحسنِ ضَرُورَاتِ الشعرِ. والأصحُّ: جوازُه فِي سَعَةِ الكلامِ؛ فقد قُرِئَ (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ) [قراءة جعفر بن محمد الصادق ـ كما في «المحتسب لابن جني» (٢١٧/١)]، بسكونِ الياءِ (م).

(١) كان الأليق أن يقال: قال الله تعالى ـ فيما حكاه عن الجنِّ المؤمن.. إلخ. ولهذا نظائر في كلام ابن عقيل ستأتي، فليتدبر ذلك.

(٢) ليس في (س)، لكن كتبها في الحاشية؛ استدراكًا، وعليها علامة التصحيح.

(٣) من (ن)، وهو اسم طائر ـ كما في «النحو الوافي» (١٨٨/١).

(٤) (م) مِن العربِ مَن يُعامِلُ **المنقوصَ** فِي حالتَي الرفعِ والجرِّ ـ كَمَا يُعامِلُه فِي حالةِ النصبِ، فيُظْهِرُ الضمَّةَ والكسرةَ عَلَى الياءِ كَمَا يُظْهِرُ الفتحةَ عليها، وقد وَرَدَ مِن ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ ماضِيِ ... ويـومًـا تَـرَى مِـنْـهُـنَّ غُـولًا تَـغَـوَّلُ

وقولُ الشَّمَّاخِ بنِ ضِرَارٍ الغَطَفَانِيِّ:

كـأَنَّـهَـا وقَـدْ بَـدَا عـوَارِضُ ... وفـاضَ مِـن أَيْـدِيـهِـنَّ فَـائِـضُ

وقولُ جَرِيرٍ ـ أَيْضًا:

وعِـرْقُ الـفَـرَزْدَقِ شَـرُّ الـعُـرُوقِ ... خَـبِـيـثُ الـثَّـرَى كَـابِـيُ الأَزْنُـدِ

ولا خِلافَ بينَ أَحَدٍ مِن النُّحَاةِ ـ فِي أَنَّ هَذَا ضرورةٌ لا تَجُوزُ فِي حالةِ السَّعَةِ، **والفرقُ بينَ هَذَا والذي قبلَه**: أنَّ فيما مَضَى حَمْلَ حالةٍ واحدةٍ عَلَى حالتَيْنِ، ففيه حملُ النصبِ عَلَى حالتَي الرفعِ والجرِّ، فأَعْطَيْنَا الأقلَّ ـ وَهوَ النصبُ ـ حكمَ =

(جاءَ[١] القاضِي، ومَرَرْتُ بالقاضِي)، فعلامةُ الرفعِ: ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ على الياءِ، وعلامةُ الجرِّ: كسرةٌ مقدَّرَةٌ على الياءِ.

وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ ـ أنَّ الاسمَ لا يكونُ فِي آخِرِه واوٌ قبلَها ضمَّةٌ. نعمْ إنْ كانَ مبنيًّا وُجِدَ ذلك فيه، نحوُ: هو، ولم يُوجَدْ ذلك فِي المُعرَبِ ـ إلَّا فِي الأسماءِ الستَّةِ فِي حالةِ الرفعِ، نحوُ: (جاءَ أَبُوه)، وأجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ فِي موضعيْنِ آخريْنِ:

مذهب الكوفيين في المعتل بالواو

أحدُهما: ما سُمِّيَ به مِن الفعلِ، نحوُ: يَدْعُو ويَغْزُو.

والثاني: ما كانَ أعجميًّا، نحوَ: هِنْدُو[٢]، وقَمَنْدُو[٣]. (والله أعلم)[٤].

تعريف الفعل المعتل وإعرابه

[ص] [٤٩] **وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أو وَاوٌ او يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ**[٥]

= الأكثرِ؛ ولهذا جَوَّزَهُ بعضُ العلماءِ فِي سَعَةِ الكلامِ.

ووَرَدَ فِي قِرَاءَةِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ﷺ: **﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾** [«المحتسب لابن جني» (٢١٧/١)]، أما هَذَا: ففيه حَمْلُ حالتيْنِ ـ وهما حالةُ الرفعِ وحالةُ الجرِّ ـ عَلَى حالةٍ واحدةٍ، وَهِيَ حالةُ النصبِ، وليسَ مِن شأنِ الأكثرِ ـ أنْ يُحْمَلَ عَلَى الأقلِّ؛ ومِن أجلِ هَذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ النُّحَاةِ عَلَى أنَّهُ ضرورةٌ يُغْتَفَرُ مِنها مَا وَقَعَ فِعلًا فِي الشعرِ، ولا يَنْقَاسُ عليها (م).

(١) في (ح): «جاءني».

(٢) في (ن): «سمندو». وذكر في (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

أقول: «سمندو»: حصن ببلاد الروم، وفي شأنه قال المتنبي:

فإنْ يُقْدِمْ فَقَدْ زُرْنَا سَمَنْدُو وإن يُحْجِمْ فَمَوْعِدُه الخَلِيجُ

وينظر: «شرح معاني شعر المتنبي» لابن الإفليلي (٣٣٩/١)، وله ذكر في «معجم البلدان» (٢٥٣/٣)، **وأمّا «هندو»**: فلم أقف في معناه على شئ ـ مع كثرة نظر ومطالعة، فالله أعلم.

(٣) من (ن). (٤) من (ع).

(٥) (م) (أيُّ) هو مجموعُ جملةِ الشرطِ والجوابِ ـ عَلَى الَّذِي نَخْتَارُه فِي أخبارِ أسماءِ الشرطِ الواقعةِ مبتدأً، والتقديرُ: أيُّ فعلٍ مضارعٍ كَانَ هو ـ أي: الحالُ والشأنُ ـ آخِرَه ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ؛ فقدْ عُرِفَ هَذَا الفعلُ بأنه مُعْتَلٌّ، يُرِيدُ: أنَّ المعتلَّ من =

[ش] أشارَ إلى أنَّ المُعْتَلَّ مِن الأفعالِ: هو[١] ما كانَ فِي آخِرِه واوٌ (قَبْلَها ضمَّةٌ)[٢]، نحوُ: يَغْزُو، [١٧/ظ] أو ياءٌ قبلَها كسرةٌ، نحوُ: يَرْمِي، أو ألفٌ قبلَها فتحةٌ، نحوُ: يَخْشَى.

[ص] [٥٠] فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجَزْمِ ... وأَبْدِ نَصْبَ ما كَـ(يَدْعُو، يَرْمِي)[٣]

[٥١] والرفعَ فيهما انْوِ، واحْذِفْ جَازِمًا ... ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

[ش] ذَكَرَ فِي هذيْنِ البَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الإعرابِ فِي الفعلِ المعتَلِّ، فذَكَرَ أنَّ الألفَ يُقَدَّرُ فيها غيرُ الجزمِ، وهو الرفعُ والنصبُ، نحوُ: (زيدٌ يَخْشَى)، فيَخْشَى: مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألفِ، و(لَنْ يَخْشَى) فيَخْشَى: (فعل مضارع)[٤] منصوبٌ وعلامةُ[٥] النصبِ فتحةٌ مقدَّرَةٌ على الألفِ، وأمَّا الجَزْمُ فيَظْهَرُ؛ لأنَّه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ[٦]، نحوُ: لم يَخْشَ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي) ـ إلى أنَّ النصبَ يَظْهَرُ فيما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ، نحوُ: (لَنْ يَدْعُوَ ولَنْ يَرْمِيَ)، وأشارَ بقولِهِ: (والرفعَ فيهما انْوِ) ـ إلى أنَّ الرفعَ يُقَدَّرُ فِي الواوِ والياءِ، نحوُ: (يَدْعُو ويَرْمِي)، فعلامةُ الرفعِ: ضمَّةٌ مقدَّرَةٌ فِي[٧] الواوِ والياءِ.

وأشارَ بقولِهِ: (واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ) إلى أنَّ الثلاثَ ـ وهي

= الأفعالِ المُعْرَبَةِ: هو مَا آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ؛ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ (م).

(١) ليس في (ص)، والذي في (ع): «وهو».

(٢) ليس في (س)، (ص)، وكتبها في النسختين في الحاشية تصحيحًا. وكذا قوله: (قبلها فتحة)، (قبلها كسرة) الآتيين، فتأمل!

(٣) (م) يُرِيدُ: أنَّ مَا كَانَ من الأفعالِ المعربةِ آخرَه ألفٌ ـ يُقَدَّرُ فيه الرفعُ والنصبُ؛ اللذانِ هُمَا غيرُ الجزم، ممَّا يَلْحَقُ الأفعالَ من أنواعِ الإعرابِ، وَمَا كَانَ من الأفعالِ المعربةِ آخِرَه واوٌ كيَدْعُو أو ياءٌ كَيَرْمِي ـ يَظْهَرُ فيه النصبُ (م).

(٤) ليس في (ع)، (ح).

(٥) في (س): «فعلامته».

(٦) من (ن)، (ح). نعم، ذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة: «الأخير».

(٧) في (ن): «على».

النصب يظهر في المعتل بالواو

الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحْذَفُ فِي الجزم *][١]، نحوُ: ([لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ][٢]، ولم يَرْمِ)، فعلامةُ الجزم: حَذْفُ الألفِ والواوِ والياءِ.

وحاصلُ ما ذُكِرَ[٣]: أنَّ الرفعَ يُقَدَّرُ فِي الألفِ والواوِ والياءِ، وأنَّ الجزمَ يَظْهَرُ فِي الثلاثةِ[٤] بحذفِها، وأنَّ النصبَ يَظْهَرُ فِي [الواوِ وَالياءِ][٥] ويُقَدَّرُ فِي الألفِ[٦]. (والله ﷻ أعلم)[٧].

---

(١) هنا انتهى الخرم المشار إليها آنفًا ـ في النسخة: (ك).

(٢) في (ك): «لم يغز، ولم يخش». (٣) في (ن): «ذكره».

(٤) في (ح): «الثلاث». ورسمت في (ع)، (ك) «الثلثة»؛ على الرسم القديم.

(٥) في (ن): «الياء والواو».

(٦) (م) وقد وَرَدَ عن بعضِ العربِ: نصبُ الفِعْلِ المضارعِ المُعْتَلِّ بالواوِ أو بالياءِ بفتحةٍ مقدَّرَةٍ، ومن ذَلِكَ قولُ عامرِ بنِ الطُّفَيْلِ:

فَما سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عن وِرَاثَةٍ … أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولا أَبِ

ومِن ذَلِكَ قولُ حُنْدُجِ بنِ حُنْدُجٍ:

ما أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ … مَن دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صولُ

كما ورَدَ عنهم: جزمُ الفِعْلِ المعتلِّ بالسُّكُونِ، وبقاءُ حرفِ العِلَّةِ، كقولِ عَبْدِ يَغُوثَ:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ … كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا (م)

(٧) من (ح).

النكرةُ والمعرفةُ(١)(٢)

....

(١) لما كان كثير من الأحكام النحوية تُبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية ـ شرع المصنف في الكلام عليهما.
واعلم أن الفائدة إنما تحصل في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة؛ من حيث كان الإخبار عن الشيء ثنيًا عن معرفة ذلك الشيء.
فإذا قلت: تكلم زيدٌ، حصلت به فائدةٌ. فإن قلت: تكلم إنسانٌ، لم يفد شيئًا، إذ لا يخلو الوجود من إنسان يتكلم، فقد كان هذا المعنى حاصلًا قبل الكلام به، فلم يفد الإخبار بذلك فائدة زائدة. وكذلك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، حصلت للمخاطب فائدة، فلو قلت: رجلٌ قائمٌ، لم يفد شيئًا، فلما كان الأمر هكذا، وكانت الإفادة في الغالب لا تحصل إلا مع المعرفة، والنكرة بضد ذلك، وأيضًا: فقد تقع النكرة في موضع لا تقع فيه المعرفة، وقد تحصل الفائدة بالنكرة على خلاف ما تحصل بالمعرفة ـ افتقر إلى بيان هذين النوعين لينبني حكم الإفادة على ذلك، فأخذ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر ذلك ليصل الناظر إلى أحكام الجمل المفيدة بعد تحصيل ما يكون به الإخبار مفيدًا مما ليس كذلك، ثم إن النكرة لا تنحصر أنواعها، لكن قد تعرف بالرسم، والمعرفة تنحصر أنواعها؛ فأتى للنكرة برسم جامع مانع يميزها عن المعرفة. «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٢)، «شرح الشاطبي للألفية» (١/ ٢٤٢).

(٢) (م) أصلُ النَّكِرةِ ـ مَصْدَرُ (نَكِرْتُ الرجلَ) ـ بكسرِ الكافِ ـ وفي القرآنِ الكريم: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠]، وأصلُ المعرفةِ: مصدرُ (عَرَفْتُ الرجلَ) مِن بابِ ضَرَبَ. أو يَكُونُ أصلُ النكرةِ: اسمَ مصدرِ (نَكَّرْتُ) بتشديدِ الكافِ، والمعرفةِ اسمَ مصدرِ (عَرَّفْتُ) بتشديدِ الراءِ ـ ثمَّ نُقِلَ كلٌّ مِنهما: الأوَّلُ: اسمًا للاسمِ المنكَّرِ، والثاني: اسمًا للاسمِ المعرَّفِ، وهما حينئذٍ اسما جِنْسٍ وليسا عَلَمَيْنِ؛ وإلَّا لوَجَبَ مَنْعُهما من الصرفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ اللفظيِّ؛ كحَمْزَةَ وطَلْحَةَ (م).

[فائدة جليلة]:
اعلم أن المعرفة ـ من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة: =

المعرفة مصدر موقع الاسم

= الشيء المعروف؛ كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]؛ أي: مَخْلُوقُه، وكذلك النكرةُ بمعنى **المنكور**، والمرادُ بالمعرفة: (ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيرَه)، وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا؛ كقول القائل لمن يخاطبه: (في داري رجلٌ)، و(لِي بُسْتانٌ)، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّمُ أيضًا، نحو قولك: (أنا في طَلَبِ غلامٍ أشتريه، ودارٍ أكتريها)، ولا يكون قصدُه إلى شيء بعينه.

والنكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ ـ هذا مذهب سيبويه؛ لأنّ الاسم نكرة في أوّلِ أمره؛ مبهمٌ في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه؛ كقولك: (رجلٌ)، فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه، فتقول: (الرجلُ)، فيكون مقصورًا على واحد بعينه، فالنكرةُ سابقةٌ؛ لأنّها اسم الجنس الذي لكلّ واحد منه مثلُ اسم سائرِ أُمَّتِه، وضعه الواضعُ للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفةً إلّا وأصلُها النكرة؛ إلّا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريكَ له ﷻ، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حُدّث عن النكرة، لَمَا علم المخاطبُ عمَّن الحديثُ، ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا: أنّ الإنسان حين يُولَد، فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأةٍ، ثمّ يُميَّز باللَّقَب، والاسم. «شرح الكتاب» للسيرافي (٦/ ٨١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٢٥٢).

نعم، ذهب الكوفيون وابن الطراوة ـ إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد وزيدٍ آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف.

ومنها: ما لا يفارقه التعريف أصلًا كالمضمرات.

ومنها: ما التنكير فيه قبل التعريف، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذان الأستاذ أبو علي؛ بأن قال: لم يلتفت سيبويه هنا في التعريف والتنكير ـ إلا إلى حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود ـ كان التنكير قبل التعريف صحيحًا؛ لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير؛ إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي قاله سيبويه صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي =

الاصل في الاسم كونه نكرة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تعريف النكرة

[ص] [٥٢] نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا[١] أو واقعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا [١٨/و]

[ش] النكرةُ: ما يَقْبَلُ (أَلْ)، وتُؤَثِّرُ فيه التعريفَ، أو يَقَعُ موقعَ ما يَقْبَلُ (أَلْ)[٢]. ....

= حصل له التعريف تناوله النكرة قبل. «التذييل والتكميل» (٢/١٠٥ ـ ١٠٦).

العلاقة بين النكرة والعموم

[العلاقة بين النكرة والعموم]:

وقد تكلم النحويون هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أنكر النكرات شيءٌ ثم مُتحيزٌ ثم جسم ثم نام ثم حيوانٌ ثم ماشٍ ذو رجلين ثم إنسانٌ ثم رجلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته، **فشيءٌ** ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعم النكرات، **ومتحيزٌ** في مرتبته غير متحيز، وهو الله تعالى، **وجسمٌ** في مرتبته هيئةٌ، **ونام** في مرتبته غير نام كالحجر، **وحيوان** في مرتبته جمادٌ، **وماشٍ** في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، **وذو رجلين** في مرتبته غير ذي رجلين وذو أرجل، **وإنسانٌ** في مرتبته بهيمةٌ، **ورجلٌ** في مرتبته امرأةٌ. **وضابط هذا:** أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها، فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص. «التذييل والتكميل» (٢/١٠٣).

(١) حال من (أل) أي: حالة كون (أل) مؤثرًا فيما دخل عليه.

الاعتراض على تعريف الناظم للنكرة

(٢) (م) **اعْتَرَضَ قومٌ عَلَى هَذَا التعريفِ:** بأنه غيرُ جامعٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ لنَا أسماءَ نكراتٍ لا تَقْبَلُ (أَلْ)، ولا تقَعُ موقعَ مَا يَقْبَلُ أَلْ، وَذَلِكَ أربعةُ أشياءَ:

الحالُ فِي نحوِ: (جاءَ زيدٌ راكبًا)، **والتمييزُ** فِي نحوِ: (اشْتَرَيْتُ رِطْلًا عَسَلًا)، **واسمُ لا النافيةِ للجنسِ** ـ فِي نحوِ: (لا رجلَ عندَنا)، **ومجرورُ رُبَّ** فِي نحوِ: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُهُ).

والجوابُ: أنَّ هذه كلَّها تَقْبَلُ (أَلْ) مِن حَيْثُ ذاتُها، لا مِن حَيْثُ كونُها حالًا، أو تَمييزًا، أو اسمَ لا، أو مجرورَ رُبَّ.

واعْتُرِضَ عليه أَيْضًا: بأنه غيرُ مانعٍ؛ وَذَلِكَ لأنَّ بعضَ المعارِفِ يَقْبَلُ (أَلْ)؛ نحوُ: يهودَ ومجوسَ، فإنَّكَ تقولُ: اليهودُ، والمجوسُ. وبعضُ المعارفِ يقعُ موقعَ مَا يَقْبَلُ (أَلْ)، مثلُ: ضَمِيرِ الغائبِ العائدِ إِلَى نكرةٍ، نحوُ قولِكَ: لَقِيتُ رَجُلًا فأَكْرَمْتُه، فإنَّ هَذَا الضميرَ واقعٌ موقعَ (رجلٍ) السابقِ وَهوَ يَقْبَلُ (أَلْ).

والجوابُ: أن يهودَ ومجوسَ اللذَيْنِ يَقبلانِ (أَلْ) ـ هُمَا جَمْعُ يَهُودِيٍّ ومَجُوسِيٍّ، فهما نَكِرَتَانِ، فَإِنْ كانَا عَلَمَيْنِ عَلَى القَبِيلَيْنِ المعروفَيْنِ لم يَصِحَّ دخولُ (أَلْ) عليهما. =

فمثالُ ما يَقبَلُ (أَلْ)، [وتُؤَثِّرُ فيه التعريفَ][١] (رجلٌ)، تقولُ[٢]: الرجلُ.

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (وتُؤَثِّرُ[٣] فيه التعريفَ) ممَّا يَقبَلُ (أَلْ) ولا يُؤَثِّرُ[٤] فيه التعريفَ، كعَبَّاسٍ عَلَمًا؛ فإنَّكَ تقولُ فيه[٥]: العباسُ، فتَدْخُلُ[٦] [عليه (أَلْ)][٧] لكنَّها[٨] لم تُؤَثِّرْ فيه التعريفَ؛ لأنَّه معرفةٌ[٩] قبلَ دخولِها عليه[١٠].

ومثالُ ما وَقَعَ موقعَ ما يَقبَلُ (أَلْ): ذو التي بمعنى صاحبٍ، نحوُ: (جاءَنِي ذو مالٍ)؛ [أي: صاحبُ مالٍ][١١]، فذو نكِرةٌ، وهي لا تَقْبَلُ (أَلْ) [لكنها واقعةٌ موقِعَ (صاحبٍ)][١٢]، وصاحبٌ يَقْبَلُ (أَلْ)، نحوُ: الصاحبُ.

وأمَّا ضميرُ الغائبِ العائدُ إِلَى نَكِرَةٍ - فهو عندَ الكُوفِيِّينَ نكرةٌ، فلا يَضُرُّ عندَهم صِدْقُ هَذَا التعريفِ عليه.

والبَصريُّونَ يَجعَلُونه واقعًا موقعَ (الرجلِ)، لا مَوْقِعَ رَجُلٍ، وكأنَّكَ قلتَ: لَقِيتُ رجلًا فأكْرَمْتُ الرجلَ، كَمَا قالَ تعالى: ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. وإذا كَانَ كذلك: فهو واقعٌ موقعَ مَا لا يَقْبَلُ (أَلْ)، فلا يَصْدُقُ التعريفُ عليه (م).

(١) من (س)، (ن).
(٢) في (ص)، (ن): «فتقول».
(٣) في (ك)، (ع): «ويؤثر».
(٤) في (ص)، (ن): «تؤثر».
(٥) من (ن).
(٦) في (ك): «تدخل».
(٧) في (س): «(أل) عليه».
(٨) في (ح): «ولكنها».
(٩) في (س)، (ك): «معرف».
(١٠) وإنما دخلت عليها «أل» للمح الأصل بها وهو التنكير، كـ(النعمان)؛ فإنه في الأصل: اسم عين للدم؛ بالدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه: أن (أل) في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام، وقال الشاطبي «شرح الألفية» (١/ ٣٥٧): لم تدخل عليها وهي أعلام؛ بل على تقدير تنكيرها، لتكون (أل) مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على (القائم والقاعد) وبابه، وهذا معنى ما ذكر سيبويه «الكتاب» (٢/ ١١٠) وما بعدها. ثم قال: فإذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرًا، ولمح الصفة؛ صار التعريف مشكلًا. **وأجاب عنه** - بما حاصله: أنها لم تؤثر تعريفًا، فيما لم يكن فيه تعريف. قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٩٤): «وفيه نظر يظهر بالتأمل».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) ليس في (ك).

ما تفيدة (ال) إذا دخلت على الأعلام

المعرفة

[ص][٥٣] وغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَـ(هُم، وذِي، وهِنْدَ، وابْنِي، والغُلَامِ، والَّذي)(١)

[ش] أي: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفةُ(٢)، وهي ستَّةُ أقسامٍ: **المُضْمَرُ** كهُمْ، واسمُ الإشارةِ كذِي، **والعَلَمُ** كهِنْدَ، **والمُحَلَّى بالألفِ واللامِ** كالغلامِ، **والموصولُ**؛ كالذي، وما أُضِيفَ إلى واحدٍ منها(٣)؛ كابني(٤).

---

(١) (م) (وذِي، وهِنْدَ، وَابْنِي، والغُلام، والذي) كُلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى (هُمْ)، وفي عبارةِ المصنِّفِ قَلْبٌ، وَكَانَ حَقُّه أنْ يقولَ: والمعرفةُ غيرُ ذلكَ؛ لأنَّ المعرفةَ هِيَ المحدَّثُ عنها.

وهذه العبارةُ تُنْبِئُ عن انحصارِ الاسمِ فِي النكرةِ والمعرفةِ، وَذَلِكَ هو الراجحُ عندَ علماءِ النحوِ، ومنهم قومٌ جَعَلُوا الاسمَ عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: النكرةُ، وَهوَ مَا يَقْبَلُ ألْ؛ كرجلٍ وكريمٍ.

والثاني: المعرفةُ، وَهوَ مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي شيءٍ بعينِه؛ كالضَّميرِ والعَلَمِ.

والثالثُ: اسمٌ لا هو نكرةٌ ولا هو معرفةٌ، وَهوَ مَا لا تَنْوِينَ فيه ولا يَقْبَلُ (ألْ)؛ كمَن وما، وهذا الرأيُ ليسَ بسَدِيدٍ (م).

(٢) يرى الناظم كما في «شرح التسهيل» (١/ ١١٥): أنه لا يمكن حد المعرفة، وردَّه أبو حيان في «التذييل» (٢/ ١٠٧).

ويمكن الجمع: بأن عدم الإمكان يراد به عسر الحد، وهذا قد يسلم من وجهٍ. والله أعلم.

(٣) ليس في (ع)، وكتبها في الحاشية تصحيحًا. والذي في (ك): «منهما».

(٤) لم يذكر مراتب المعارف، وقد جعلها في «التسهيل» (١/ ١١٥ الشرح) ست مراتب، فأعلاها: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب ـ السالم عن إبهام، ثم المشار به، ثم الموصول وذو الألف واللام، وأما المضاف: فبحسب المضاف عليه.

مراتب المعارف

وقال في «الكافية الشافية» (١/ ٢٢٢):

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ ... واسم إشَارَةٍ وَمَوصُولٌ مُتَمّْ
وذُو أَدَاةٍ أو مُنَادى عُيِّنَا ... فَذُو إضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

المضمر أعرف المعارف عند الناظم

قال الخضري (١/ ٥٣): «وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون، ونحو أجمع في التوكيد ـ لذكرها في أبوابها، وذكر (سحر) فيما لا ينصرف، ويقاس به (أمس)، وبعضهم: يرد ذلك إلى ما هنا؛ لأن تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة، والباقي بـ(أل) مقدرة، لكن اختار في «التسهيل» (ص١٧٩): أن =

وسَنَتَكَلَّمُ[١] على هذه الأقسامِ، [إن شاء الله تعالى][٢]. (والله ﷻ أعلم)[٣].

[ص] [٥٤] فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ[٤] ـ كـ(أَنْتَ، وَهْوَ) ـ سَمِّ بالضميرِ

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ (الضميرَ)[٥][٦]: ....

تعريف

الضمير

لفظ الجلالة أعرف

المعارف على الإطلاق

= تعريف المنادى بالمواجهة له، والإقبال عليه؛ لا بـ(أل) فليس مما هنا.

واعلم، أن (اسم الجلالة) أعرف المعارف **إجماعًا**. ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة. وأعرفه: ضمير المتكلم، فالمخاطب، فالغائب: السالم من الإبهام؛ بأن يتقدمه اسم واحد كما في «التصريح» (١/٩٦ شرح خالد)، بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته، فهذا كالعَلَم أو دونه، والمراد العَلَم الشخصي ـ كما في «التسهيل» (ص٣٠) وما بعدها. أما الجنسي: فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه ـ عند المصنف مطلقًا، وعند الأكثر، إلَّا المضاف للضمير فكالعلم؛ لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف؛ بل مثله أو دونه. **ورُدَّ**: بأنه لا ضرر في ذلك؛ بل هو الأنسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه. ولذا اختاره ابن هشام «شرح الشذور» (ص٥٥٨) ـ تبعًا للفراء والشلوبين، وقال المصنف: إنه الصحيح... **نعم** على قول الناظم: ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع، والأنسب: كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقًا؛ لاكتسابه التعريف منه، ولأن نحو: (غلام زيد) ـ صادق بأي: غلمانه، ففيه إبهام عن (زيد)، اهـ ببعض تصرف.

(١) في (ح): «وسيتكلم». (٢) من (ص).

(٣) من (ح).

(٤) رسمت في (ح): «حضوري.... بالضميري»؛ على طريقة الخط العروضي.

(٥) في (ص)، (ح): «المضمر».

(٦) هو اصطلاح البصريين؛ يسمى عندهم بالضمير والمضمر. وهو اسم مفعول من أضمرته، إذا أخفيته وسترته؛ لأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر ـ مع ما فيه من حروف الهمس غالبًا. وهي (التاء والكاف والهاء)، وإطلاقه على البارز توسع. والضمير ـ بمعنى المضمر على حد قولهم: (عقدت العسل فهو عقيد)؛ أي: (معقود). وقيل: فعيل من الضمور، وهو الهزال؛ لقلة حروفه غالبًا. **والكوفيون** يسمونه: كناية ومكنيًا؛ : أي كني به عن الظاهر اختصارًا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح، قال ابن هانئ:

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر =

ما دَلَّ على غَيْبَةٍ[1]؛ ....

= **فالضمير والكناية** بالاصطلاحين: اسْمًا لـ(ما وضع لتعيين مسماه)، وهو إما لمتكلم، كـ(أنا)، بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، أو المخاطب كـ(أنت)، بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين، أو الغائب كـ(هو)، بتمامها عند البصريين، و(الهاء) ـ وحدها عند الكوفيين. «التصريح (١/ ٩٥)، و«الخضري» (١/ ٥٣).

ولا فَرْقَ بين المضمر والمَكني ـ عند الكوفيين، فهُما من قبيلِ الأسماء المترادِفةِ، فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهةِ اللفظ.

أمَّا البصريون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنى، وليس كلُّ مكني مضمرًا.

فالكِنايةُ: (إقامةُ اسم مُقامَ اسم تَوْرِيَةً وإيجازًا)، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرةِ، نحو: (فُلان)، و(الفُلان)، و(كَيْتَ، وكَيْتَ)، (وكَذَا، وكَذَا). فَفُلان كناية عن أعلام الأناسيّ، والفلان كناية عن أعلام البَهائم، و(كَيْتَ وكَيْتَ) كناية عن الحديث المُدْمَج. و(كَذَا وكَذَا) كنايةٌ عن العدد المبهَم.

وإذ كانت الكنايةُ قد تكون بالأسماء الظاهرةِ كما تكون بالمضمرة، كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات. «شرح المفصل» (١٥٣).

(١) أي: لفظ جامد وضع لذي غيبة... إلخ.

فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو: ذاك، وضمير الفصل عند البصريين؛ فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذتيهما، وخرج أيضًا: ما فيه (أل) الحضورية؛ كجئت الساعة، ونحو: يا زيد، فإن الحضور في ذلك ليس من الوضع؛ بل من القرائن.

والمراد بالحضور: خصوص التكلم والخطاب، بقرينة التمثيل ـ لا مطلق حضور؛ فخرج أسماء الإشارة ـ على أن حضورها لم يعتبر وضعًا، وإنما لزمها من كونها لا يشار بها إلا لحاضر، وبإيقاع (ما) على الاسم الجامد ـ خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب. فإنها مشتقة ـ على أن المراد هنا بالمتكلم: شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه، وبالمخاطب: شخص يوجه إليه الخطاب به، وبالغائب: ما تقدم له ذكر أي مرجع، وهذه ليست كذلك، وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة؛ بناء على أنها موضوعة للغائب؛ لأنها لم يتقدم ذكرها.

والأصح: أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور؛ فاستعمالها في كل منهما حقيقة.

واعلم أن ضمير الغائب ـ لا بد من تقدم مرجعه لفظًا، ولو بمادته كـ ﴿اَعْدِلُواْ هُوَ =

كهُوَ، أو **حضورٍ**، وهو قِسمانِ: **أحدُهما**[١]: ضميرُ المخاطَبِ، نحوُ: أنتَ، **والثاني**: ضميرُ المتكلِّمِ، نحوُ: أنا[٢].

= ﴿أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨]؛ أي: العدل المفهوم من ﴿ٱعْدِلُواْ﴾.

أو معنًى: بأن يعلم من السياق نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ﴾ [النساء: ١١]؛ أي: الميت بقرينة ذكر الإرث، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾ [ص: ٣٢]؛ أي: الشمس بقرينة ذكر العشيّ والإلهاء ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ﴾ [الجن: ١٧]؛ أي: صلاة العصر.

أو رتبة؛ كضرب غلامه زيد؛ فإن رتبة الفاعل قبل المفعول. ولا يعود على ما تأخر لفظًا ورتبة؛ إلا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالإجمال ثم التفصيل، وهي: ضمير الشأن والقصة، والضمير المجرور برب، والمرفوع بنعم، أو بأول المتنازعين، والضمير المبدل مفسره كـ**(ضربته زيدًا، واللَّهُمَّ صلِّ عليه الرؤوف الرحيم)**، والضمير المخبر عنه بمفسره نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقولهم: (هي النفس تحمل ما حملت)، و(هي العرب تقول ما شاءت). وقيل: ضمير هذين للقصة. وقيل: من باب (ضربته زيدًا)، فجملة تقول وتحمل خبره. وفي «الهمع» (١/ ٢٦٤): أنه قد يرجع إلى نظير السابق نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]؛ أي: عمر معمر آخر عندي درهم، ونصفه؛ أي: نصف درهم آخر. اهـ. «الخضري» (١/ ٥٣).

(١) ليس في (ح)، لكنه كتبها في الحاشية تصحيحًا.

(٢) أعرفُ المضمرات: المتكلِّمُ؛ لأنّه لا يُوَهِّمك غيره، ثمَّ **المخاطبُ**، والمخاطبُ تِلْوُ **المتكلّم** في الحضور والمشاهَدةِ. وأضعفُها تعريفًا: كنايةُ الغائب؛ لأنّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ؛ حتّى قال بعضُ النحويّين: كنايةُ النكرة نكرةٌ.

فإن قال قائل: فقد يتكلم المتكلم فلا يعرفه السامع فيسأل عنه، فيقول: (من المتكلم؟)، كما يقال: (من المخاطب؟) إذا سمع خطاب لا يعرف المعنيّ به.

قيل له: المتكلم قد عرف حسًّا، وإن جهل نبه؛ لأن الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب ـ فهو يعاينه، ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب: فقد أحسّ كلامه بسمعه إياه، فأما سؤاله عنه ـ فكما يسأل الرجل عمن يعاينه، فيقول: من هذا؟ ومن الرجل؟ فيكشف ما ذكرناه أن رجلًا محجوبًا لو أحسّ بجماعة بقربه فسمع واحدًا منهم يقول: أنا قتلت فلانًا، وأنا فعلت وصنعت ـ علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهمه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلتَ فلانًا ـ لم يذهب وهمه إلى بعض من حضر دون بعض. «شرح الكتاب» (٩/ ٢٦)، و«شرح المفصل» (٣/ ١٥٤).

ضمير المتكلم أعرف الضمائر

الضمير المتصل

[ص] [٥٥] وذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ ما لا يُبْتَدَا(١) ولا يَلِي (إلَّا) اخْتِيَارًا أبَدَا(٢)

[٥٦] كالياءِ والكافِ(٣) مِن (ابْنِي أَكْرَمَكْ) والياءِ والْهَا مِن (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)(٤)

[ش] المضمر(٥) البارزُ(٦) يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ(٧)، فالمُتَّصِلُ: هو

---

(١) رسمت في (ح): «يُبْتدى».

(٢) (م) (يُبْتَدَا) فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: لا يُبْتَدَأُ به، كذا قالَ الشيخُ خالدٌ!! وَهو عجيبٌ غايةَ العَجَبِ؛ لأنَّ نائبَ الفَاعِلِ إذا كَانَ راجعًا إِلَى (ما) ـ كَانَ هو العائدَ، وَإِنْ كَانَ راجعًا إِلَى شيءٍ آخرَ غيرِ مذكورٍ ـ فَسَدَ الكلامُ، ولَزِمَ حذفُ العائدِ المجرورِ بحرفِ جرٍّ، معَ أنَّ الموصولَ غيرُ مجرورٍ بمثْلِه، وَذَلِكَ غيرُ جائزٍ.
والصوابُ: أنَّ فِي قَوْلِهِ: (يُبْتَدَأُ) ضميرًا مُسْتَتِرًا؛ تَقْدِيرُهُ (هو) ـ يعُودُ إِلَى ما هو العائِدُ، وأنَّ أصلَ الكلامِ: مَا لا يُبْتَدَأُ به، فالجارُّ والمجرورُ نائبُ فاعلٍ، فحَذَفَ الجارَّ، وأَوْصَلَ الفعلَ إِلَى الضَّمِيرِ فاسْتَتَرَ فيه. فتَدَبَّرْ ذلك وتَفَهَّمْهُ. (ولا) الواوُ عاطفةٌ، لا: نافيةٌ، (يَلِي) فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا؛ تَقْدِيرُهُ: (هو) يعُودُ إِلَى (ما)، والجُمْلَةُ معطوفةٌ عَلَى جملةِ الصلةِ، (إِلَّا) قُصِدَ لفظُه: مَفْعُولٌ بِهِ لـ (يَلِي)، (اختيارًا)؛ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الخافضِ؛ أي: فِي الاختيارِ، (أبدًا) ظرفُ زمانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَلِي) (م).

(٣) تمثيل لأنواعه ومحاله، لكنه راعى الأعرف؛ فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب. وإن فاته تقديم المرفوع، وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة، فمثل للمتكلم والمجرور: بـ(ابني)، وللمخاطب والمنصوب: بـ(أكرمك)، وللمرفوع والغائب بـ(سليه). «الخضري» (١/ ٥٤).

(٤) (م) وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هو، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صلةُ (ما)، والعائدُ إِلَى الموصولِ محذوفٌ؛ أي: سَلِيهِ الَّذِي مَلَكَهُ (م).

(٥) في (ص)، (ن): «الضمير». وهما مترادفان.

(٦) ليس في (ح).

(٧) **فإن قيل**: ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلة ومنفصلةً، وهلّا كانت كلُّها متّصلةً، أو منفصلةً؟

سبب تقسيم المضمرات إلى متصلة ومنفصلة

قيل: القياسُ فيها ـ أنّ تكون كلها متّصلةً؛ لأنّها أَوْجَزُ لفظًا، وأبلغُ في التعريف. وإنّما أُتي بالمنفصل؛ لاختلافِ مواقعِ الأسماء التي تُضمَر، فبعضُها يكون مبتدأً، =

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

Black plate (167,1)

الذي لا يُبْتَدَأُ [١٨/ظ] به(١)؛ ....

= نحو: (زيدٌ قائمٌ). فإذا كنيتَ عنه، قلتَ: (هو قائمٌ)، أو (أنت قائمٌ)، إن كان مخاطبًا؛ لأنَّ الابتداء ليس له لفظٌ يتصل به الضميرُ، فلذلك وجب أنْ يكون ضميرُه منفصلًا.

وبعضُها يتقدّم على عامله، نحو: (زيدًا ضربتُ). فإذا كنيتَ عنه مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلًا، لتعذر الإتيان به متّصلًا مع تقديمه، فلذلك تقول: (إيّاه ضربتُ)، أو (إيّاك). قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدَّمًا.

وقد يُفصَل بين المعمول وعامله، فإذا كُني عنه لا يكون ضميرُه إلّا مفصولًا، نحو: (ما ضَرَبَ زيدًا إلّا أنتَ)، و(ما ضربتُ إلّا إيّاك)، و(علّمتُ زيدًا إيّاه)، فلذلك كانت متّصلةً ومنفصلةً، والذي يُؤيِّد عندك ذلك: أنّ الاسم المجرور، لمّا كان عاملُه لفظيًا، ولا يجوز تقديمُه عليه، ولا فصلُه عنه - لم يكن له ضميرٌ إلّا متصلٌ، والمتّصل أَوْغَلُ في شَبَهِ الحرف لعدم استبداده بنفسه، وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا، والمنفصلُ جارٍ مجرى الأسماء الظَاهرةِ في استبداده بنفسه، وعدمِ افتقاره إلى ما يتّصل به. «شرح الكتاب» (٩/ ٣٥)، «اللباب» (١/ ٤٧٤)، «شرحَ المفصل» (٣/ ١٥٥).

(١) **[أقسام الضمير المتصل]:**

ينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب - من رفع ونصب وجر - إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يختص بمحل الرفع فقط، وهو خمسةٌ:

أحدها: التاء مضمومة كانت أو مفتوحة، أو مكسورة كقمتُ بالحركات الثلاث.

وثانيها: الألف الدالة على اثنين أو اثنتين: كقاما وقامتا.

وثالثها: الواو الدالة على جمع المذكر: كقاموا.

ورابعها: النون الدالة على جمع الإناث: كقمن.

وخامسها: ياء المخاطبة بناء على أنها ضمير، وهو قول سيبويه.

والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة:

أحدها: ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّيٓ أَكْرَمَنِ ۝١٥﴾ [الفجر: ١٥]، فالياء من ﴿رَبِّيٓ﴾ في محل جر بإضافة رب إليها، وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم.

وثانيها: كاف المخاطب بفتح الطاء نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]؛ فالكاف من ﴿وَدَّعَكَ﴾ في محل نصب على المفعولية، ومن ﴿رَبُّكَ﴾؛ في محل جر =

أقسام الضمير المتصل

المختص بالرفع فقط

ضمائر ~~المشترك~~ بمحل النصب والجر

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

كالكافِ مِن (أَكْرَمَكَ[١]) ونحوِه، ولا يَقَعُ بعدَ (إلَّا) فِي الاختيارِ[٢]؛ فلا تقول[٣]: ما أَكْرَمَ[٤] إلَّاكَ.

مبحث الضمير المتصل بعد (إلا)

وقد جاءَ شَاذًّا[٥] [في الشعرِ[٦]؛ ....

الربع ضمائر الرفع والنصب والجر ١٨

= بإضافة رب إليها.

وثالثها: هاء الغائب نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧]، فالهاء من له وصاحبه في محل جر؛ في الأول باللام، وفي الثاني بالإضافة، وفي (يحاوره) في محل نصب على المفعولية بـ(يحاوره).

والقسم الثالث من الأقسام الثلاثة: ما هو مشترك بين المحال الثلاثة، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر، وهو (نا) خاصة بشرطين: اتِّحاد المعنى والاتصال نحو: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فـ(نا) في ربنا في محل جر، بإضافة رب إليها، وفي إننا في محل نصب بـ(إن)، وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع. «التصريح» (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

(١) الكاف هنا للمخاطب، ومحلها نصب.

(٢) (م) أجازَ جماعةٌ ـ مِنهم: ابنُ الأَنْبَارِيِّ ـ وُقُوعَه بعدَ (إلَّا) اختيارًا، وَعَلَى هَذَا فلا شُذُوذَ فِي البيتَيْنِ ونحوِهما (م).

(٣) في (س)، (ن): «يقال».

(٤) وضبطها في النسختين (ك)، (ع) بفتح الميم. والذي في (س)، (ن): «أكرمت».

(٥) في (ن): «شذوذًا».

(٦) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٥٣): «والأكثرون على أن الاتصال فيه ـ لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد (إلا) الانفصال اعتبارًا؛ بأن (إلا) غير عاملة، ومن حكم على (إلا) بأنها عاملة ـ لم يعدّ هذا من الضرورات؛ بل جعله مُراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه؛ حتى نأتيه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما ما أجاز ابنُ الأنباري؛ من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلا إن جعِلتْ حتى جارة وذلك أيضًا مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلًا». وانظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٢٢٣).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (170,1)

١٤ ـ وَمَا عَلَيْنَا[١] إِذَا مَا[٢] كُنْتِ جَارَتَنَا   أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ[٣] دَيَّارُ[٤]

[٥٧] [ص] وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ   وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المُضْمَرَاتُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ؛ لِشَبَهِهَا الحرفَ[٥] فِي الجُمُودِ[٦]؛ ولذلك

---

(١) في (ح): «نبالي».

(٢) **(ما)** الأولى نافيه، والثانية زائدة؛ لا مصدرية ـ خلافًا للعيني في «المقاصد» (١/ ٢٧٢)؛ لأن **(إذا)** الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، **(وما علينا)** أي: وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك، و**(ديّار)** بمعنى: أحد ـ من ألفاظ العموم الملازمة للنفي أصله: ديوار؛ لأنه من دارَ يدورُ، و**(إلّاك)** مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا أيّاك؛ أي: لا نبالي بعدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة ـ إذا كنتِ أنتِ جارتنا.
قال الخضري (١/ ٥٤): «وإذا تأملت في معنى البيت وجدت **(إلا)** بمعنى **(غير)** لا استثنائية، فتكون في محل نصب على الحال، و**(الكاف)** في محل جر بالإضافة لا مستثنى ـ كما قاله أرباب الحواشي. والاتصال ممنوع بعد كل منهما».

(٣) القياس: (إلا إياك)، ولكنه اضطر فحذف (إيا) وأبقى (الكاف)، أو أوقع المتصل موقع المنفصل.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(إلَّاكِ)** حَيْثُ وَقَعَ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بعدَ **(إلَّا)** شُذُوذًا.
وقالَ المُبَرِّدُ: ليسَتِ الروايةُ ـ كَمَا أَنْشَدَهَا النُّحَاةُ، **(إلَّاكِ)**، وإنما صِحَّةُ الروايةِ:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقالَ صاحبُ اللُّبِّ: روايةُ البَصْرِيِّينَ:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهدَ فيه عَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ. فَتَفَطَّنْ لذلكَ (م).

(٥) في (ع)، (ح): «بالحرف»، وفي (ن): «بالحروف».

(٦) (م) قد عَرَفْتَ ـ فيما مضَى أوَّلَ بابِ **المعرَبِ والمبنيِّ** ـ أنَّ الضمائرَ مبنيَّةٌ لشَبَهِهَا بالحروفِ شَبَهًا وَضْعِيًّا؛ بسببِ كونِ أكثرِها قد وُضِعَ عَلَى حرفٍ واحدٍ أو حرفيْنِ، وحُمِلَ مَا وُضِعَ عَلَى أكثرَ من ذَلِكَ عليه؛ حَمْلًا للأقلِّ عَلَى الأكثرِ.
وقد ذَكَرَ الشارحُ فِي هَذَا الموضِعِ ـ وَجهًا ثانيًا من وُجُوهِ شَبَهِ الضمائرِ بالحروفِ، وَهوَ مَا سَمَّاهُ بـ**(الشَّبَهِ الجُمُودِيِّ)**، وهو: كونُ الضمائرِ؛ بحيثُ لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأسماءِ، فلا تُثَنَّى ولا تُصَغَّرُ ولا تُجْمَعُ. وأمَّا نحوُ: (هما وهم وهُنَّ وأنتما وأنتم وأنتُنَّ)، فهذه صِيَغٌ وُضِعَتْ مِن أوَّلِ الأمرِ عَلَى هَذَا الوجهِ، وليسَتْ علامةُ المثنَّى والجَمْعِ طارئةً عليها.

=

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

لا تُصَغَّرُ[١] ولا تُثَنَّى[٢] ولا تُجْمَعُ، وإذا تقرر[٣] أنها مَبْنِيَّةٌ فمِنها ما يَشْتَرِكُ[٤] فيه الجرُّ والنصبُ، وهو كلُّ ضميرِ (نَصْبٍ أو جَرٍّ)[٥] مُتَّصِلٍ، نحوُ: أَكْرَمْتُكَ ومَرَرْتُ بِكَ، وإنَّه، ولَهُ، فالكافُ فِي (أَكْرَمْتُكَ) فِي موضِعِ نصبٍ، وفي (بِكَ) فِي موضعِ جرٍّ، والهاءُ فِي (إنَّه) فِي موضعِ نصبٍ، [وفي (لَهُ)][٦] فِي موضعِ جرٍّ، ومنها ما يَشْتَرِكُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وهو (نا)، وأشارَ إليه المصنف[٧] بقولِهِ:

[ص] [٥٨] للرفعِ والنصبِ وجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كـ(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

[ش] أي: صَلَحَ لفظُ (نا) للرفعِ، نحوُ: نِلْنَا، وللنصبِ، نحوُ: فإنَّنا، وللجرِّ، نحوُ: بِنَا، وممَّا يُسْتَعْمَلُ للرفعِ والنصبِ والجرِّ الياءُ، فمثالُ الرفعِ نحوُ[٨]: (اضْرِبِي)، [ومثالُ النصبِ نحوُ[٩]][١٠]: (أَكْرَمَنِي)، ومثالُ الجرِّ نحوُ[١١]: (مَرَّ بِي)، [ويُسْتَعْمَلُ[١٢] في الثلاثةِ (أيضًا

= ونقولُ: قد أَشْبَهَتِ الضمائرُ الحروفَ فِي وجهٍ ثالثٍ، وَهِيَ: أنها مُفْتَقِرَةٌ فِي دَلالَتِها عَلَى مَعْنَاهَا أَلْبَتَّةَ إِلَى شيءٍ، وَهوَ المرجِعُ فِي ضميرِ الغائبِ، وقرينةُ التكلُّمِ أو الخِطابِ فِي ضميرِ الحاضرِ.

وأَشْبَهَتْهُ فِي وجهٍ رابعٍ، وَهوَ أنها اسْتَغْنَتْ بسببِ اختلافِ صِيَغِها عن أنْ تُعْرَبَ، فأنتَ تَرَى أنهم قد وَضَعُوا للرفعِ صِيغةً لا تُسْتَعْمَلُ فِي غيرِه، وللنصبِ صِيغَةً أُخْرَى، ولم يُجِيزُوا إلَّا أنْ تُسْتَعْمَلَ فيه، فكانَ مُجَرَّدُ الصِّيغةِ كافيًا لبيانِ موقعِ الضَّميرِ، فلم يَحْتَجْ للإعرابِ ليَبِينَ موقِعُه، فأَشْبَهَ الحروفَ فِي عدمِ الحاجةِ إِلَى الإعرابِ، وَإِنْ كَانَ سببُ عدمِ الحاجةِ مُخْتَلِفًا فيهما (م).

(١) في (ك): «يصغر».
(٢) أما نحو: (هما وهم ونحن) ـ فوضعت كذلك ابتداءً.
(٣) في (ن): «ثبت».
(٤) في (ك): «اشترك».
(٥) ليس في (ك)، وفي (ح)، (ص): «نصب».
(٦) في (س): «وله».
(٧) من (ص)، (ح).
(٨) من (ن).
(٩) من (ح)، (ن).
(١٠) ما بين المعكوفين ليس في (ح).
(١١) من (ن).
(١٢) في (ك): «ومما يستعمل».

الموقع الإعراب للضمير المتصل

وكذلك (هم)؛ لأنَّها وإنْ كانَتْ بمعنًى واحدٍ فِي الأحوالِ الثلاثةِ - فلَيْسَتْ[1] مثلَ[2] (نا)؛ لأنَّها فِي حالةِ الرفعِ ضميرٌ منفصِلٌ، وفي حالَتَي[3] النصبِ والجرِّ ضميرٌ متَّصِلٌ. (والله تعالى أعلم)[4].

[ص] [٥٩] وألِفٌ والواوُ والنونُ لِمَا غابَ وغَيْرِهِ، كَـ(قَاما، واعْلَمَا)

[ش] الألفُ والواوُ والنونُ من ضمائرِ الرفعِ المتَّصِلَةِ، وتكونُ للغائبِ والمخاطَبِ[5]، فمِثالُ الغائبِ: (الزيدانِ قامَا، والزيدونَ قامُوا، والهِندَاتُ قُمْنَ[6])، ومثالُ المخاطَبِ: (اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ)، ويَدْخُلُ تحتَ [قولِ المصنِّفِ][7]: (وغَيْرِهِ) المخاطَبُ والمتكلِّمُ. وليسَ هذا بجَيِّدٍ[8]؛ لأنَّ هذه الثلاثةَ لا تكونُ للمتكلِّمِ أصلًا؛ بل إنما تكونُ للغائبِ أو المخاطَبِ[9] كما مَثَّلْنَا[10].

[ص] [٦٠] ومِن ضميرِ الرفعِ ما يَستَتِرُ كَـ(افْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ)

[ش] يَنْقَسِمُ الضميرُ إلى مُسْتَتِرٍ (وإلى بَارِزٍ)[11][12]. والمُسْتَتِرُ إلى واجبِ

الضمير المستتر

= فإن الياء في الجميع ضمير متصل لمعنى واحد، ومحلها: رفع في الأول بالضرب، ونصب في الثاني، وجر في الثالث.
والجواب: أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعًا كالفعل، ومحلها الأصلي - بالنسبة للمضاف هو الجر فقط، أما (نا) فمشتركة بالأصالة. «الصبان» (١/ ١١٠)، و«الخضري» (١/ ٥٥):.

(١) كتب فوقها في (ع): «لفظًا».
(٢) في (س)، (ص): «بمثل».
(٣) في (ص)، (ح): «حالة».
(٤) من (ح).
(٥) في (ن): «وللمخاطب».
(٦) في (ص): «يقمن».
(٧) في (ك): «قوله».
(٨) قال الخضري (١/ ٥٥): «ولو قال لما غاب، وخوطب لكفاه.
لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الإعراب لا الغائب وغيره».
(٩) في (ص): «للمخاطب».
(١٠) في (ص): «مثلناه».
(١١) في (ح)، (ن): «وبارز».
(١٢) (م) المنقسِمُ هو الضَّمِيرُ المتَّصِلُ، لا مُطْلَقُ الضَّمِيرِ، والمرادُ بالضَّمِيرِ البارِزِ: =

[١٩/ظ] الاستتارِ وجائزِه، والمرادُ بواجبِ الاستتارِ: ما لا يَحِلُّ[١] مَحَلَّه الظاهرُ[٢]، والمرادُ بجائزِ الاستتارِ: ما يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظاهرُ[٣].

وذكَرَ المصنِّفُ فِي هذا البيتِ مِن المواضعِ التي يَجِبُ فيها استتارُ الضمير أربعةً:

الأوَّلُ: فِعْلُ الأمرِ (للواحدِ المخاطَبِ)[٤]، كافْعَلْ، التقديرُ:

أنواع استتار الضمير

مواضع وجوب استتار الضمير

الفرق بين الحذف والاستتار

= (مَا له صُورةٌ فِي اللفظِ حقيقةً)، نحوُ: التاءِ والهاءِ فِي أكْرَمْتُهُ، والياءِ فِي ابْنِي، أو حُكمًا؛ كالضَّمِيرِ المتَّصِلِ المحذوفِ مِن اللفظِ جَوازًا فِي نحوِ قولِكَ: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ؛ فإنَّ التقديرَ: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، فحُذِفَتِ الهاءُ من اللفظِ وَهِيَ مَنْوِيَّةٌ؛ لأنَّ الصلةَ لا بُدَّ لها من عائدٍ يَرْبُطُها بالموصولِ، ومِن هنا تَعْلَمُ أنَّ البارزَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسمَيْنِ: الأوَّلُ: المذكورُ، والثاني: المحذوفُ.

والفرقُ بينَ المحذوفِ والمُسْتَتِرِ من وجهَيْنِ:

الأوَّلُ: أن المحذوفَ يُمكِنُ النطقُ به، وأمَّا المُسْتَتِرُ: فلا يُمْكِنُ النطقُ بِهِ أصلًا، وإنَّما يَسْتَعِيرُونَ له الضميرَ المنفصلَ ـ حِينَ يقولون: مُسْتَتِرٌ جَوازًا تَقْدِيرُهُ هو، أو يقولون: مُسْتَتِرٌ وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنا أو أنتَ ـ وَذَلِكَ لقصدِ التقريبِ عَلَى المتعلِّمينَ، وليسَ هَذَا هو نفسَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ عَلَى التحقيقِ.

والوجهُ الثاني: أنَّ الاستتارَ يَخْتَصُّ بالفَاعِلِ الَّذِي هو عُمْدَةٌ فِي الكلامِ، وأمَّا الحذفُ فكثيرًا مَا يَقَعُ فِي الفَضَلَاتِ، كَمَا فِي المفعولِ بِهِ فِي المثالِ السابقِ، وقد يَقَعُ فِي العُمَدِ فِي غيرِ الفاعِلِ ـ كَمَا فِي المُبْتَدَإِ، وَذَلِكَ كثيرٌ فِي العربيَّةِ، ومنه قولُ سُوَيْدِ بنِ أبي كاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ، فِي وصفِ امرئٍ يُضْمِرُ بُغْضَه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ لَوْ يَفْقِدُنِي ... لَبَدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ

يريدُ: هو مُسْتَسِرُّ البُغْضِ، فحَذَفَ الضميرَ؛ لأنَّه معروفٌ يَنْساقُ إِلَى الذِّهْنِ، ومثلُ ذَلِكَ أكثرُ مِن أنْ يُحصَى فِي كلامِ العربِ (م).

(١) في (ص): «حل».

(٢) «أي: بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل كـ(زيد قام) يصح فيه (قام أبوه)، أو (ما قام إلا هو) بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز ـ صحة بروزه؛ إذ لا يقال: (قام هو) على الفاعلية؛ لأن المستتر مطلقًا لا ينطق به أصلًا؛ لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزًا، ومقابله واجبًا ـ مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه؛ فاندفع ما للموضح هنا؛ أفاده ابن قاسم». «الخضري» (١/٥٦).

(٣) أي: يحل محله بأن يرتفع بعامله. (٤) في (ح): «للمخاطب الواحد».

مثال للضمير الجائز الاستتار

الضمير][١]، ومثالُ الجائزِ الاستتارِ: زيدٌ يقومُ؛ [أي: هو][٢]، وهذا الضميرُ[٣] جائزُ الاستتارِ؛ لأنَّه يَحِلُّ مَحَلَّه الظاهرُ، فتقولُ: زَيْدٌ يَقُومُ أبوه، [٢٠/و] وكذلك[٤] كلُّ فِعْلٍ[٥] أُسْنِدَ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، نحوُ: هِنْدٌ تَقُومُ، وما كانَ بمعناه[٦]، نحوُ: زيدٌ قائمٌ؛ أي: هو.

= والرابعُ: أَفْعَلُ التفضيلِ، نحوُ: مُحَمَّدٌ أفضلُ مِن عَلِيٍّ.

والخامسُ: أفعالُ الاستثناءِ، نحوُ: قَامُوا مَا خَلا عَلِيًّا، أو مَا عَدَا بكرًا، أو لا يَكُونُ مُحَمَّدًا. زادَهَا ابنُ هِشام فِي «التوضيحِ»؛ تَبَعًا لابنِ مالكٍ ـ فِي بابِ الاستثناءِ مِن «التسهيلِ» (ص٢٢)، وَهوَ حَقٌّ.

السادسُ: المصدرُ النائبُ عن فعلِ الأمرِ، نحوُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وأمَّا مرفوعُ الصفةِ الجاريَةِ عَلَى مَن هِيَ له ـ فجائزُ الاستتارِ قطعًا، وَذَلِكَ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ فِي تركيبٍ آخرَ: (زيدٌ قائمٌ أَبوه). وقد ذَكَرَه الشارحُ فِي جائزِ الاستتارِ، وَهوَ صحيحٌ، وكذلكَ مرفوعُ نِعْمَ وبِئْسَ، نحوُ: (نِعْمَ رَجُلًا أبو بَكْرٍ، وبِئْسَتِ امرأةً هِنْدٌ)، وَذَلِكَ: لأنكَ تقولُ فِي تركيبٍ آخرَ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ هِنْدٌ) (م).

فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز، إلا أفعل التفضيل، فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل؛ مثل قولك: (ما رأيت عينًا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد) عند جميع العرب، ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: (مررت برجل أفضل منه أنت) ـ إذا لم يعرب (أنت) مبتدأ، وعلى هذا فعد (أفعل) التفضيل؛ من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبًا يشكل على الضابط المذكور. «التصريح» (١/١٠٣).

(١) من (ح)، (ن)، وكتبها في حاشية (س)، وصحح عليها.

(٢) ليس في (ح)، (ص)، لكن كتبها في حاشية (ص) مصححًا.

(٣) في (ح): «المضمر».

(٤) في (س): «وكذا».

(٥) سوى فعل الاستثناء والتعجب؛ فإنهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما؛ لجريان الثاني مجرى المثل، فلا يغير ولئلا يفوت حمل الأول على (إلا) في تلو المستثنى له.

(٦) من الصِّفات المحضة ـ أي: الباقية على الوصفية، نحو: زيد قائم، أو مضروب أو حسن، ويدخل فيها اسم التفضيل ـ سواء جرت على من هي كما مثله أو لا، ومثلها الظرف والجار والمجرور، وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية؛ =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[أنتَ، وهذا الضميرُ لا يَجُوزُ إبرازُه[١]؛ لأنَّه لا يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظاهِرُ، فلا تَقُولُ[٢]: افْعَلْ زَيْدٌ، فأمَّا][٣] (افْعَلْ أَنْتَ) فأنتَ تأكيدٌ للضميرِ المُسْتَتِرِ فِي (افْعَلْ)، وليسَ بفاعلٍ لافْعَلْ؛ لِصِحَّةِ الاستغناءِ عنه، فتقولُ: افْعَلْ، فإنْ كانَ الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجماعةٍ بَرَزَ الضميرُ، نحوُ: اضْرِبِي واضْرِبَا واضْرِبُوا واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارعُ[٤] الذي فِي أوَّلِهِ الهمزةُ، نحوُ: (أُوَافِقُ)، التقديرُ: أنا. فإنْ قُلْتَ [(أُوَافِقُ أنا) ـ كانَ (أنا تأكيدًا)[٥]][٦] للضميرِ المُستتِرِ.

الثالثُ: الفعلُ المضارعُ الذي فِي[٧] أوَّلِه النونُ، نحوُ: (نَغْتَبِطُ)؛ أي: نحنُ.

الرابعُ: الفِعْلُ المضارعُ الذي فِي أوَّلِه التاءُ لِخِطَابِ[٨] الواحدِ، نحوُ: (تَشْكُرُ)؛ أي: أنتَ، فإنْ كانَ الخِطَابُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجماعةٍ بَرَزَ الضميرُ، نحوُ: أنتِ تَفْعَلِينَ، وأنتما تَفْعَلَانِ، وأنتم تَفْعَلُونَ، (وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ)[٩].

[هذا[١٠] ما ذَكَرَه المُصَنِّفُ مِن المواضعِ التي يجبُ فيها استتارُ

---

(١) «الأولى: واجب الاستتار» ـ كما قال في مقابله الآتي» «الخضري» (١/٥٦).

(٢) في (س): «يقول».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ص). (٤) ليس في (ك).

(٥) ما بين القوسين في (ح): «توكيدًا».

(٦) ما بين المعكوفين في (ص): «أنا كان توكيدًا».

(٧) ليس في (ص). (٨) في (ك): «كخطاب».

(٩) كتبها في حاشية (س) بخط مغاير.

(١٠) (م) وبَقِيَتْ مواضِعُ أُخرَى؛ يَجِبُ فيها استتارُ الضَّمِيرِ:
الأَوَّلُ: اسمُ فِعْلِ الأمرِ، نحوُ: صَهْ، ونَزَالِ. ذَكَرَه فِي «التسهيلِ» (ص٢٢).
والثاني: اسمُ فعلِ المضارعِ، نحوُ: أُفٍّ وأَوْهِ. ذَكَرَه أبو حيَّانَ.
والثالثُ: فِعْلُ التعجُّبِ، نحوُ: مَا أَحْسَنَ مُحَمَّدًا.

مواضع وجوب استتار الضمير ما لم يذكره الشارح

[ص] [٦١] وذو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ (أنا، هُو، وأنتَ)، والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الضميرَ يَنْقَسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وإلى بارزٍ، وسَبَقَ الكلامُ فِي المُسْتَتِرِ. والبارزُ يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ، فالمُتَّصِلُ: يكونُ مَرْفُوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، وسَبَقَ الكلامُ فِي ذلك، والمنفصِلُ يكونُ مرفوعًا ومنصوبًا، ولا يكونُ مجرورًا.

وذَكَرَ المصنِّفُ فِي هذا البيتِ (المرفوعَ المنفصِلَ)(١)، وهو اثنا عَشَرَ: (أنا(٢)) للمتكلِّمِ وَحْدَه، و(نَحْنُ) للمتكلِّمِ المشارَكِ أو المُعَظِّمِ

= كالأجرع والأبطح والصاحب، وكالصفات المذكورة: (ذو) بمعنى صاحب، والمنسوب؛ كدمشقي، وكالضمير المرفوع باسم الفعل الماضي قال خالد الأزهري نحو: زيد هيهات، فلا ضمير فيها أصلًا لدلالتها على مجرد الذات.

وقال «الصبان»: وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات ـ فإنما يصح على القول: بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل، وهو خلاف المشهور ـ على ما قاله الروداني. وفيه نظر؛ لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه. أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلًا؛ فما أظن أحدًا يمنعه، فتأمل.

«الصبان» (١/١١٣)، و«الخضري» (١/٥٦)، و«مجيب الندا» مع «حاشية يس» (١/١٠٩)، و«المطالب السنية» (٢/٧٣).

(١) في (ح): «المنفصل المرفوع».

(٢) مذهب البصريين: أن ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها (هاء السكت) ـ في قول حاتم: (هذا فزدي أنَهْ) [يعني: فصدي أنا، في ناقة أمر بفصدها فنحرها؛ وهو مَثَل عربي، ينظر: «الأمثال» للسدوسي (ص٣)].

ومذهب الكوفيين: أن الاسم ـ هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره الناظم في «التسهيل» (١/١٤٦ شرح).

وفي «أنا» لغات الفصيحة:

الأولى: حذف ألفه وصلًا وإثباتها وقفًا.

والثانية: إثباتها وصلًا ووقفًا؛ وهي لغة تميم.

والثالثة: بإبدال همزته هاء.

والرابعة: (آن) بمدة بعد الهمزة.

قال الناظم: من قال: (آن) فإنه قلب (أنا) ـ كما قال بعض العرب في رأي راء. =

نَفسَه، و(أَنْتَ) للمُخاطَبِ، و(أَنْتِ) للمُخاطَبةِ، و(أَنْتُمَا) للمُخاطَبَيْنِ أو المخاطبتَيْنِ، [و(أَنْتُمْ) للمُخَاطَبِينَ][١]، و(أَنْتُنَّ) للمُخاطَبَاتِ، و(هُوَ) للغائبِ، و(هي) للغائبةِ، و(هُمَا) للغائبَيْنِ أو[٢] الغائبتَيْنِ، و(هُمْ) للغائبِينَ، و(هُنَّ) للغَائِبَاتِ.

[ص][٦٢] **وذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، والتَّفْرِيعُ ليسَ مُشْكِلَا**

[ش] أشارَ فِي هذا البيتِ[٣] إلى [المنصوبِ المُنْفَصِلِ][٤]، وهو اثنا عَشَرَ: (**إِيَّايَ**) للمتكلِّم وَحْدَه، و(**إِيَّانَا**) للمتكلِّمِ المُشارَكِ[٥] أو المُعَظِّمِ نفسَه، و(**إِيَّاكَ إِيَّاهُمَا**) للمخاطَبِ، و(**إِيَّاكِ**) للمخاطَبةِ، و(**إِيَّاكُمَا**) للمخاطَبَيْنِ [أو المخاطَبَتَيْنِ][٦]، و(**إِيَّاكُمْ**) للمُخاطَبِينَ، و(**إِيَّاكُنَّ**) للمُخَاطَبَاتِ، و(**إِيَّاهُ**) للغائبِ، و(**إِيَّاهَا**) للغائبةِ، و(**إِيَّاهُمَا**) للغائبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ[٧]، و(**إِيَّاهُم**) للغائِبِينَ، و(**إِيَّاهُنَّ**) للغائباتِ[٨]. [٢٠/ظ]

= والخامسة: «أن» ـ «كعن»؛ حكاها قطرب. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/٣٦٥).

(١) ليس في (ص)، لكنه كتبها في الحاشية مصححًا.

(٢) في (س): «و».

(٣) تلخص من كلام المصنف في قوله: (وذو اتصال...) إلى هنا ـ أن الضمير خمسة أنواع؛ لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل. وخصَّ الجر بالمتصل ـ كما علمته. وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا؛ لأنه إما للمفرد المذكر، أو المؤنث أو لمثناهما، أو لجمع الذكور، أو الإناث وعلى كلٍّ: إما مخاطب، أو غائب، ثم المتكلم وحده. ومع غيره؛ فالجملة ستون، ولا تخفاك أمثلتها. ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي: (أضرب ونضرب وتضرب وتضربين). ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع (تضرب) ـ كما اتَّحَدَ مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدر، وكذا لم تعد الواو والألف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضي وكذا: اضربي مع تضربين. وإنما حمل الضمير في الأمر على المضارع دون العكس؛ لأنه الأصل فتدبر. «الخضري» (١/٥٧).

(٤) في (ح): «المنفصل المنصوب». (٥) ضبطها في (ك) بكسر الراء.

(٦) ليس في (ك)، (ح). (٧) في (ص): «للغائبتين».

(٨) (م) اختُلِفَ فِي هذه اللواحِقِ التي بعدَ (إِيَّا) فقيلَ: هِيَ حروفٌ تُبَيِّنُ الحالَ وتُوَضِّحُ =

اتصال الضمير وانفصاله

[ص] [٦٣] وفي اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلُ ... إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيءَ المُتَّصِلُ(١)

[ش] كلُّ مَوْضِعٍ أَمْكَنَ أنْ يُؤْتَى فيه بالضميرِ(٢) مُتَّصِلًا(٣) لا يَجُوزُ

= المرادَ مِن (إيَّا) متكلِّمًا أو مخاطَبًا أو غائبًا، مُفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، ومثلُها مثلُ الحروفِ التي فِي (أنتَ وأنتما وأنْتُنَّ)، ومثلُ اللواحقِ فِي أسماءِ الإشارةِ، نحوُ: (تلكَ وَذَلِكَ وأولئك)، وهذا مذهَبُ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» (١/ ٢٧٩) والفَارِسِيِّ والأَخْفَشِ، قالَ أبو حَيَّانَ «التذييل» (٢/ ٢٠٧): وَهوَ الَّذِي صَحَّحَهُ أصحابُنا وشُيُوخُنا.

وذهَبَ الخليلُ، والمَازِنِيُّ، واخْتَارَهُ ابنُ مالكٍ «شرح التسهيل» (١/ ١٤٦)، إِلَى أنَّ هذه اللواحِقَ أسماءٌ، وأنها ضمائرُ أُضِيفَتْ إليها (إيَّا)؛ زاعمينَ أن (إيَّا) أُضِيفَتْ إِلَى غيرِ هذه اللواحقِ فِي نحوِ: (إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)، فيَكُونُ فِي ذلك دليلٌ عَلَى أنَّ اللواحقَ أسماءٌ. **وَذَلِكَ باطلٌ** لوجهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أن هَذَا الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ شاذٌّ، ولم تُعْهَدْ إضافةُ الضمائرِ.

والثاني: أنَّهُ لو صَحَّ مَا يقولونَ ـ لكانَتْ **(إيَّا)** ونحوُها ملازمةً للإضافةِ، وقد عَلِمْنَا: أنَّ الإضافةَ مِن خصائصِ الأسماءِ المعربَةِ، فكانَ يَلْزَمُ أنْ تكونَ **(إيَّا)** ونحوُها معربَةً، أَلَسْتَ تَرَى أنهم أَعْرَبُوا **(أيّ)** الموصولةَ والشرطيَّةَ والاستفهاميَّةَ لِمَا لَازَمَها من الإضافةِ؟

وقالَ الفَرَّاءُ: إنَّ (إيَّا) ليسَتْ **ضميرًا**، وإنما هِيَ حرفُ عِمَادٍ؛ جِيءَ بِهِ تَوَصُّلًا للضميرِ، والضَّمِيرُ هو اللواحِقُ، وجِيءَ بهذا العِمادِ؛ ليَكُونَ دِعَامَةً يَعْتَمِدُ عليها؛ ولِتَمْيِيزِ هذه اللواحقِ عن الضمائرِ المتَّصِلَةِ.

وزَعَمَ الزَّجَّاجُ: أنَّ الضمائرَ هِيَ اللواحِقُ؛ مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ للفَرَّاءِ، ثمَّ خَالَفَه فِي **(إيَّا)**؛ فادَّعَى أنها اسمٌ ظاهرٌ مُضَافٌ إِلَى الكافِ والياءِ والهاءِ. وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: إنَّ هَذَا اسمٌ ليسَ ظاهرًا ولا مُضْمَرًا، وإنما هو بَيْنَ بَيْنَ.

وقالَ الكُوفِيُّون: المجموعُ مِن (إيَّا) ولواحِقِها ـ ضَمِيرٌ واحدٌ (م). ينظر: «شرح الكتاب» للسيرافي (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، و«الإنصاف» لابن الانباري (٢/ ٥٧٠) وما بعدها.

(١) (م) والتقديرُ: إذا تَأَتَّى مجيءُ المتَّصِلِ، والجُمْلَةُ من (تَأَتَّى)، وفَاعِلِه: فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها، وجوابُ (إذَا) محذوفٌ؛ لدَلالةِ مَا قبلَه عليه، والتقديرُ: إذَا تَأَتَّى مجيءُ المتَّصِلِ ـ فلا يَجيءُ المنفصِلُ (م).

(٢) في (ح): «بالمضمر».   (٣) في (ك): «المتصل».

العُدُولُ فِيهِ(١) إلى المُنْفَصِلِ(٢)، إلَّا فيما سَيَذْكُرُه المُصَنِّفُ، فلا تقولُ [في أَكْرَمْتُكَ](٣): (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لأنَّه يُمْكِنُ الإتيانُ بالمتَّصِلِ، فتقولُ: أَكْرَمْتُكَ.

فإنْ لَمْ يُمْكِنِ الإتيانُ بالمُتَّصِلِ: تَعَيَّنَ المنفصِلُ، نحوُ: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ(٤)، ....

---

(١) ليس في (ع).

(٢) لأن وضع الضمير على الاختصار؛ والمتصل أخصر من المنفصل؛ فـ(قمتُ) بضم التاء، و(أكرمتُك)، لا يقال فيهما: (قام أنا)؛ ولا (أكرمتك إياك)؛ لأن التاء أخصر من (أنا) والكاف أخصر من (إياك).

(٣) من (ن). وأثبتها الناسخ بخط مغاير في حاشية (ع).

(٤) **[متى يجب انفصال الضمير]:**

(م) اعْلَمْ أنَّهُ يَتَعَيَّنُ انفصالُ الضَّمِيرِ، ولا يُمْكِنُ المجيءُ بِهِ متَّصِلًا، فِي عَشَرَةِ مواضِعَ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ محصورًا؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقولِ الفَرَزْدَقِ:

أنا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإنَّمَا ... يُدافِعُ عنْ أحْسَابِهِم أنا أو مِثْلِي

إذِ التقديرُ:

لا يُـدَافِـعُ عـنْ أحـسـابِـهـم ... إلَّا أنـا أو مِـثْـلِـي

ومِن هَذَا النوعِ: قولُ عمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ الزُّبَيْدِيِّ:

قـدْ عَـلِـمَـتْ سَـلْـمَـى وجَـارَاتُـهَـا ... مـا قَـطَّـرَ الـفَـارِسَ إلَّا أنَـا

الثاني: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مرفوعًا بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوبِ به، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ هو)، وكقولِ الشاعرِ:

بِنَصْرِكُم نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ، وقَدْ ... أَغْرَى العِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

الثالثُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ مُضْمَرًا، نحوُ قولِ السَّمَوْءَلِ:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النفسِ ضَيْمَهَا ... فليسَ إلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

وكقولِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوَائِلُ

الرابعُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ متأخِّرًا عنه؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ =

مواضع وجوب انفصال الضمير

وقد جاءَ [الضميرُ[1] في الشِّعْرِ][2] مُنْفَصِلًا مَعَ إمكانِ الإتيانِ به[3] مُتَّصِلًا؛ كقولِهِ[4][5]:

١٥ - بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهارِيرِ[6][7]

= نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥]. وهذا هو الموضعُ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ الشارحُ.

الخامِسُ: أنْ يَكُونَ عاملُ الضَّمِيرِ مَعْنَوِيًّا، وَذَلِكَ إذا وقَعَ الضَّمِيرُ مبتدًا، نحوُ: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدٌ أَثِيمٌ، وَأَنْتَ مَوْلًى كَرِيمٌ).

السادسُ: أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَعْمُولًا لحرفِ نفيٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٥﴾﴾ [الشعراء: ١١٤، ١١٥]، ، وكقولِ الشاعرِ:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابعُ: أنْ يُفْصَلَ بينَ الضَّمِيرِ وعامِلِه بمعمولٍ آخرَ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وكقولِ الشاعرِ:

مُبَرَّأً مِن عُيُوبِ الناسِ كُلِّهِمُ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامِنُ: أنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، كقولِ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ:

فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإِيَّانَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسعُ: أنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ بعدَ (أمَّا) نحوُ: (أمَّا أنا فشاعرٌ، وأمَّا أنتَ فكاتبٌ، وأمَّا هو فنَحْوِيٌّ).

العاشِرُ: أنْ يَقَعَ بعدَ اللامِ الفارِقَةِ، نحوُ قولِ الشاعرِ:

إنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّا كَ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا (م).

(١) ليس في (ع)، لكن كتبها في حاشيتها؛ تصحيحًا.

(٢) العبارة في (ح)، (ص): «في الشعر الضمير».

(٣) ليس في (ح). (٤) في (ح): «وذلك قوله».

(٥) وهو: الفرزدقُ في ديوانه (١/ ٢١٣). (٦) رسمت في (ح): «الدهاريري».

(٧) (م) (الأمواتِ) يجوزُ فيه وجهانِ:

أحدُهما: جَرُّه بالكسرةِ الظَّاهِرَةِ؛ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، والمضافُ هو **(الباعِثِ والوارِثِ)** - عَلَى مِثالِ قولِه:

يَا مَن رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقولِهِم: (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قَالَها). =

الأوجه الجائزة في "أموات"

مواضع جواز الاتصال والانفصال

[ص] [٦٤] وصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

[٦٥] كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

[ش] أشارَ فِي هذيْنِ البيتيْنِ إلى المواضِعِ التي يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى فيها(1) بالضميرِ مُنْفَصِلًا، معَ إمكانِ أنْ يُؤْتَى به(2) مُتَّصِلًا.

فأشارَ(3) بقولِه: (سَلْنِيهِ) إلى ما تَعَدَّى إلى مفعوليْنِ، الثاني مِنهما ليسَ خَبَرًا فِي الأصلِ(4)، ....

= والوجهُ الثاني: نَصْبُ الأمواتِ بالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ؛ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ - تَنَازَعَه الوصفانِ؛ فأُعْمِلَ فيه الثاني، وحُذِفَ ضميرُه من الأوَّلِ لكونِه فَضْلَةً.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْ إِيَّاهُم)؛ حَيْثُ عَدَلَ عن وَصْلِ الضَّمِيرِ إِلَى فَصْلِه، وَذَلِكَ خاصٌّ بالشِّعْرِ، ولا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الكلامِ، ولو جاءَ بِهِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّه الكلامُ لقالَ: (قد ضَمِنَتْهُمُ الأرضُ).

ومثلُ هَذَا البيتِ: قولُ زِيَادِ بنِ مُنْقِذٍ العَدَوِيِّ التَّمِيمِيِّ؛ مِن قَصِيدةٍ له يَقولُها فِي تَذَكُّرِ أهلِه والحنينِ إِلَى وَطَنِه، وَكَانَ قد نَزَلَ صَنْعَاءَ فاسْتَوْبَأَهَا، وَكَانَ أهلُه بنَجْدٍ فِي وادِي أُشَيٍّ - بزنَةِ المُصَغَّرِ. وانظر (١/ ٦٥) من كتابِنا: «هِدَايَةِ السالِكِ إِلَى أَوْضَحِ المسالِكِ» (١/ ٩٠) مِن كِتَابِنَا: «عُدَّةِ السالِكِ»:

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقدْ جاءَ بالضَّمِيرِ مُنْفَصِلًا، وَهوَ قَوْلُهُ: (هُمُ) فِي آخرِ البيتِ، وَكَانَ مِن حَقِّه أنْ يَجِيءَ بِهِ مُتَّصِلًا بالعَامِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (يَزِيدُ)، ولو جاءَ بِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الاستعمالُ لقالَ: (إِلَّا يَزِيدُونَهم حُبًّا إِلَيَّ).

ومثلُ ذَلِكَ قولُ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ البَكْرِيِّ:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ بَلْ صَرَمُوا يا صاحِ بل قَطَعَ الوِصَالَ هُمُ

وَكَانَ مِن حقِّهِ أنْ يقولَ: (بل قَطَعُوا الوِصَالَ)؛ لكنَّهُ اضْطُرَّ ففَصَلَ (م).

(1) ليس في (ح).

(2) في (س)، (ك): «فيه».

(3) في (س)، (ك)، (ع): «وأشار».

(4) بكون العامل ليس ناسخًا أصلًا كسأل، أو ناسخًا لأحد الضميرين فقط كـ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ الآية [الأنفال: ٤٣]؛ فإن (رأى) الحُلْمية - لم تنسخ الكاف؛ بل الهاء؛ لكنها ليست خبرًا في الأصل. فالآية من باب (سلنيه) لا (خلتنيه)؛ لأن النسخ المعتبر في (خلتنيه) للضميرين معًا؛ فتعبير الشارح أولى - =

Black plate (185,1)

الانفصالَ، نحوُ: كُنْتُ إيَّاهُ[١]، [تقولُ: الصديقُ كُنْتُهُ، وكُنْتُ إيَّاهُ][٢].

وكذلك يُخْتَارُ[٣] عندَ[٤] المصنِّفِ الاتصالُ)[٥] فِي نحوِ: (خِلْتَنِيهِ)[٦]، وهو كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولَيْنِ؛ الثاني مِنهما خبرٌ فِي الأصلِ[٧]، وهما ضَمِيرَانِ، ومَذْهَبُ [سِيبَوَيْهِ أنَّ المُخْتَارَ (فِي هذا)[٨] أيضًا الانفصالُ، نحوُ: خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومَذْهَبُ][٩] سِيبَوَيْهِ ـ أَرْجَحُ؛ لأنَّه

= استغنوا عن ذلك، بـ(ضربتُ نفسي) و(إيَّاي ضربتُ)».

(١) (م) قد وَرَدَ الأمرانِ كثيرًا فِي كلامِ العربِ، فمِن الانفصالِ: قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ الْعَهْدِ، والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقولُ الآخَرِ:

لَيْسَ إيَّايَ وَإيَّا ... كَ، ولا نَخْشَى رَقِيبَا

ومِن الاتِّصالِ: قولُ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ يُخاطِبُ غلامًا له كَانَ يَشْرَبُ النَّبِيذَ؛ فيَضْطَرِبُ شأنُه وتَسُوءُ حالُه:

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقولُ رسولِ اللهِ ﷺ لعمرَ بنِ الخَطَّابِ فِي شأنِ ابنِ الصَّيَّادِ: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**» [البخاري (٣٠٥٥)] (م).

(٢) ما بين المعكوفين من (ن).

(٣) كذا ضبطها في (س)، (ع)، وفي (ص): «المختار».

(٤) في (ك): «غير»، وهو تحريف ظاهر.

(٥) ما بين القوسين ليس في (ص)، لكن بحاشيتها تصحيحًا.

(٦) (م) قدْ وَرَدَ الأمرانِ فِي فَصيحِ الكلامِ أيضًا؛ فمِن الاتصالِ: قولُه تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣].

وقولُ الشاعرِ:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ومِن الانفصالِ قولُ الشاعرِ:

أَخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ، وقدْ مُلِئَتْ ... أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ (م)

(٧) لكون العامل ناسخًا لهما معًا.

(٨) في (ص): «هنا».

(٩) ساقطة من (ك)، انتقال نظر.

ورود الانفصال والاتصال كثير في كلام العرب

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

هو الكثيرُ فِي لسانِ العربِ على ما حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عنهم، وهو المُشَافِهُ لهم؛ قالَ الشاعِرُ:

١٦ ـ إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ(١)

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين

[ص] [٦٦] وقَدِّمِ الأَخَصَّ(٢) فِي اتِّصَالِ وقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(١) (م) هَذَا البيتُ ـ قِيلَ: إِنَّهُ لدَيْسَم بنِ طَارِقٍ أحدِ شُعَرَاءِ الجاهليَّةِ، وقد جَرَى مَجْرَى المَثَلِ، وصارَ يُضْرَبُ لكلِّ مَن يُعْتَدُّ بكلامِه، ويُتَمَسَّكُ بمقالِه، ولا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يَقُولُ غيرُه، وفي هَذَا جاءَ بِهِ الشارِحُ، وَهوَ يُرِيدُ: أنَّ سِيبَوَيْهِ هو الرجلُ الَّذِي يُعْتَدُّ بقولِه، ويُعْتَبَرُ نَقْلُه؛ لأَنَّه هو الَّذِي شَافَهَ العربَ، وعنهم أَخَذَ، ومِن أَلْسِنَتِهِمُ اسْتَمَدَّ.

التمثيلُ به: قد جاءَ الشارحُ بهذا البيتِ ـ وَهوَ يَزْعُمُ أنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَرْجَحُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الناظِمُ ـ وكأنَّه أرادَ أنْ يُعَرِّفَ الحقَّ بأنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَى عالِمٍ جَلِيلٍ كسِيبَوَيْهِ، **وَهِيَ فِكْرَةٌ لا يَجُوزُ للعلماءِ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بها.**

ثُمَّ إِنَّ الأرجحَ فِي هذه المسألةِ ـ ليسَ هو مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ والجمهورُ؛ بل الأرجحُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابنُ مالِكٍ [«التسهيل» ص٢٧، و«شرح التسهيل» (١/ ١٥٢)، و«شرح الكافية» (١/ ١٩٢)]، والرُّمَّانِيُّ، وابنُ الطَّرَاوَةِ [كما في «التذييل» (٢/ ٣٣٩)]؛ مِن أنَّ الاتصالَ أرجحُ فِي خبرِ كَانَ وفي المفعولِ الثاني من مفعولَيْ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؛ وَذَلِكَ مِن قِبَلِ: أنَّ الاتصالَ فِي البابَيْنِ أكثرُ وُرُودًا عن العربِ، وقد وَرَدَ الاتصالُ فِي خبرِ (كانَ) فِي الحديثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لك، ووَرَدَ الاتصالُ فِي المفعولِ الثاني مِن بابِ ظَنَّ فِي القرآنِ الكريمِ فيما قد تَلَوْنَا مِن الآياتِ، ولم يَرِدْ فِي القرآنِ الانفصالُ فِي أحدِ البابَيْنِ أصلًا، وبحَسْبِكَ أنْ يَكُونَ الاتصالُ: هو الطريقَ الَّذِي اسْتَعْمَلَه القرآنُ الكريمُ باطِّرَادٍ (م).

(٢) قال الأشموني (١/ ٩٥): «الأخصَّ من الضميرين في الأبواب الثلاثة ـ على غير الاخصِّ منهما وجوبًا في حال اتصال؛ فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، وضمير المخاطب على ضمير الغائب ـ كما في (سلنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك). ولا يجوز تقديم (الهاء) على (الكاف) ولا (الهاء) ولا (الكاف) على (الياء) في الاتصال».

وقال الخضري: «ضابطه: أن يرفع أحد الضميرين في غير باب (كان): كـ(**ضربونا**) (**فاسألونا**)؛ فيجب اتصالهما، وتقديم المرفوع ـ وإن كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل؛ فلا يحجز المنصوب عن الاتصال ـ على أصل الضمير بلا =

بعض الضمائر أخص من بعض

[ش] ضميرُ المتكلِّمِ أَخصُّ مِن ضميرِ المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أَخصُّ مِن ضميرِ الغائبِ، فإنِ اجْتَمَعَ[١] ضميرانِ منصوبانِ، وأَحَدُهما[٢] أخصُّ من الآخرِ، فإنْ كانَا مُتَّصِلَيْنِ: وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ مِنهما، فتقولُ: **(الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ)** و**(أَعْطَيْتَنِيهِ)**، بتقديم (الكافِ والياءِ)[٣] على الهاءِ؛ لأَنَّهما أخصُّ مِن الهاءِ؛ لأنَّ الكافَ للمخاطَبِ، والياءَ للمتكلِّمِ، والهاءَ للغائبِ، ولا يَجُوزُ تقديمُ الغائبِ معَ [٢١/ظ] الاتصالِ، فلا تقولُ: أَعْطَيْتُهُوكَ، ولا أَعْطَيْتُهُونِي، وأجازَه قومٌ. ومنه ما رَوَاهُ ابنُ الأَثِيرِ فِي «**غَرِيبِ الحديثِ**»[٤]؛ مِن قَوْلِ عُثْمَانَ (بن عفان)[٥] رضي الله عنه: «**أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا**»، فإنْ فُصِلَ[٦] أَحَدُهما ـ كُنْتَ بالخِيَارِ؛ فإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الأَخَصَّ، فقُلْتَ: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ، وإنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ غيرَ الأَخصِّ فَقُلْتَ: أَعْطَيْتُهُ[٧] إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتَهُ إِيَّايَ، وإليه أشارَ بقولِهِ: **(وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ)**، وهذا الذي ذَكَرَه ليسَ على إطلاقِهِ؛ بل إنما يَجُوزُ تقديمُ غيرِ الأَخصِّ فِي الانفصالِ عندَ أمنِ اللَّبْسِ، فإنْ خِيفَ لَبْسٌ ـ لم يَجُزْ، فَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ[٨] ـ لم يَجُزْ تَقْدِيمُ الغائبِ،

= معارض؛ بخلاف الأبواب الثلاثة، ونصَّ بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص؛ لأن قوله: **(وما أشبهه)** يصدق بأي شبه، ولو في غير ذلك».

(١) في (ح): «اختص».
(٢) ضبطها في (ع): بفتح الهمزة والحاء، والذي في (ك): «واحدهما». وضبطها بكسر الحاء. والذي في (ص): «أحدهما».
(٣) في (ح): «الياء والكاف».
(٤) «النهاية» (٢/ ١٧٧)، ولا يعرف المحدثون له إسنادًا.
(٥) من (ح).
(٦) في (ح): «انفصل».
(٧) في (ك): «الدرهم أعطيته».
(٨) (م) إنما يَقَعُ اللَّبْسُ فيما إذا كَانَ كلُّ واحدٍ مِن المفعولَيْنِ ـ يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ فاعِلًا؛ كَمَا تَرَى فِي مِثالِ الشارحِ، أَلَسْتَ تَرَى أنَّ المخاطَبَ وزيدًا يَصْلُحُ كلٌّ مِنْهُمَا أنْ يَكُونَ آخِذًا، ويَصْلُحُ أنْ يَكُونَ مأخوذًا، أَمَّا نحوُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)، أو (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) ـ فلا لَبْسَ؛ لأنَّ المخاطَبَ آخِذٌ؛ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، والدِّرْهَمَ =

فلا تقولُ: زَيْدٌ(١) أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ؛ لأنَّه(٢) لا يُعْلَمُ(٣): هل زيدٌ مأخوذٌ أو(٤) آخِذٌ.

[ص] [٦٧] وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا   وقدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ(٥) وَصْلَا

[ش] إذا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وكانا مَنْصُوبَيْنِ واتَّحَدَا فِي الرُّتْبَةِ، كأنْ(٦) يَكُونَا لِمُتَكَلِّمَيْنِ أو لِمُخَاطَبَيْنِ(٧) أو غائِبَيْنِ، فإنَّه يَلْزَمُ الفصلُ فِي أَحَدِهما، فتقولُ: أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتُه إِيَّاهُ. ولا يَجُوزُ اتِّصَالُ الضميرَيْنِ، فلا تقولُ: أَعْطَيْتَنِينِي، ولا أَعْطَيْتُكَكَ، ولا أَعْطَيْتُهُوهُ، نعمْ، إنْ(٨) كانَا غائبَيْنِ واخْتَلَفَ لَفْظُهُما(٩) فقدْ يَتَّصِلانِ(١٠)، نحوُ: الزيدانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشارَ [٢٢/و] بقولِهِ فِي («الكافيةِ»(١١)):

مَعَ اخْتِلافٍ مَا وَنَحْوَ: (ضَمِنَتْ   إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضرورةُ(١٢) اقْتَضَتْ

= مأخوذٌ؛ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ (م).

(١) ليس في (ص).   (٢) في (ح): «فإنه».

(٣) الأولى - أن يقال: لأن الفاعل مَعْنِيٌّ؛ وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرًا كان، أو ظاهرًا فلو قدم غيره - تبادر أنه الآخذ؛ فيحصل اللبس، وأما عدم العلم بشيء: فإجمال لا لبس. من «الخضري» (١/ ٧٠)، بتصرف.

(٤) في (ح): «أم».   (٥) أي: في اتحاد الرتبة.

(٦) في (ح)، (ص): «بأن».   (٧) في (ح)، (ص): «مخاطبين».

(٨) في (ح): «إذا».

(٩) أي: في الإفراد والتذكير أو ضدهما؛ كمثاله ونحو: (أحسن الناس وجوهًا، وأنصرهموها)؛ سواء **تباعد** الهاءان - كما ذكر، أم **تقاربا** نحو: (أعطاهوها، وأعطاهاه)؛ إلا أن الفصل حينئذ أجود تخلصًا من قربهما؛ إذ ليس بينهم إلا حرف واحد. وإنما اشترط اختلاف لدفع توالي المثلين، وإيهام التأكيد، وقيد بالغيبة؛ لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة - إذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما، وذلك لا يمكن في الخطاب، أو التكلم؛ لأنهما حينئذ لشيء واحد إذ لا يقال: (علمتنان)، ولا (ظننتكماك). «الخضري» (١/ ٦٠).

(١٠) في (ك): «تتصلان».

(١١) «الكافية الشافية» (١/ ٢٢٩).

(١٢) في (ح): «والضرورة»، وفي (ص): «للضرورة»!!

حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل

ورُبَّمَا أُثْبِتَ هذا البيتُ فِي بعضِ (نُسَخِ «الأَلْفِيَّةِ»)، وليسَ مِنها، وأشارَ بقولِهِ: (وَنَحْوَ ضَمِنَت...) إلى آخرِ البيتِ، إلى أنَّ الإتيانَ بالضميرِ منفصِلًا فِي موضعٍ يَجِبُ فيه اتِّصالهُ ضرورةٌ؛ كقولِهِ:

(بالبَاعِثِ الوَارِثِ)[١] الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٢]

وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ[٣] ذلك. (والله تعالى أعلم)[٤].

[ص][٦٨] **وقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، (وَلَيْسِي) قَدْ نُظِمْ**

[ش] إذا اتَّصَلَ بالفعلِ ياءُ المتكلِّمِ لَحِقَتْه لُزُومًا (نونٌ تُسَمَّى)[٥] نونُ الوِقايةِ، وسُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأنَّها تَقِي الفعلَ[٦] مِن[٧] الكسرِ، وذلك نحوُ: (أَكْرَمَنِي [ويُكْرِمُنِي وأَكْرِمْنِي[٨])[٩]]، وقد جاءَ حَذْفُها مَعَ ليسَ[١٠]

---

(١) في (ح): «بالوارث الباعث».

(٢) مَضَى شرحُ هَذَا البيتِ قَريبًا (ص٦٣). (٣) ليس في (ص).

(٤) من (ح).

(٥) ليس في (ح)، (ص).

(٦) أي: الفعل الصحيح، وحمل عليه نحو: (دعى ورمى)؛ طردًا للباب، وقوله: (الكسر)؛ أي: الذي يختص مثله بالاسم، وهو الذي بسبب ياء المتكلم؛ لأنه أخو الجر في الاختصاص؛ فَصِينَ عنه الفعل. أما ما لا يختص به؛ بأن لم يدخله أصلًا، كالذي قبل ياء المخاطبة، أو يدخل فيهما، كالذي للتخلص من السكونين؛ فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضًا. وقال الناظم: لأنها تقي لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث ـ في نحو: (أكرمني وأكرمي)، وحمل الماضي والمضارع على الأمر، ودخلت في غير الفعل؛ لتقي تغير آخره. «الخضري» (١/ ٦٠).

(٧) ليس في (ص)، (س)، لكن كتبها في حاشية (س) مصححًا.

(٨) ليس في (ح)، وكتبها في حاشيتها مصححًا.

(٩) في (ح): «وأكرمْني وتكرمني».

(١٠) لشبهه للحروف الآتية في الجمود. والقياس: لزومها كسائر الأفعال، وهو الكثير ـ كقول بعضهم، وقد بلغه أن شخصًا يهدده: **(عليه رجلًا ليسني)** [«الكتاب» (١/ ٢٥٠)]؛ أي: ليلزم رجلًا غيري. «الخضري» (١/ ٦٠).

أحكام نون الوقاية

شُذُوذًا؛ كما قالَ[١] الشَّاعِرُ[٢]:

١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[٣]

واختُلِفَ فِي أَفْعَلِ[٤] التعجُّبِ؛ هل تَلْزَمُه[٥] نونُ الوِقايةِ أم لا؟ فتقولُ[٦]: ما أَفْقَرَنِي[٧] إلى عَفْوِ اللهِ، [وما أَفْقَرِي إلى عفوِ اللهِ][٨] ـ عندَ مَن لم[٩] يَلْتَزِمْها فيه[١٠][١١]، والصحيحُ: أنها تَلْزَمُ[١٢]. (والله ﷻ أعلم)[١٣].

---

(١) في (ص): «القول».

(٢) قيل: هو لِرُؤْبَةَ بْنِ العَجَّاجِ، وليسَ فِي (ديوانه)، ولكنَّه فِي «زِيَادَاتِه» (ص١٧٥).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ، وكلاهما فِي لفظِ (لَيْسِي):

أَمَّا الأَوَّلُ: فإنَّه أَتَى بخبرِه ضَميرًا مُتَّصِلًا، ولا يَجُوزُ عندَ جَمْهَرَةِ النحاةِ: أنْ يَكُونَ إِلَّا مُنْفَصِلًا، فكانَ يَجِبُ عليه ـ عَلَى مذهبِهم هَذَا ـ أنْ يقولَ: ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليسَ إِيَّايَ.

والثاني: وَهوَ الَّذِي جاءَ الشارحُ بالبيتِ من أجلِه هنا؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ ـ مِن (ليسَ) مَعَ اتِّصالِها بياءِ المتكلِّمِ، وَذَلِكَ شاذٌّ عندَ الجمهورِ؛ الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ (ليسَ) فعلٌ (م). وينظر: «الأصول» لابن السرّاج (١/ ١٤٢)، و«شرح السيرافي على سيبويه» (٣/ ١١٩).

(٤) في (ح)، (ص): «فعل».   (٥) في (ح): «يلزمه».

(٦) في (ك): «نحو».

(٧) من (فقِر) بالكسر؛ أي: افتقر. لا من (افتقر)؛ لأن صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذٌّ.

(٨) ليس في (ك)، (ع). لكن كتبها في حاشية (ع)، وصحَّح عليها.

(٩) في (ح)، (ن): «لا».   (١٠) في (ص): «فيها».

(١١) يعني: الكوفيين.

(١٢) (م) الخلافُ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ؛ فِي اقْتِرَانِ نونِ الوقايةِ بـ(أَفْعَلَ) فِي التعجُّبِ ـ مبنيٌّ عَلَى اختلافِهم: فِي أنَّهُ هو اسمٌ أو فعلٌ؛ فقالَ الكُوفِيُّونَ: هو اسمٌ؛ وَعَلَى هَذَا لا تَتَّصِلُ بِهِ نونُ الوقايةِ؛ لأنَّها إنما تَدْخُلُ عَلَى الأفعالِ؛ لِتَقِيَها الكسرَ الَّذِي ليسَ مِنها فِي شيءٍ. وقالَ البَصْرِيُّونَ: هو فعلٌ؛ وَعَلَى هَذَا: يَجِبُ اتصالُه بنونِ الوقايةِ لِتَقِيَهُ الكسرَ (م).

(١٣) من (ح).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٦٩] و(لَيْتَنِي) فَشَا، و(لَيْتِي) نَدَرَا[١] وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا ـ

[٧٠] فِي البَاقِيَاتِ، واضْطِرَارًا خَفَّفَا (مِنِّي، وعَنِّي)[٢] بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

[ش] ذَكَرَ فِي هذَيْنِ البيتَيْنِ حُكْمَ نونِ الوقايةِ معَ الحرفِ[٣]، فذَكَرَ (لَيْتَ)، وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحْذَفُ[٤] مِنها إلَّا نُدُورًا[٥]؛ كقولِهِ[٦]:

١٨ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ [٢٢/ظ] لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ[٧] جُلَّ مَالِي[٨]

---

(١) في (ك): «نذرًا». (٢) في (ح): «عني ومني».

(٣) في (ص)، (ن): «الحروف».

(٤) [علة الحذف]:

اختلفوا في علّةِ حذف هذه النون، فقال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٦٩): إنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، واجتماع النونات، وهم يستثقلون التضعيفَ.

[استشكال]:

فإن قيل: فإذا كانوا إنّما حذفوا نون الوقاية لثِقَلِ التضعيف، واجتماع النونات، فما بالُهم حذفوها في (لَعَلِّي)، و(لَيْتِي)، ولم يجتمع في آخِرهما نوناتٌ؟

قيل: أمّا (**لَعَلَّ**)، فإنّها وإن لم يكن في آخرها نون، فإنّ في آخِرها لامًا مضاعَفةً، واللامُ قريبةٌ من النون، ولذلك تُدغَم فيها، نحو قوله تعالى: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، ولا يُدّغَم في النون غير اللام [يعني: الإدغام الكامل]. وأمّا (**لَيْتَ**) فلم يكن في آخرها نونٌ، ولا ما يُضارع النون، ويقرُب منها، فيلزمُها النونُ وقالوا: (**لَيْتَنِي**)، وقلَّ في كلامهم: (**لَيْتي**)، وكان من قبيلِ الضرورة، ومع ذلك، فإنها حروفٌ أجريت مُجرى الفعل في العمل، وليست أفعالًا، فهي بحكم الشَّبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل. ومن حيث هي حروفٌ: يجوز إسقاطُ النون منها؛ لأنّ الحروف في ذلك على ضربَيْن: تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدَها، وذلك نحو قولك: (مِنِّي)، و(عَنِّي)، فهذه قد لزمتها النون على ما ترى.

وقالوا: (إليَّ)، و(بي) من غيرِ نون؛ لأنّ الحروف لا يُكرَه فيها الكسرُ كما كُره في الأفعال، مع أنّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسِه. «شرح المفصل» (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥) في (ك): «نذورًا».

(٦) هو: زَيْدُ الخيرِ الطَّائيُّ في «ديوانه» (ص٨٧).

(٧) في (س)، (ك)، (ح): «وأفقد»، وذكر في (ع) أنها كذلك في نسخة.

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**لَيْتِي**)؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ مِن (**ليتَ**) الناصبةِ لياءِ =

علة حذف النون

والكثيرُ فِي لِسَانِ العَرَبِ: ثُبُوتُها[١]، وبه وَرَدَ القرآنُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣].

وأمَّا (لَعَلَّ) فَذَكَرَ أنها بعكسِ (لَيْتَ)؛ فالفصيحُ[٢]: تَجْرِيدُها مِن النونِ؛ كقولِهِ تعالى ـ [حِكَايَةً عن فِرْعَوْنَ][٣]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾﴾ [غافر: ٣٦]، ويَقِلُّ[٤] ثُبُوتُ النونِ؛ كَقَوْلِ الشاعرِ:

١٩ ـ فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا[٥] قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ[٦]

= المتكلِّم، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ والشارحِ: أن هَذَا الحذفَ ليسَ بشاذٍّ، وإنما هو نادرٌ قليلٌ، وهذا الكلامُ عَلَى هَذَا الوجهِ ـ هو مذهَبُ الفرَّاءِ من النُّحاةِ، فإنَّه لا يَلْزَمُ عنده: أنْ تَجِيءَ بنونِ الوقايةِ معَ (ليتَ)؛ بل يَجُوزُ لكَ فِي السَّعَةِ أنْ تَتْرُكَهَا، وَإِنْ كَانَ الإتيانُ بها أَوْلَى، وعِبارةُ سِيبَوَيْهِ ـ تُفِيدُ أنَّ تَرْكَ النونِ ضرورةٌ، حَيْثُ قالَ [«الكتاب» (٢/ ٣٧٠)، و«شرح السيرافي» له (٣/ ١٣١)]: (وقد قالَتِ الشعراءُ: (لَيْتِي) إذا اضْطُرُّوا، كأنهم شَبَّهُوه بالاسمِ حَيْثُ قالُوا: الضارِبِي).اهـ. وانْظُرْ: شرحَ الشاهدِ (٢١) الآتِي.

ومثلُ هَذَا الشاهدِ ـ فِي حذفِ نونِ الوقايةِ مَعَ ليتَ ـ قولُ وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ الأسدِيِّ:

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جَمَعَ بينَ ذِكْرِ النونِ وتَرْكِها ـ حَارِثَةُ بنُ عُبَيْدٍ البَكْرِيُّ؛ أحدُ المُعَمَّرِينَ ـ فِي قَوْلِهِ:

أَلَا يَا لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وهلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليومَ لَيْتِي (م)

(١) لشبهها الفعل معنًى وعملًا بلا معارض؛ بخلاف (لعل)؛ فإن عملها الجر في بعض الأحيان، وتوالي الأمثال في بعض لغاتها، وهو (لعنَّ) بالنون؛ عارض شبهها فندرت معها النون، وإنما خير في الباقيات؛ لأن المعارض فيها واحد، وهو توالي الأمثال فقط. «الخضري» (١/ ٦١).

بل فيها عدة لغات أخر: علَّ، ولعلَّ، وعنَّ، وأنَّ؛ بهمزة مفتوحة ـ كما في «اللامات» للزجاجي (١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) في (ح): «فالصحيح»، وهي غير واضحة في (ص)، لكنه كتبها في حاشيتها واضحةً: «والفصيح»، وبعدها علامة التصحيح.

(٣) من (ع)، وهي احترازٌ حسنٌ جدًّا. (٤) في (ح): «ونقل».

(٥) في (ك)، (ص): «به».

(٦) هَذَا البيتُ من الشواهدِ التي لا يُعْرَفُ قَائِلُها.

علة قلة ثبوت النون في (لعل)

ثم ذَكَرَ أنَّكَ بالخِيَارِ فِي الباقياتِ؛ أي: فِي باقي[١] أَخَوَاتِ (لَيْتَ ولَعَلَّ)، وهي: (إنَّ وأنَّ وكَأنَّ ولَكِنَّ)، فتقولُ: إنِّي وإنَّنِي، [وأنِّي وأنَّني][٢]، وكَأنِّي وكَأنَّني، ولَكِنِّي ولَكِنَّنِي[٣].

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ (مِنْ وعَنْ) تَلْزَمُهُما[٤][٥] نونُ الوقايةِ، فتقولُ: (مِنِّي وعَنِّي) بالتشديدِ، ومِنهم مَن يَحْذِفُ النونَ فيقولُ: (مِنِي وعَنِي) بالتخفيفِ، وهو شاذٌّ؛ قالَ الشاعِرُ[٦]:

= قال العيني في «المقاصد» (١/ ٣٢٢): «لم أقف على اسم قائله».

(م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (لَعَلَّني)؛ حَيْثُ جَاءَ بنونِ الوقايةِ معَ (لعلَّ)، وَهوَ قليلٌ.

ونظيرُه: قولُ حاتِمٍ الطَّائيِّ يُخَاطِبُ امْرَأَتَهُ، وكانَتْ قد لَامَتْهُ عَلى البَذْلِ والجُودِ:

أَرِينِي جَوَادًا ماتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا

والكثيرُ فِي الاستعمالِ حذفُ النونِ معَ (لعلَّ)؛ وَهوَ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ القرآنُ الكريمُ، مثلُ: قوله تعالى [إخبارًا عن فرعون ـ لعنه الله]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦﴾ [غافر: ٣٦]، ومثل: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. ومنه قولُ الفرزدقِ:

وإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي وَإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقولُ الآخرِ:

ولِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذَا مَا ... أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

(م) بتصرف يسير.

(١) في (ع): «باقيات».

(٢) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية تصحيحًا.

(٣) فثبوتها لشبه الفعل، وحذفها: لتوالي الأمثال؛ لأن الثقل حصل بها.
وقيل: حذفت الأولى لسكونها، والساكن أولى بالتغيير.
وقيل: حذفت الوسطى المدغم فيها؛ لأنها في محل اللام التي يلحقها التغيير، وكذا الخلاف في (أنَّا) بالتشديد لكن لم يقل أحدٌ يعتد به بحذف الثالثة؛ لأنها ضمير عمدة قاله الروداني. اهـ. «الصبان» (١/ ١١٧).

(٤) في (س)، (ك): «يلزمهما».

(٥) لتحفظ بناءهما على السكون؛ لأنه الأصل؛ بخلاف ما بني على غيره.

(٦) (م) وهذا البيتُ أَيْضًا من الشواهدِ المجهولِ قائلُها؛ بل قالَ ابنُ الناظمِ [«شرحه» (ص٤٤)]: أنَّهُ من وضعِ النحْوِيِّينَ. وقالَ ابنُ هِشَامٍ عنه [«تخليص الشواهد» =

علة حذفها للتوهم

٢٠ ـ أَيُّهَا السائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي

[ص] [٧١]   وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي   (قَدْنِي وقَطْنِي) الحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

[ش] أشارَ بهذا إلى أنَّ الفصيحَ فِي (لَدُنِّي)[1] إثباتُ النونِ؛ كقولِهِ تعالى [على لسانِ الخضر][2]: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾ [الكهف: ٧٦]، ويَقِلُّ[3] حذفُها؛ كقِرَاءَةِ[4] مَن قَرَأَ: (مِنْ لَدُنِي) بالتخفيفِ.

والكثيرُ[5] فِي (قدْ) و(قطْ) ثُبوتُ النونِ، نحوُ: (قَدْنِي) و(قَطْنِي)، ويَقِلُّ[6] الحَذْفُ، نحوُ: (قَدِي) و(قَطِي)؛ أي: حَسْبِي. وقدِ اجْتَمَعَ الحذفُ والإثباتُ فِي قَوْلِهِ[7]:

الفصيح في (لدنّي)

= (ص١٠٦)]: وفي النفسِ مِن هَذَا البيتِ شيءٌ.

ووجهُ تَشَكُّكِ هذين العالِمَيْنِ المُحَقِّقَيْنِ ـ فِي هَذَا البيتِ: أنَّهُ قدِ اجْتَمَعَ فيه الحرفانِ (مِن) و(عن) وأُتِيَ بهما عَلَى لغةٍ غيرِ مشهورةٍ مِن لغاتِ العربِ؛ وهذا يَدُلُّ عَلَى قصدِ ذَلِكَ وتَكَلُّفِهِ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَنِي) و(مِنِي)؛ حَيْثُ حَذَفَ نونَ الوقايةِ مِنْهُمَا شُذُوذًا للضرورةِ (م).

نعم، قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٤): «وهو قليل في الاستعمال، وإن كان القياسُ لا يأباه كلَّ الإباء؛ من حيث كانت حروفًا، والحروفُ قد تأتي بالنون والياء، نحوُ: (مِني) و(عَنّي)، وقد تأتي بالياء وحدَها، نحو: (بِي) و(لِي)، فلذلك حَذَفَها مَنْ حذف حملًا لها على غيرها من الحروف».

(١) في (ع)، (ص): «لدن». وكتب في (ع): أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) احتراز حسنٌ من قِبَلنا.   (٣) في (ص): «ونقل».

(٤) غير واضحة في (ص)، ثم كتبها مبينة في حاشيتها. وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وشعبة عن عاصم، ينظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران (٢٨١)، و«الحجة» لابن خالويه (٢٢٨).

(٥) في (ح): «والأكثر».   (٦) في (ص): «ونقل».

(٧) هو: أبو نُخَيْلَةَ: حُمَيْدُ بنُ مَالِكٍ الأَرْقَط؛ وهو من شعراء الدولة الأموية، معاصر للحجاج. ينظر: «المقاصد النحوية» (١/ ٣٢٧)، و«خزانة الأدب» (٥/ ٣٨٢).

وفي «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤): «البيت لأبي بَجدَلَة، وبعده:

ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ =

٢١ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ](١)(٢)

= والشاهد فيه حذفُ النون من (قَدِي)، تشبيهًا لها بـ(حسْبِي)، إذ كان معناهما واحدًا، وإثباتُها: هو المستعمل؛ لأنها في البناء، ومضارَعةِ الحروف بمنزلة (مِنْ)، و(عَنْ)، فألزموها النونَ قبل الياء، لئلا يُغير آخِرُها عن السكون».

(١) الشطر الثاني كله - ليس في (ص)، (ح).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (قَدْنِي) و(قَدِي)؛ حَيْثُ أَثْبَتَ النونَ فِي الأُولَى وحَذَفَها من الثانيةِ. **وقدِ اضْطَرَبَتْ عباراتُ النَّحْوِيِّينَ فِي ذلكَ**؛ فقالَ قومٌ: إنَّ الحذفَ غيرُ شاذٍّ، ولكنَّه قليلٌ. وتَبِعَهم المصنِّفُ والشارِحُ.

وقالَ سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٢/ ٣٧١)]: (وقدْ يَقُولُونَ فِي الشعرِ: قَطِي وقَدِي. فأمَّا الكلامُ: فلا بُدَّ فيه من النونِ، وقدِ اضْطُرَّ الشاعرُ فقالَ: **(قَدِي)** شَبَّهَه بحَسْبِي؛ لأنَّ المعنى واحدٌ).اهـ.

[وهمٌ وقع الجوهري في الباب]:

قالَ الجَوْهَرِيُّ [«الصحاح» (٢/ ٥٢٣)، وتبعه فِي «المختار» (ص٢٤٨)]: «وأمَّا قولُهم: قَدْكَ بمعنى: حَسْبُ فهو اسمٌ، وتقولُ: قَدِي، وقَدْنِي أَيْضًا بالنونِ - عَلَى غيرِ قياسٍ؛ لأنَّ هذه النونَ إنما تُزَادُ فِي الأفعالِ وِقايةً لها، مثلُ ضَرَبَنِي وشَتَمَنِي».

قالَ ابنُ بريٍّ يَرُدُّ عَلَى الجَوْهَرِيِّ [كما في «اللسان» (٣/ ٣٤٧)]: «وَهَمَ الجَوْهَرِيُّ فِي قَوْلِهِ: (إنَّ النونَ فِي قَدْنِي زِيدَتْ عَلَى غيرِ قياسٍ، وجَعْلِ النونِ مخصوصًا بالفِعْلِ لا غيرُ)!! وليسَ كذلكَ، وإنما تُزَادُ وقايةً لحركةٍ أو سكونٍ فِي فعلٍ أو حرفٍ، كقولِكَ فِي مِن وعن إذا أَضَفْتَهُمَا لنَفْسِكَ: مِنِّي وعَنِّي، فزِدْتَ نونَ الوقايةِ لِتَبْقَى نونُ مِن وعن عَلَى سكونِها، وكذلكَ فِي قَدْ وقَطْ، وتقولُ: قَدْنِي وقَطْنِي، فتَزِيدُ نونَ الوقايةِ لِتَبْقَى الدالُ والطاءُ عَلَى سُكُونِها، وكذلك زَادُوها فِي لَيْتَ، فقالوا: لَيْتَنِي؛ لِتَبْقَى حركةُ التاءِ عَلَى حالِها، وكذلكَ قالُوا فِي ضَرَبَ: ضَرَبَنِي؛ لِتَبْقَى الباءُ عَلَى فتحِها، وكذلكَ قالُوا فِي اضْرِبْ: اضْرِبْنِي، أَدْخَلُوا نونَ الوقايةِ لِتَبْقَى الباءُ عَلَى سُكُونِها».اهـ.

ولابنِ هِشامٍ هنا كلامٌ كثيرٌ وتَفريعاتٌ طويلةٌ - لم يَسْبِقْه إليها أحدٌ مِن قُدَامَى العلماءِ، وَهِيَ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» (ص٢٢٦، ٢٧٨، ٥٣٤)].

[حكم الاسم المعرب إذا أضيف للياء]:

هذا، ولم يَتَكَلَّم المصنِّفُ ولا الشارحُ عن الاسمِ المعرَبِ إذا أُضِيفَ لياءِ المتكلِّمِ، واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي الاسمِ المعربِ أَلَّا تَتَّصِلَ بِهِ نونُ الوقايةِ، نحوُ: ضَارِبِي ومُكْرِمِي، وقد أُلْحِقَتْ نونُ الوقايةِ باسمِ الفَاعِلِ المضافِ إِلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ =

العَلَمُ [٢٣/و](١)

[ص] [٧٢] اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ، كَـ(جَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا ـ(٢)

[٧٣] وَقَـرَنٍ، وَعَـدَنٍ ولَاحِـقِ   وشَـذْقَـمٍ وهَـيْـلَـةٍ ووَاشِـقِ)(٣)

[ش] العَلَمُ هو الاسمُ الذي يُعَيِّنُ(٤) ....

= فِي قَوْلِهِ ﷺ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي» [البخاري (٥٧٧٧) ـ في بعض النسخ، وينظر: «الفتح» ١٠/٢٤٥]. وفي قولِ الشاعرِ:

وَلَيْسَ المُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا   فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا

وفي قولِ الآخرِ:

أَلَا فَتًى مِن بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي   وليسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابنُ حَمَّالِ

وفي قولِ الآخرِ:

وليسَ بمُعيِينِي وفي الناسِ مَمْتَعٌ   صديقٌ إذا أعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لَحِقَتْ أفعلَ التفضيل ـ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ» [مسلم (٢٩٣٧)]؛ لمشابهةِ أفعلِ التفضيلِ لفعلِ التعجُّبِ (م).

(١) (م) لفظُ (العَلَم) فِي اللغةِ ـ مُشْتَرَكٌ لفظيٌّ بينَ عِدَّةِ مَعانٍ؛ منها: الجبلُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ۝٢٤﴾ [الرحمٰن: ٢٤]؛ أي: كالجبالِ، وقالَتِ الخَنْساءُ تَرْثِي أخاها صخرًا:

وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ   كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها: الرايةُ التي تُجْعَلُ شِعارًا للدولةِ أو الجُنْدِ.

ومنها: العلامةُ، ولعلَّ المعنى الاصطلاحِيَّ ـ مأخوذٌ مِن هَذَا الأخيرِ، وأصلُ الترجمةِ (هذا بابُ العلم)؛ فحَذَفَ المبتدأَ، ثمَّ الخَبَرَ، وأقامَ المضافَ إِلَيْهِ مُقامَه، وليسَ يَخفَى عليكَ إعرابُه (م).

(٢) (م): (اسمٌ): تقديرُ الكلامِ: وَذَلِكَ كائنٌ كقولِكَ: جَعْفَرٌ... إلخ (م).

(٣) (م): (وخِرْنِقَا* وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولَاحِقٍ* وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ ووَاشِقٍ)؛ كلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى جَعْفَرٍ (م).

(٤) أطلق التعين، وهو على قسمين: =

تعريف العلم

بعض معاني العلم في اللغة

أقسام التعيين

مُسَمَّاهُ(١) مُطْلَقًا؛ أي: بلا قَيْدِ(٢) التَّكَلُّمِ أو الخِطَابِ أو الغَيْبَةِ، فـ(الاسمُ): جِنْسٌ يَشْمَلُ النَّكِرَةَ والمَعْرِفَةَ، و(يُعَيِّنُ(٣) مُسَمَّاهُ): فَصْلٌ أَخْرَجَ النَّكِرَةَ(٤)، و(بِلا قَيْدٍ) أَخْرَجَ بَقِيَّةَ المعارِفِ(٥)؛..................

= أحدهما: تعيين الأجناس بعضها من بعض؛ كماء وزيت وذهب ونحو ذلك.
والثاني: تعيين غير الأجناس كزيد، قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٧٥): «فكان ينبغي أن يقيد التعيين لغير الأجناس».

(١) أي: يدل على تعينه، لا أنه يحصله له؛ لأن المسمى لا يكون إلا معينًا. والمراد: ما يعم التعيين **الخارجي والذهني** معًا كغالب علم الشخص، أو **الذهني** فقط: كعلم الجنس، وبعض علم الشخص ـ كعَلَم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنًا، وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد؛ فإنَّ هذا المجموع لا يوجد إلا ذهنًا، فقولهم: تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي، أفاده «الصبان عن يس» (١/ ١٢٧).

(٢) تفسير للإطلاق؛ أي: بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ؛ لأن تعيين العلم من ذات وضعه، بخلاف باقي المعارف؛ فإنها موضوعة لتعيين مسماها ـ لكن بواسطة قرينة: إما **معنوية**: كالتكلم وأخويه ـ للضمير، والتوجه والإقبال للمنادى، أو **لفظية** كالصلة في الموصول، وأل في مدخولها. والظاهر: أن منها الإضافة في غلام زيد، أو **حِسّية**، وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة؛ فتعيين المدلول: إنما هو بهذه القرائن لا من الوضع، ولا يرد أن العَلَم المشترك يحتاج لقرينة أيضًا؛ لأن ذلك عارض من تعدد الوضع. أما باعتبار كل وضع على حدته ـ فغير محتاج. «الخضري» (١/ ٦٢).

(٣) في (ص): «تعين».

(٤) وخرج نحو: شمس وقمر، فإن لفظهما ـ لا يعين مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى؛ وهو الانفراد في الوجود الخارجي. «التصريح» (١/ ١١٣).

(٥) فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينًا مطلقًا؛ بل هو تعيين مقيد؛ إما **بقرينة لفظية** أو **معنوية**، ألا ترى أنّ ذا الألف واللام مثلًا ـ إنما يعين مسماه مما دامت فيه (أل)، فإذا فارقته: فارقه التعيين، ونحو: الذي، إنما يعين مسماه بالصلة، ونحو: (أنا وأنت وهو): إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإن (أنت) ـ مثلًا: موضوع للمخاطب المعين؛ من حيث هو مخاطب، فإذا جعل صالحًا لكل شخص من المخاطبين، فهو غير معرفة مجازًا. قاله الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٥١). =

القرائن وأنواعها

كالمُضْمَرِ[١]؛ فإنَّه: يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بقيدِ التكلُّمِ؛ كـ(أنا)، أو الخِطَابِ؛ كـ(أنتَ)، أو الغَيْبَةِ؛ كـ(هو)، ثمَّ مَثَّلَ الشيخُ [بأعلامٍ للأَنَاسِيِّ[٢]][٣] وغيرِها[٤][٥]؛ تنبيهًا على أنَّ مُسَمَّيَاتِ الأعلامِ: العقلاءُ، وغيرُهم

= وانظر: «التصريح» (١/ ١١٤).

وكذلك: (هذا) إنما يعين مسماه ما دام حاضرًا، فإذا فارقه الحضور: فارقه التعيين. قاله الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤).

قال الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٥٢): «فإن (ذا) مثلًا ـ وضع لشخص مفرد قريب، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال، وحل ذلك المحل غير معرفة».اهـ.

وكذا الباقي من المعارف، فنحو: (يا رجل) لمعين ـ إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال، ونحو: غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الذي قام أبوه، وغلام الرجل، إنما يعين مسماه بالمضاف إليه، فإذا فارقه فارقه التعيين. قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤).

(١) في (ع): «كالضمير». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة ـ كالمثبت.

(٢) ذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة: «غيرهم».

(٣) في (ح): «بالأعلام للأجناس».

(٤) في (ك): «الإنساني»، وفي (ص): «وغيرهم».

(٥) الأعلام وُضعت على الأشخاص، ليتميّز بعضُها من بعض.

والأشخاصُ على ضربَيْن: **أدميّةٌ**، و**غيرُ أدميّة**.

وغيرُ الأدميّة ـ على ضربَيْن: **منه ما يُتّخذُ ويؤلَف**: كالخيل والإبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أعلامًا، ليمتازَ كلُّ شخص باسم ينفرد به: كالأناسيّ. وذلك نحو: (أَعْوَجَ)؛ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب، كان في الجاهليّة سابقًا يُنسَب إليه الخيل الأعوجيّة، و(لاحقٌ) وهو فَرَسٌ، كان لمعاوية بن أبي سُفيان رَحِمَهُ اللَّهُ مشهورٌ، واسمُ فَحْلٍ كان لـ(غنيّ) أيضًا. و(شَذْقَمٌ) وهو فَحْلٌ من الإبل كان للنّعمان. و(عُلَيّانُ): جملٌ كان لكليب بن وائل، و(خُطَّةُ)، و(هَيْلةُ)، وهما عَنْزا سَوْءٍ. وقيل (هَيْلَةُ): شاةٌ كانت لقوم من العرب، مَنْ أساء إليها درّتْ له بلبَنها، ومن أحسن إليها وعلّفها نطحته، فكانت العرب تضرب بها المثل. وفي المثل: (لَعَنَ الله مِعْزى خَيْرُها خُطَّةُ)، و(ضُمْرانُ): وهو كَلْبٌ. و(كَسابِ): وهي كَلْبةٌ. «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٧٨).

أنواع العلم

من المألوفاتِ؛ فـ[**جَعْفَرٌ**(١): اسمُ رجلٍ، **وخِرْنِقُ**](٢)(٣): اسْمُ امرأةٍ مِن شُعَرَاءِ(٤) العَرَبِ(٥)، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ لأُمِّهِ، **وقَرَنُ**(٦): اسمُ قبيلةٍ، **وعَدَنٌ**: اسمُ مكانٍ، **ولاحِقٌ**: اسمُ فَرَسٍ، **وشَذْقَمٌ**: اسمُ جَمَلٍ(٧)، **وهَيْلَةُ**: اسْمُ شَاةٍ، **ووَاشِقٌ**: اسمُ كَلْبٍ. (والله تعالى أعلم)(٨).

---

(١) هو عَلَم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضًا: أبو قبيلة من عامر، وهو جعفر بن كلاب من ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة. «التصريح» (١/ ١١٤).

(٢) العبارة فيما بين المعكوفين في (س)، (ع): «كخرنق». لكن كتبها في حاشية (ع): كالمثبت، وفي (ص)، (ح): «فخرنق»، والمثبت من (م)، وحاشية (ع): أجود وأكمل للسياق في نظرنا.

(٣) بكسر الخاء المعجمة والنون: وهو عَلَم منقول ـ عن ولد الأرنب ـ لامرأةٍ شاعرة، وهي: أخت طَرَفة بن العبد لأمِّه. قال أبو عبيدة: وهي: خِرنَق بنت هَفَّان؛ من بني سعد بن ضُبَيْعَة؛ رهط الأعشى. «التصريح» (١/ ١١٤)، و«تاج العروس» (٢٥/ ٢٣٥).

(٤) ليس في (ح).

(٥) (م) لعلَّ الأَوْلَى ـ بلِ الأصوبَ ـ أنْ يقولَ: من شَوَاعِرِ العربِ (م).

(٦) بفتح القاف والراء: وهو اسم قبيلة من مراد، أبوهم قَرَن بن ردمان بن ناجية بن مراد، وإليه ينسب أويس القرني ﷺ، وفي «معجم البلدان» (٤/ ٣٣١): «قال الجوهري: قرن، بالتحريك، ميقات أهل نجد، ومنه أويس القرني، وقال الغوري: هو منسوب إلى بني قرن، وغير الجوهري يقول بسكون الراء».
قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٤): «ومن قال: إنه منسوب إلى قرن المنازل؛ بسكون الراء؛ كالجوهري ـ فقد سها».
وانظر: شرح «المفصل» (١/ ٣٤)، وفي «الأغاني» ١٧/ ٢٤٦ أنه اسم فرس لزيد الخيل، وفي «أنساب الخيل» (ص٢٢، ٣٣) أنه اسم فرس لغني بن أعصر، وفي «معجم الخيل العربية المنسوبة» (ص١٨٦) أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب، وللحازوق الخارجي، ولعتيبة بن الحارث، ولسعد بن زيد.

(٧) عَلَم فحل من فحولة الإبل، كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنسب الإبل الشذقمية. «التصريح» (١/ ١١٥).

(٨) من (ح).

أصل خرنق

أصل (قرن)

[ص] [٧٤] واسمًا أتى وكُنْيَةً ولَقَبا وأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاهُ[١] صَحِبا[٢]

العلم باعتبار وضعه

[ش] يَنْقَسِمُ العَلَمُ إلى ثلاثةِ[٣] أقسام: إلى اسمٍ وكُنْيَةٍ ولَقَبٍ[٤]. والمرادُ بالاسمِ هنا: ما ليسَ بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ؛ [كزَيْدٍ وعَمْرٍو][٥]. وبالكُنْيَةِ: ما كانَ في أوَّلِهِ أَبٌ أو أُمٌّ؛ كأبي عبدِ اللهِ، وأُمِّ الخَيْرِ[٦]. وباللَّقَبِ: ما أَشْعَرَ بمدحٍ؛ كزَيْنِ العابِدِينَ، أو ذَمٍّ؛ كأنفِ الناقةِ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَأَخِّرَنْ [٢٣/ظ] ذَا...) إلخ[٧] إلى أنَّ اللَّقَبَ إذا

---

(١) اعترض على الناظم جعله (سوى) متصرفًا؛ لأنه مفعول (صحب)، وسوى عند سيبويه [«الكتاب» (١/٤٠٧)] ـ لا يتصرف إلا في ضرورةٍ؛ نحو ما أنشده سيبويه ـ من قول الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

قال الشاطبيُّ: «لكن الناظم جرى على مذهبه فيها من جواز تصرفها؛ حسبما نصَّ عليه في (باب الاستثناء)؛ فلا درك عليه هنا في استعمالها متصرفة من وجهين». «المقاصد الشافية» (١/٣٦٨).

(٢) (م) جوابُ الشرطِ محذوفٌ، والتقديرُ: إنْ صَحِبَ اللَّقَبُ سِوَاهُ فأَخِّرْهُ (م).

(٣) رسمت في (ح): «ثلثة».

(٤) هذه الثلاثة كلُّها ترجع إلى معنى واحد، وهو العَلَم، ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها.

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٦) الكنيةُ لم تكن علمًا في الأصل، وإنّما كانت عادتهم: أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا وُلد له ولدٌ ـ دُعي باسم ولده توقيرًا له، وتفخيمًا لشأنه، فيقال له: أبو فلانٍ، وأمّ فلانٍ، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسانُ نفسَه. وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان، على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبُلوغِ سِنِّ الإيلاد. يقال منه: كَنَوْت الرجل، وكنَيْته، وهو من الكِناية، وهي التَّوْرية، والكنية من الأعلام، وهي جاريةٌ مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد، والذي يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر:

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أبوابًا وأُغْلِقُها حتّى أتيتُ أبا عمرِو بنَ عَمّارِ

فحذف التنوين من (أبي عمرو)؛ لأنّه لو لم يكن علمًا لما حُذف، بمنزلة حذفه من جعفرِ بن عمّارٍ. «شرح المفصل» (١/٦٤).

الكنية ليست علمًا في الأصل

(٧) ليس في (ص)، (ح).

صَحِبَ الاسمَ وَجَبَ تَأْخِيرُه؛ كزيدٍ أَنْفِ الناقةِ، ولا يَجُوزُ تقديمُه على الاسمِ[1]؛ فلا تقولُ: أنفُ الناقةِ زيدٌ، إلا قليلًا، ومِنه قولُه[2]:

٢٢ ـ بأَنَّ[3] ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا [بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ][4][5]

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه يَجِبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ سِوَاهُ،

---

(١) أي: حملًا على النعت؛ لأنه يشبهه بالإشعار بالصفة، ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو: (بطة)، و(أنف الناقة)، وحمل الباقي عليه، ولتأخره عن الاسم وضعًا؛ فكذا لفظًا. «الخضري» (١/ ٦٤).

(٢) البيتُ لجنوبَ أُخْتِ عمرٍو ذي الكلبِ بنِ العَجْلانِ؛ أحدِ بَنِي كَاهِلٍ، وَهوَ مِن قصيدةٍ لها تَرْثِيهِ بِها.
وانظر: «شرح تسهيل الفوائد» (١/ ١٧٤)، و«تخليص الشواهد» (ص١١٨)، و«لسان العرب» (١٤/ ٤٣١)، و«المقاصد النحوية» (١/ ٣٩٥).

(٣) في (ص): «فإن». وكتب قبل هذا البيت في الحاشية ما نصه:
(أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها عَنى حديثًا وَبعض القَوْل تَكْذِيب)

(٤) من (م). وهي ثابتة ـ أيضًا ـ بحاشية (س)، (ص)، (ح).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قولُها: **(ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا)**؛ حَيْثُ قَدَّمَتِ اللقبَ ـ وَهوَ قولُها: **(ذا الكلبِ)** ـ عَلَى الاسمِ، وَهوَ قولُها: **(عمرًا)**، والقياسُ: أَنْ يَكُونَ الاسمُ مقدَّمًا عَلَى اللَّقَبِ، ولو جاءَتْ بالكلامِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ القياسُ ـ لقَالَتْ: **(بأَنَّ عَمْرًا ذا الكَلْبِ)**.
وإنما وَجَبَ فِي القياسِ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ اللقبِ؛ لأنَّ الاسمَ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ وحدَها، واللَّقَبَ يَدُلُّ عليها وَعَلَى صِفةِ مدحٍ أو ذمٍّ، كَمَا هو معلومٌ، فلو جِئْتَ باللقبِ أَوَّلًا ـ لَمَا كَانَ لذِكْرِ الاسمِ بعدَه فائدةٌ، بخلافِ ذِكْرِ الاسمِ أوَّلًا؛ فإنَّ الإتيانَ بعدَه باللقبِ يُفِيدُ هذه الزيادةَ.
ومثلُ هَذَا البيتِ فِي تقديمِ اللقبِ عَلَى الاسمِ: قولُ أَوْسِ بنِ الصَّامِتِ بنِ قَيْسِ بنِ أَصْرَمَ الأَنْصَارِيِّ الخَزْرَجِيِّ:
أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ
والشاهدُ فِي قَوْلِهِ: **(مُزَيْقِيَا عَمْرٍو)**؛ فإنَّ (مُزَيْقِيَا) لقبٌ، و(عمرٌو) اسمُ صاحبِ اللقبِ، وقد قُدِّمَ هَذَا اللقبُ عَلَى الاسمِ كَمَا تَرَى، أما قَوْلُهُ: **(عامرٌ ماءُ السماءِ)** فقد جاءَ عَلَى الأصلِ؛ لأنَّ عامرًا اسمٌ، وماءَ السماءِ لقبٌ، وقد قُدِّمَ الاسمُ وأُخِّرَ اللَّقَبُ (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وَيَدْخُلُ تحتَ قَوْلِهِ: (سِوَاهُ) الاسمُ والكُنْيَةُ، وهو إنَّما[1] يَجِبُ تَأْخِيرُه مَعَ الاسمِ، فأمَّا مَعَ الكُنْيَةِ: فأنتَ[2] بالخِيَارِ[3] بَيْنَ أنْ تُقَدِّمَ الكُنْيَةَ على اللَّقَبِ فتقولَ: أبو عبدِ اللهِ زَيْنُ العابدينَ، [أو اللقب][4] على الكُنْيَةِ فتقولَ: زَيْنُ العابدينَ أبو عبدِ اللهِ. ويُوجَدُ في بعضِ النُّسَخِ بَدَلَ قولِه: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا)، **(وذَا اجْعَلِ اخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا)** ـ وهو أحسنُ مِنه؛ لسلامتِه ممَّا وَرَدَ[5] على هذا[6]؛ فإنَّه نصٌّ في أنه إنَّما يَجِبُ

---

(١) في (ك): «مما». (٢) في (ص): «فأنت فيه».

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذكَرَه الشارحُ: هو مَا ذَكَرَه كِبارُ النَّحوِيِّينَ مِن جَوَازِ تقديمِ الكُنْيَةِ عَلَى اللقبِ أو تأخيرِها عَنْهُ، والذي نُرِيدُ أنْ نُنَبِّهَ عليه أنَّ الشارحَ وغيرَه ـ كصاحبِ «التوضيح» (١/ ١٣٦) ابنِ هِشامٍ الأنصاريِّ ـ ذَكَرُوا أنَّ قولَ ابنِ مَالكٍ:

وأخِّـرَنْ ذَا إنْ سِـوَاهُ صَحِـبَـا

مُوهِمٌ لخلافِ المرادِ، مُعْتَمِدِينَ فِي ذلك عَلَى مَذْهَبِ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، لكنْ قالَ السُّيُوطِيُّ فِي «هَمْعِهِ» (١/ ٢٨٤): إنْ كَانَ ـ أي: اللقبُ ـ معَ الكُنْيَةِ فالذي ذَكَرُوه جوازُ تَقَدُّمِهِ عليها وتَقَدُّمِها عليه، ومُقْتَضَى تعليلِ ابنِ مالكٍ: امتناعُ تقديمِه عليها، وَهوَ المختارُ.

وهذا يُفِيدُ أنَّ الَّذِي يُوهِمُه كلامُ المصنِّفِ مقصودٌ له، وأنَّ مذهبَه وجوبُ تأخيرِ اللقبِ عَلَى مَا عَدَاهُ، سواءٌ أكانَ مَا عداه اسمًا أم كُنْيَةً، وكُنْتُ قد كَتَبْتُ عَلَى هامشِ نُسْخَتِي تصحيحًا لبيتِ المصنِّفِ هَذَا نَصُّه: (وأَخِّرَنْ هَذَا إنِ اسْمًا صَحِبَا). ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّهُ لا يَجُوزُ تصحيحُ العبارةِ بشيءٍ مما ذَكَرْنَاهُ وذَكَرَه الشارحُ أو غيرُه.

وعبارةُ ابنِ هِشامٍ فِي «أوضحِ المسالكِ» (١/ ١٣٦ ـ ١٣٧): تُفيدُ أنَّ هذه العبارةَ التي اعْتَرَضَها الشارحُ قد وَرَدَتْ عَلَى وجهٍ صحيحٍ فِي نظرِ الجمهورِ، قالَ ابنُ هشامٍ: «وفي نسخةٍ من «الخُلاصةِ»: مَا يَقْتَضِي أنَّ اللقبَ يَجِبُ تأخيرُه عن الكُنْيَةِ؛ كأبي عبدِ اللهِ أنفِ الناقةِ، وليسَ كذلكَ». اهـ.

ومعنَى ذلك: أنَّهُ قد وَرَدَتْ فِي النسخةِ المعتمدةِ عنده عَلَى الوجهِ الصحيحِ فِي نظرِ الجمهورِ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هنا نصَّ هذه النسخةِ (م).

(٤) العبارة في (م): «وبينَ أنْ تُقَدِّمَ اللَّقَبَ».

(٥) في (ص): «أورد».

(٦) قال الخضري (١/ ٦٤): «أجيب بأن قوله: (وأن يكونا)؛ أي: اللقب وسواه =

جوازتقديم الكنية على اللقب

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تأخيرُ اللَّقَبِ إذَا صَحِبَ الاسمَ، ومفهومُه: أنه لا يَجِبُ ذلك مَعَ الكُنْيَةِ، وهو كذلك كما تَقَدَّمَ، ولو قالَ: (**وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا**)[1] لَمَا وَرَدَ عليه شيءٌ؛ إذ يَصِيرُ التقديرُ: (وأَخِّرِ[2] اللَّقَبَ إذَا[3] صَحِبَ سِوَى الكُنْيَةِ)، وهو الاسمُ، فكأنه قالَ: (وأَخِّرِ[4] اللَّقَبَ إذَا صَحِبَ الاسمَ). (والله أعلم)[5].

[ص] [٧٥] وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ[6] فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ[7] الَّذِي رَدِفْ[8]

أحوال إعراب الاسم واللقب

= مفردين.. إلخ قرينة على عدم دخولها في السوي لأنها لا تكون مفردة. وردَّه ابن قاسم بأن كون السوي مفردًا يتحقق ببعض أفراده فقط، وإن كان البعض الآخر مركبًا؛ فتدبر».

(١) لكن قال المرادي في «توضيح المقاصد» (١/٣٩٢): «وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم حكم اللقب مع الكنية».
قال الأزهري في «التصريح» (١/١١٦): «ولك أن تقول: أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ـ فمُسَلَّم باعتبار المنطوق، وغير مُسَلَّم باعتبار المفهوم، وأما كونها أولى: فممنوع؛ لأنها تفهم غير الصواب».

(٢) في (ص): «وأخرن».
(٣) في (س)، (ك): «إن».
(٤) في (ص): «وأخرن».
(٥) من (ص).

(٦) يرد على قوله: (**إن كانا مفردين**) العَلَم الذي فيه (أل) للمح الصفة نحو: الحارث والعباس، فإنه ما دامت فيه لا يضاف إلى اللقب أصلًا مع أنه مفرد، فتقول: هذا الحارث كرز، ورأيت الحارثَ كرزًا، ومررت بالحارثِ كرزٍ. «منهج السالك» (١/٧٧).

(٧) اعترض على الناظم: حذفه الفاء من جواب الشرط، وفعل الجواب فعل أمر، فكان الواجب أن يقول: (وإلا فأتبع الذي ردف)، إذ لا يجوز أن تقول: إن أكرمك زيد أكرمه، إلا في الضرورة، ونحوه من المختص بالشعر قوله: ❊من يفعل الحسنات الله يشكرها❊ فالناظم حذف الفاء للضرورة. «المقاصد الشافية» (١/٣٦٩).

(٨) قوله: (وإلَّا) حذف فيه فعل الشرط وأبقى حرفه والجواب للعلم بما حذف، إذ هو جائز، وتقديره: وإلا يكونا مفردين فأتبع الذي ردف؛ أي: اجعل الذي ردف تابعًا للأول، وهذا الإتباع: يكون إما على البدل، وإما على عطف البيان نحو: مررت بعبد الله بطة، وهذا زيد أنف الناقة، وهذا عبد الله وزن سبعة، و(ردف) معناه =

[ش] إِذَا اجْتَمَعَ الاسمُ واللَّقَبُ : فإمَّا أنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ أو مُرَكَّبَيْنِ [٢٤/و]، أو الاسمُ مُرَكَّبًا واللَّقَبُ مُفْرَدًا، أو الاسمُ مُفردًا واللَّقَبُ مُرَكَّبًا.

فإنْ كانَا مُفْرَدَيْنِ وَجَبَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ الإضافةُ(١)(٢)، نحوُ: هذا

= تبع. فكأنه قال: وإلا أتبع الذي تبع، لكن الإتباع الأول اصطلاحي والثاني لغوي، فالمعنى: اجعل اللفظ الثاني الذي تبع الأول؛ أي: تلاه وهو اللقب تابعًا من التوابع الخمسة بدلًا أو عطف بيان. «شرح ألفية ابن مالك» للشاطبي (١/ ٣٦١).

(١) (م) وجوبُ الإضافةِ عندَهم مشروطٌ بما إذا لم يَمْنَعْ منها مانعٌ: كأنْ يَكُونَ الاسمُ مُقْتَرِنًا بألْ، فإنَّه لا تَجُوزُ فيه الإضافةُ، فتقولُ: جاءني الحارثُ كُرْزٌ، بإتباعِ الثاني للأولِ بَدَلًا، أو عطفَ بيانٍ؛ إذ لو أَضَفْتَ الأولَ للثاني: لَلَزِمَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ المضافُ مقرونًا بألْ والمضافُ إِلَيْهِ خاليًا منها ومن الإضافةِ إِلَى المقترنِ بها، وَذَلِكَ لا يجوزُ عندَ جمهورِ النحاةِ.

بَقِيَ أنْ يُقالَ: كيفَ أَوْجَبَ البَصْرِيُّونَ هنا إضافةَ الاسمِ إِلَى اللقبِ إذا كانا مفردَيْنِ، ولا مانِعَ، مَعَ أنَّ مذهبَهم: أنَّهُ لا يَجوزُ أنْ يُضافَ اسمٌ إِلَى مَا اتَّحَدَ بِهِ فِي المعنَى.

ويُمْكِنُ أنْ يُجابَ عن هَذَا: بأنَّ امتناعَ إضافةِ الاسمِ إِلَى مَا اتَّحَدَ بِهِ فِي المعنى - إنما هو فِي الإضافةِ الحقيقيَّةِ التي يُعْرَفُ فيها المضافُ بالمضافِ إِلَيْهِ، وإضافةُ الاسمِ إِلَى اللقبِ - مِن قَبِيلِ الإضافةِ اللفظيَّةِ؛ عَلَى مَا اختارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ [«المفصل» (ص٢٦)] (م).

(٢) وقال بعضهم: وجوب الإضافة يرده النظر من جهتي؛ الصناعة والسماع:

أما **الصناعة**: فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني - لزم إضافة الشيء إلى نفسه. بيان الملازمة: أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين.

وأما **السماع** من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: (هذا يحيى عينان)، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء.

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١١٥): «**وأجيب عن الأول**: بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى «جاءني سعيد كرز» بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأن الأول: هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ.

وأجيب عن الثاني: بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا، وإلى وجوب الإضافة في المفردين». =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

سعيدُ كُرْزٍ، ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ، ومَرَرتُ بسعيدِ كُرْزٍ[1][2]، وأجازَ الكُوفِيُّونَ الإتباعَ[3][4]، فتقولُ: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيتُ[5] سَعِيدًا كُرْزًا، ومَرَرْتُ[6] بسعيدٍ كُرْزٍ، [وأجازَ الكُوفِيُّونَ: الإتباعَ، فتقولُ: [هذا[7] سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيْتُ[8] سَعِيدًا[9] كُرْزًا، ومَرَرْتُ[10] بسعيدٍ كُرْزٍ][11]، ووَافَقَهُم

= وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/٣١٨): «إن لنا مفردين ولا تجوز الإضافة مثل أن يكون فيهما الألف واللّام أو في أحدهما؛ فإنه لا يجوز الإضافة في هذه الحال؛ بل يتبع؛ نحو جاء الحارث كرز، ورأيت الحارث كرزًا، ومررت بالحارث كرز».

(١) **فإن قيل**: كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب، وهما كشيء واحد؟ وهل هو إلّا إضافة الشيء إلى نفسه؟

فالجوابُ: أن العلم إذا أُضيف إلى اللقب، وابتزُّوا ما فيه من تعريف العلميَّة، صار للمسمَّى لا غير؛ والمسمَّى يضاف إلى الاسم، نحو: (ذاتَ مرَّةٍ)، و(ذا صباح)، ونحو قوله:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ ... نوازِعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

«شرح المفصل» (١/٩٦).

(٢) الإضافة على هذا حقيقيةٌ؛ بمعنى لام المِلْك والاختصاص، فقولك: (سعيد كرز)؛ أي: المختصّ بهذا اللقب، أو: كأن هذه اللفظة ملَكتِ اللقبَ.

فإن كان العلم مضافًا، أفردوا اللقب، كقولهم: (عبدُ الله بَطَّةُ)، ليصير بمنزلة (أبي بكر زيدٍ)، فيكون من قبيل عطف البيان. فـ(عبدُ الله) كـ(أبي بكرٍ) و(بَطَّةُ) كـ(زيد)، فلم يخرج عن حدِّ استعمالهم. انظر: «شرح المفصل» (١/٩٧).

(٣) المراد به الاتباع؛ اصطلاحًا، وبردف التبعية لغة ـ أي: اجعل الذي جاء آخرًا بدلًا، أو عطف بيان. «الخضري» (١/٦٤).

(٤) ونسبه في «شرح الكافية» (٢/١٣٩) ـ إلى الفراء.

(٥) كتبها في (س) فوق الكلمة بعدها.

(٦) كتبها في (س) فوق الكلمة بعدها. (٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ح). (٩) في (س): «سعيدَ».

(١٠) ليس في (ح).

(١١) ما بين المعكوفين ليس في أصل (س)، لكن ألحقها بالحاشية بخط آخر. والعبارة في (ك)، (ح): «سعيد كرز، وسعيدًا كرزًا، وسعيدٍ كرز».

موضع إفراد اللقب ١

المصنِّفُ على ذلكَ في غيرِ هذا الكتابِ[١].

وإنْ لم يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ، بأنْ[٢] كانا مُرَكَّبَيْنِ، نحوَ: عبدُ اللهِ أنفُ النَاقةِ، أو مُرَكَّبًا ومُفردًا ـ نحوَ: عبدُ اللهِ كُرْزٌ، وسعيدُ أنفُ الناقةِ ـ وَجَبَ الاتباعُ، فتُتْبِعُ[٣] الثانِيَ الأَوَّلَ في إعرابِه، ويَجُوزُ القطعُ إلى الرفعِ أو[٤] النصبِ[٥]، نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ أَنْفُ الناقةِ، وأنفَ الناقةِ، فالرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ، التقديرُ[٦]: هو أنفُ الناقةِ، والنصبُ على إضمارِ فِعلٍ، التقديرُ[٧]: أعني: أنفَ الناقةِ. فيُقْطَعُ معَ المرفوعِ إلى النصبِ، ومعَ المنصوبِ إلى الرفعِ، ومعَ المجرورِ إلى النصبِ أو[٨] الرفعِ، نحوُ: هذا زيدٌ أنفَ الناقةِ، [ورَأَيْتُ زيدًا أنفُ الناقةِ][٩]، ومَرَرْتُ بزيدٍ أنفَ الناقةِ وأنفُ الناقةِ. (واللهُ ﷻ أعلم)[١٠].

---

(١) كما في «شرح الكافية» (٢/ ١٣٩)، و«شرح التسهيل» (١/ ١٧٤).
قال الخضري (١/ ٦٤): «وهذا هو الحق لعدم حاجته للتأويل. فجوازه أولى مما لا يصح بدونه، ومثله القطع».

(٢) في (ح): «فإن». وصحّحها في (ص) كذلك.

(٣) في (ح): «فيتبع».

(٤) في (ح): «و».

(٥) وامتنعت إضافة الأول إلى الثاني.
ووجه الامتناع: أن الإضافة تقتضي أن يكون ذلك اللفظ مضافًا كان أو مضافًا إليه مستقلًّا بالمعنى، وإذا سمي بهما معًا ـ لم يكن أحدهما مستقلًّا بمعنى؛ لأنهما قد نقلا وسمي بهما مضافين، فصار كل اسم منهما بمنزلة (الجيم) من جعفر، وذلك لا يجوز إضافته ولا الإضافة إليه لأنه ليس له معنى.
لا يقال: كون كل واحد منهما بمنزلة بعض الاسم يقتضي ألا يعرب! **لأنا نقول:** لما كانا في الأصل مضافًا ومضافًا إليه ونُقِلا وسُمِّي بهما ـ بقي الإعراب على حاله؛ نظرًا إلى أصله، وهذا بخلاف الإضافة؛ قاله في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٠٢).

(٦) في (ص): «فالتقدير».

(٧) ليس في (ح).

(٨) في (ح): «و».

(٩) ليس في (ح).

(١٠) منْ (ح).

الصورة الثانية كونهما مركبين

وجه امتناع إضافة الأول إلى الثاني

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[٧٦] [ص] ومِنْهُ مَنْقُولٌ، كَـ(فَضْلٍ، وَأَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ، كَـ(سُعَادَ، وَأُدَدْ)

[٧٧] وَجُمْلَةٌ[(١)]، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

[٧٨] وشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَةْ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةْ)

[ش] يَنْقَسِمُ العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ، وإلى منقولٍ[(٢)]، فالمُرْتَجَلُ: هو ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَمِيَّةِ في غيرِها، كسُعَادَ وأُدَدَ[(٣)(٤)].

أقسام العلم باعتبار أصله

أقسام العلم باعتبار لفظه

المرتجل

---

(١) الناظم رَحِمَهُ اللهُ أطلق القول في الجملة، ولم يقيِّدها باسمية ولا فعلية. والمسموع في كلام العرب: التسمية بالجملة الفعلية خاصة، قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٣٧٩): «يحتمل أن يكون إطلاقه قياسيًّا؛ لأن التسمية بالجملة الاسمية سائغ، فلو سميت بـ(زيد قائم) أو (هذا أبوك)، وما أشبه ذلك لجرى مع (برق نحره، وذرى حبًّا)، على طريق واحد. ويحتمل: أن يكون إحالة على ما سمع؛ فكأنه يقول: قد سموا بالجملة، فإليك البحث على أي الجملتين هي. ولا محذور في هذا».

(٢) هذا التقسيم باعتبار الوضع.

(٣) نوزع في ارتجاله: بأنه منقول من جمع أُدَة، وهي المرة من الوُد؛ كغُرَف وغُرْفة، والهمزة بدل من الواو المضمومة ـ كما في ﴿أُقِّتَتْ ۝١١﴾ [المرسلات: ١١]، وأُجُوه جمع وجه، الأصل: وقتت، ووجوه. وقال شيخ الإسلام زكريا: «أُدَد عَلَم رجل مشتق عند سيبويه [«الكتاب» (٣/ ٤٦٤)] من الود؛ فهمزته بدل من واو، وعند غيره [كما في «شرح الشافية» للرضي (١/ ٢١٧)]: من الأَدّ بفتح الهمزة وكسرها، وهو العظيم. فهمزته أصلية».اهـ. قال الخضري (١/ ٦٥): «ولعل ارتجاله مبني على هذا».

(٤) هُو قسمانِ: مقيسٌ وشاذٌّ.

فالمقيسُ: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات، والمراد بذلك: أن يكون على قياس كلام العرب. نحو غطفان وعمران وحمدان بالفتح وفقعس، وحنتف؛ فإن نظائرها من النكرات: نزوان وسرحان وسكران وجعفر وعنسل.

والشاذُّ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات، فهو ليس على قياس كلام العرب. **وشذوذه** يكون بأحد أوجه خمسة:

١ ـ **فكُّ ما حقه الإدغام**: نحو محبب؛ فإنه مُفَعَّل من الحُبّ. فالقياس يقتضي أن يكون (محبًّا) بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد؛ وليس كمهدد؛ لأنه ليس في الكلام تركيب (م ح ب)؛ حتى تكون الباء الثانية للإلحاق.

المرتجل وأنواعه

=

والمنقولُ [٢٤/ظ][١]: ما[٢] سَبَقَ له استعمالٌ في غيرِ العَلَمِيَّةِ والنقلِ، إمَّا مِن صفةٍ؛ كحَارِثٍ، أو[٣] مِن مصدرٍ؛ كفَضْلٍ، أو مِن اسمِ جِنْسٍ؛ كأَسَدٍ، وهذه تكونُ مُعربةً، [أو مِن[٤] جملةٍ][٥][٦]؛ كقامَ زَيْدٌ،

= ٢ ـ **فتحُ ما حقّه الكسر**: نحو مَوْهَب؛ فإنه مَفْعَل من وهب، فالقياس يقتضي أن يكون (موهِبًا) بكسر الهاء؛ لأن ذلك حكم كل مفعل فاؤه واو ولامه صحيحة.

٣ ـ **كسرُ ما حقّه الفتح**: نحو مَعْدِي كرب؛ فإن القياس يقتضي أن يكون (مَعْدَى)؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح: كمَرْمى ومَسْعَى ومَوْلى.

٤ ـ **تصحيحُ ما حقّه الإعلال**: نحو مَدْيَن ومَكْوَزة؛ فإن القياس يقتضي إعلالهما بقلب الياء والواو ألفًا، كما فعل بنظائرها: كمنارة ومهانة ومفازة.

٥ ـ **إعلالُ ما حقّه التصحيح**: كداران وماهان؛ فإن القياس يقتضي تصحيحها، وأن يقال فيها: دوران وموهان ـ كما يقال في نظائرها من النكرات: كالجولان والطوفان. «تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

(١) المنقولُ في كلام العرب اثنا عشر نوعًا، وذلك أنه: إما اسم أو فعل أو جملة فعلية.
أما الاسم فستة أقسام: لأنه إما صوت أو غير صوت، وغير الصوت: إما صفة هي اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، وإما غير صفة: فإما اسم عين أو اسم معنى.
وأما الفعل فثلاثة: ماض ومضارع وأمر.
وأما الجملة الفعلية فثلاثة أقسام أيضًا: لأن فاعلها إما ظاهرٌ أو مضمر بارز أو مستتر، ولم ينقل من حرف ولا جملة اسمية.
ينظر: «شرح التسهيل» (١/ ١٧٢)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٥)؛ بتصرف.

(٢) في (ص): «هو ما». (٣) في (ص): «وإما».

(٤) ليس في (ح).

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٦) أي: ومن المنقول: ما أصله الذي نقل عنه جملة فعلية، و«بذلك يدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيمًا للمنقول والمرتجل. وإنما تكلم على المنقول من جملة، والمنقول من مركب مزجي، والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات؛ كالمركب التقييدي، لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها». «يس على الصَّبَّان» (١/ ١٣١).

المنقول

أنواع المنقول من كلام العرب

أصل المنقول

وزيدٌ قائمٌ وحُكْمُها: أنها تُحْكَى، فتقولُ: جَاءَنِي زيدٌ قائمٌ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ، ومَرَرْتُ بزيدٌ قائمٌ، وهذه[1] من الأعلامِ المركَّبةِ.

ومنها أيضًا: ما [رُكِّبَ[2] **تَرْكِيبَ**][3] **مَزْجٍ**؛ كبَعْلَبَكَّ ومَعْدِي كَرِبَ وسِيبَوَيْهِ. وذَكَرَ المصنِّفُ ـ أنَّ المُرَكَّبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ: إنْ خُتِمَ بغيرِ (وَيْهِ) أُعْرِبَ. ومفهومُه: أنه[4] إنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) ـ لا يُعْرَبُ. بل يُبْنَى، وهو كما ذَكَرَه[5]، فتقولُ: جاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ، فتُعْرِبُه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ[6]، * ويَجُوزُ (فيه أيضًا البناءُ)[7] على الفتحِ[8]، فتقولُ: جاءَنِي بَعْلَبَكَّ، (ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ)[9]. ويَجُوزُ أيضًا أنْ يُعْرَبَ ـ إعرابَ المُتَضَايِفَيْنِ[10][11] فتقولَ: جاءَنِي حَضْرُمَوْتَ،

---

(١) في (ص)، (ح): «وهذا».

(٢) **المركب** ثلاثة أقسام: مركب **الإضافة**، ومركب **الإسناد**، ومركب **المزج**.
وبيان الحصر في الثلاثة: أن الكلمتين قبل التسمية: إما أن يكون بينهما ارتباط أو لا؛ فإن **كان بينهما ارتباط قبل ذلك**: فلا يخلو أن يكون بينهما **ارتباط حملي** أو لا؛ فإن كان ارتباطا حمليًا: فهو تركيب الإسناد، وإن كان **غير حملي**: فهو تركيب الإضافة كغلام زيد، وإن **لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك**: فهو تركيب المزج، نحو: بعلبك ومعدي كرب. «تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٩).

(٣) في (ك): «تركب». (٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) في (ص)، (ح): «ذكر».

(٦) أي: على الجزء الثاني. أما الأول: فيلزم الفتح، أو السكون. وكذا نحو سيبويه؛ إذا أعرب كذلك. «الخضري» (١/ ٦٥).

(٧) في (ح): «أيضًا البناء فيه».

(٨) تشبيهًا بـ(خمسةَ عشرَ)؛ بجامع المزج في كلٍّ؛ لأن موجب البناء: إنما وجد في الثاني، وهو تضمنه معنى العطف، وإذا سمي بالمركب العددي: حكي بناؤه على الأشهر ـ كما سيذكره المصنف في بابه، فمراده بالمزجي هنا غير العددي. «الخضري» (١/ ٦٥).

(٩) في (ح): «ومررت ببعلبك، ورأيت بعلبك».

(١٠) في (ص): «متضايفين».

(١١) أي: فيخفض العَجُز أبدًا، وتجري على الصدر: وجوه الإعراب؛ إلا أن الفتحة =

أنواع المركب

ورَأَيْتُ حَضْرَمَوتَ، ومَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتَ *[١].

وتقولُ (فيما خُتِمَ بوَيْهِ)[٢]: جاءَني سِيبَوَيْهِ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ، فتَبْنِيهِ على الكسرِ[٣]. وأجازَ بَعْضُهم إعرابَه إعرابَ ما لا يَنْصَرِفُ، نحوُ: جاءَني سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ.

ومِنها ما رُكِّبَ **تَرْكِيبَ إضافةٍ**؛ كعبدِ شَمْسٍ، وأبي قُحَافَةَ، وهو معربٌ [٢٥/و]، فتقولُ: جاءَنِي عبدُ شَمْسٍ، وأبو قُحَافَةَ، ورَأَيْتُ عبدَ شَمْسٍ وأبا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بعبدِ شمسٍ وأبي قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالَيْنِ على أنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ يكونُ مُعربًا بالحركاتِ[٤]؛ كـ(عبدِ)[٥]، وبالحروفِ؛ كـ(أبي)، وأنَّ الجزءَ الثانِيَ يكونُ مُنْصَرِفًا؛ كـ(شَمْسٍ)، وغيرَ مُنْصَرِفٍ؛ كـ(قُحَافَةَ).

[ص] [٧٩] **وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ[٦] كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفظًا، وَهْوَ عَمْ[٧]**

= كغيرها لا تظهر في نحو معدي كرب، وإن كانت تظهر على الياء في غيرها؛ لثقله بالتركيب. «الخضري» (١/ ٦٥).

(١) العبارة فيما بين العلامتين (* *) كررها في (ح)؛ متأخرة مرةً ومتقدمة مرةً ـ عما قبلها، فتأمل!

(٢) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ح).

(٣) وإنما لم يعرب؛ لاختلاط الاسم الأول بالصوت، وصيرورتهما اسمًا واحدًا، فعومل معاملة الصوت؛ كغاقٍ ـ فبني ونون إن نكر، كما ينون غاق إن نكر، ولم يذكر سيبويه في [«الكتاب» (٣/ ٣٠٢)] فيه إلا البناء. «منهج السالك» (١/ ٧٨).

(٤) وهذا جواب على ما أُورِدَ على الناظم بأن قوله: (ذا إن بغير ويه تم إعربًا) ـ فيه إطلاق القول بالإعراب.

(٥) بعدها في (ك): «شمسٍ»!

(٦) أراد علمًا، لكنه حذف التنوين في الوقف من المنصوب، وأجراه مجرى المرفوع والمجرور، على لغة من قال:

وآخُـذُ مِـنْ كـلِّ حـيٍّ عُـصُـمْ

«المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٥).

(٧) (م): (عَمْ) يَجُوزُ أنْ يَكُونَ فِعلًا ماضيًا، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوازًا تَقْدِيرُهُ هو يَعُودُ إِلَى الضَّمِيرِ العائدِ إلى عَلَمِ الجنسِ، وَعَلَى هَذَا: تكونُ الجُمْلَةُ من الفِعْلِ =

علم الجنس

[٨٠] مِنْ ذاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ

[٨١] وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّةْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةْ

[ش] العَلَمُ (ينقسم إلى[1] قِسمينِ)[2]: عَلَمُ شَخْصٍ، وعَلَمُ جِنْسٍ.

= والفَاعِلِ - فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ. ويجوزُ أنْ يَكُونَ (عَمْ) أفعلَ تفضيلٍ، وأصلُه أَعَمَّ، فسَقَطَتْ همزتُه؛ لكثرةِ الاستعمالِ - كَمَا سَقَطَتْ مِن (خَيْرٍ وشَرٍّ)، ويَكُونُ أفعلُ التفضيلِ عَلَى غيرِ بابِه، وَهوَ خبرٌ عن الضَّمِيرِ الواقعِ مبتدأً (م).

ثم اعلم أن للعرب مقصدًا آخر في وضع العَلَم، وهو أن يكون المعتنى به في التخاطب: تخصيص الأجناس باسم مخصوص، بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، لما قصدوه من الإخبار عنه، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها، فيخصوا كل واحد من تلك الأفراد باسم يخصه، فذكر أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلامًا تجري مجرى الأعلام المتقدمة في الحكم، وعلى ذلك نبّه بقوله: (كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم)؛ يعني: أن هذا للعلم الموضوع للأجناس كالعلم الموضوع للأشخاص في الأحكام اللفظية. فيجري عليه منها ما يجري على علم الأشخاص، ويجري مجرى أسماء الأجناس في المعنى، وذلك المراد بقوله: (وهو عم)؛ يعني: أنه قد عم في المعنى على حد عموم أسماء الأجناس، إذ هي لا تختص بشخص من ذلك الجنس دون آخر.

أما كون هذه الأعلام في اللفظ كعلم الأشخاص؛ فيتبين بأمور:

منها: عدم احتياجها إلى ما يعرفها، فإنها غير مفتقرة إلى الإضافة، إلا على حد ما يفتقر زيد إليها في قوله:

علا زيد نا يوم النقا رأس زيدكم

ولا يلحقها حرف التعريف فلا تقول: الأسامة ولا الثعالة.

ومنها: أنها لا توصف بالنكرة. وإنما توصف بالمعرفة فتقول: مررت بأسامة المفترس، ولا تقول: مررت بأسامة مفترس.

ومنها: انتصاب الحال عنها كثيرًا، تقول: هذا ثعالة مقبلًا، وهذا أبو جخادب باديًا. . . ، ونحو ذلك.

ومنها: أن تقع مبتدأة بلا شرط، فتقول: أسامة مقبل، كما تقول: زيد مقبل.

ومنها: أنها لا يصرف منها ما زاد سببًا آخر على العلمية؛ كأسامة وثعالة. «المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٠ - ٣٨٣).

(١) ليس في (ك).

(٢) العبارة في (ص)، (ح): «على قسمين».

فعَلَمُ الشخصِ: له حُكمانِ: **معنويٌّ**؛ وهو أنْ يُرادَ به واحدٌ بعَيْنِه؛ كزيدٍ وأحمدَ، **ولَفْظِيٌّ**؛ وهو صِحَّةُ مَجيءِ الحالِ مُتَأَخِّرَةً عنه، نحوُ: (جاءَني[1] زَيْدٌ ضاحِكًا)، ومَنْعُهُ مِن الصرفِ معَ سببٍ آخرَ غيرِ العَلَمِيَّةِ، نحوُ: (هذا أحمدُ)، ومَنْعُ دخولِ الألفِ واللامِ عليه، فلا تقولُ: (جاءَ العَمْرُو)[2].

وعَلَمُ الجِنْسِ كعَلَمِ الشخصِ في حُكْمِه اللفظيِّ، فتقولُ: (هذا أُسَامَةُ مُقْبِلًا)؛ فتَمْنَعُه مِن الصرفِ وتأتي بالحالِ بعدَه، ولا تُدْخِلُ[3] عليه الألفَ واللامَ، فلا تقولُ: (هذا الأُسَامَةُ[4])[5].

---

(١) في (ح)، (ص): «جاء».

(٢) (م) اعْلَمْ أن العَلَمَ بحسَبِ الأصلِ: لا تَدْخُلُه الألفُ واللامُ، ولا يُضافُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه معرفةٌ بالعَلَمِيَّةِ، وألْ والإضافةُ وَسِيلَتَانِ للتعريفِ، ولا يجوزُ أنْ يَجْتَمِعَ عَلَى الاسمِ الواحدِ مُعَرِّفَانِ، إلَّا أنَّهُ قد يَحْصُلُ الاشتراكُ الاتِّفاقِيُّ فِي الاسمِ العَلَمِ، فيَكُونُ لك صَديقانِ اسمُ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا زيدٌ أو عمرٌو، مثلًا، وفي هذه الحالةِ يُشْبِهُ العلَمُ اسمَ الجنسِ، فتَصِلُ بِهِ ألْ، وتُضِيفُه، كَمَا تَفْعَلُ ذلك برجلٍ وغلامٍ، وقد جاءَ ذلك عنهم، فمِن دخولِ (ألْ) عَلَى عَلَمِ الشخصِ قولُ أبي النَّجْمِ العِجْليِّ:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقولُ الأخطلِ التَّغْلِبِيِّ:

وقد كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ ... أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هَذَا البيتِ اقترانُ العَلَمِ بألْ، وإضافتُه.

ومِن مجيءِ العَلَمِ مضافًا قولُهم: رَبِيعَةُ الفَرَسِ، وأنمارُ الشاةِ، ومُضَرُ الحمراءِ، وقالَ رجلٌ مِن طَيِّئٍ:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بأَبْيَضَ ماضِي الشَّفرتَيْنِ يَمَانِ

وقالَ رَبِيعَةُ الرَّقِّيُّ:

لشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى ... يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حَاتِمِ

والشواهدُ عَلَى ذَلِكَ كثيرةٌ (م).

(٣) في (ص): «يدخل».

(٤) إلا إن قصد فيهما الشياع في المسألتين؛ لأن المانع من ذلك: اجتماع مُعَرِّفين مختلفين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشياع ـ كما أفاده الأزهري في «التصريح» (١/ ١٢٤).

(٥) (م) ذكَرَ الشارحُ مِن أحكامِ العَلَمِ اللفظيَّةِ: ثلاثةَ أحكامٍ يَشْتَرِكُ فيها النوعانِ، وتَرَكَ =

وحُكْمُ عَلَمِ الجِنْسِ في المعنَى: كحُكْمِ(١) النَّكِرَةِ(٢)(٣)؛ مِن جِهَةِ

= ثلاثةٌ أُخْرَى:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِهِ؛ بلا احتياجٍ إِلَى مُسَوِّغٍ، تقولُ: أُسَامَةُ مُقْبِلٌ، وثُعَالَةُ هَارِبٌ.

الثاني: أَنَّهُ لا يُضافُ بحَسَبِ أصلِ وضعِه، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: أُسَامَتُنا، كَمَا يَمْتَنِعُ أنْ تقولَ: مُحَمَّدُنا، فَإِنْ حصَلَ فيه الاشتراكُ الاتفاقيُّ: صَحَّتْ إضافتُه عَلَى مَا عَلِمْتَ فِي عَلَمِ الشخصِ.

الثالثُ: أَنَّهُ لا يُنْعَتُ بالنكرةِ؛ لأنَّه معرفةٌ، ومِن شرطِ النعتِ: أنْ يَكُونَ مثلَ المنعوتِ فِي تعريفِه أو تنكيرِه (م).

(١) في (ص): «حكم».

(٢) وهذا معنى ما ذكره الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٠)، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنًى، معرفة لفظًا، وأنه في الشياع كأسد.

وتعقبه المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) بقوله: «وأقول: تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية (تؤذن) بفرق من جهة المعنى».

ومما قيل في ذلك: أن (أسد) وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع (أسد) على الشياع في جملتها، ووضع (أسامة) لا بالنظر إلى شخص؛ بل على معنى الأسدية المعقولة؛ التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلًا في الذهن، ثم صار (أسامة) يقع على الأشخاص لوجودِ ما: هو ذلك المعنى المفرد الكلي في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك: أن اسم الجنس: هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي؛ (فأسد) موضوع للحقيقة، من غير اعتبار قيد معها أصلًا. وعلم الجنس كـ(أسامة): موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني؛ الذي هو نوع شخصي لها - مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كان عامةً بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه: أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة (الأسد) مثلًا: فإن وضع لها من حيث خصوصها: فهو علم الجنس أو من حيث عمومها: فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه [«الكتاب» (٢/ ٣٠٩)]: إيماء إلى هذا التحقيق.

(٣) **نعم**؛ ليس بمرادف لها؛ من حيث هي واقعة على واحد غير معين في جنسه، كما أن (زيدًا) لا يرادف النكرة كذلك، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعرف باللام =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حكم علم الجنس في المعنى

تفرقة الواضع بين (أسامة) و(أسد) في الأحكام اللفظية

أنه لا يَخُصُّ واحدًا بعينِه، فكلُّ أسدٍ[1] يَصْدُقُ عليه أُسامةُ، وكلُّ عَقْرَبٍ

= الجنسية، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: (وهو عم)؛ أي: وقع علمًا على جملة الجنس، بحيث يصدق على كل فرد. قال الإمام الشاطبي في «شرح الألفية» (١/ ٣٨٤): فإنْ ذَكَر أحدٌ من النحويين: أنه مرادف للنكرة؛ فعلى لحظ معنى الجنس فيها، لا على لحظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه، وهما مقصدان متباينان، وأيضًا فقد نصَّ ابن خروف في كتابه: في «الرد على أبي المعالي الجويني» [هو ردٌّ على كتابيه: الإرشاد والبرهان، ولم يصب في أكثره، ينظر: «الذيل والتكملة» (٣/ ٢٧٠)]: أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس، وقال: «ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين». ينظر: «التصريح» (١/ ١٢٥).

(١) **فإن قلتَ**: كيف تقول هذا الأسد فتشير إلى واحد بعينه؛ وأنت تعني الجنس؟!

فالجواب: أن أصل الاسم ـ الوضع على جملة الجنس، فإذا أشير إليه أو أخبر عنه: فإنما يعني به ذلك الفرد؛ من حيث الفرد من حَيّ: هو معروف الجنس، معلوم الأشباه، إذا لم يقصد من حيث الإخبار ذلك الأسد بعينه، حتى لو كان صاحب الخبر غيره لم يعتن بنقله مثلًا، فإنك لو أردت ذلك: لم تأت بلفظ أسامة البتة، فقولك: أقبل الأسد أو أقبل الرجل، يقال على وجهين:

أحدهما: معهودًا بينك وبين مخاطبك قد تقدم، لكما فيه بعينه عهد لا في غيره من أفراد جنسه.

والثاني: أن تريد معهود الجنس الذي أنت تعرفه من بين سائر الأجناس؛ لا أن تريد ذلك المقبل بعينه، وإنما قصدت هذا الذي تعرف جنسه، وهما مقصدان. فالأول: عَلَمه إذا وضع عَلَم الشخص وهو الموجود في نحو زيد، **والثاني**: عَلَمه عَلَم الجنس الموجود في نحو أسامة؛ فلا يصح لك أن تقول على **الأول**: أقبل أسامة، ولا على **الثاني**: أقبل زيد.

فإن قيل: فقد كان لهم أن يستغنوا بقولهم: أقبل الأسد، عن قولهم: أقبل أسامة؛ إذا كان معناه معناه؟

فالجواب: أن اسم الجنس قد يستعمل على غير هذا الوجه؛ فإنك قد تقول: هذا الأسد، وأنت تعني: كمال الأسدية فيه، وقد تقوله؛ وأنت تريد الجنس، فأرادوا أن يخلصوا ما أرادوا من المعنى ـ باسم عَلَم يخصه، كما أن الرجل لما كان يستعمل على غير معنى واحد، خصوا أحد معانيه باسم علم، فقالوا: زيد، فالعلم الشخصي والجنسي في هذا القصد على معنى واحد، فتدبر هذا المعنى، فإنه معنى كلام سيبويه والنحويين ومراد العرب، وهو الذي قصد الناظم بقوله: (كعلم الأشخاص لفظًا وهو عم). «المقاصد الشافية» (١/ ٣٨٣)، بتصرف يسير.

يَصْدُقُ عليها أُمُّ عِرْيَطٍ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُعَالَةُ[1].

وعَلَمُ الجِنْسِ يكونُ للشخصِ [٢٥/ظ][2]؛ كما تَقَدَّمَ، ويكونُ للمعنَى؛ كما (مَثَّلَ بقولِه)[3]: (بَرَّةُ لِلْمَبَرَّةِ، وفَجَارِ للفَجْرَةِ).

---

(١) (م) هٰهنا أربعةُ أشياءَ أُريدُ أنْ أُبَيِّنَ لكَ حقيقةَ كلِّ واحدٍ مِنها بيانًا قريبَ الفهمِ، وأُفَرِّقَ لكَ بينَ كلٍّ مِنها والآخرينَ، وهي: عَلَمُ الشخصِ، وعَلَمُ الجِنْسِ، واسمُ الجنسِ، والنكرةُ.

أما **عَلَمُ الشخصِ**: فهو اللفظُ الَّذِي وُضِعَ للذاتِ مَعَ جميعِ مُشَخَّصَاتِها التي تَتَمَيَّزُ بها عن جميعِ مَا عَدَاها مِن الذواتِ، نحوُ: مُحَمَّدٍ وعليٍّ وأبي بكرٍ وأمِّ كُلْثُومٍ، فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الألفاظِ قد وَضَعَه أبوه لذاتِ ولدِه، مَعَ كلِّ الصفاتِ التي تَتَمَيَّزُ بها هذه الذاتُ: مِن طُولٍ أو قِصَرٍ، وبَياضٍ أو سُمْرَةٍ، وعَبالةٍ أو نَحافَةٍ، وسلامةٍ أو غيرِها. وإذا أُطْلِقَ: فُهِمَ مِنه هذه الذاتُ الموجودةُ فِي الخارجِ مَعَ كلِّ المُشَخَّصَاتِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنها وَمَا لم نَذْكُرْه، وَهوَ يُشْبِهُ الاسمَ المقترنَ بـ(أَلْ) التي للعَهْدِ فِي الدَّلالةِ عَلَى فردٍ مُعَيَّنٍ، والفرقُ بينَهما: أنَّ دَلالةَ مصحوبِ (أَلْ) العهديةِ عَلَى تَعَيُّنِ المرادِ حاصلٌ بواسطةِ (أَلْ). أما دَلالةُ عَلَمِ الشخصِ عَلَى تَعَيُّنِ مُسَمَّاهُ - فمِن جَوْهَرِ اللفظِ، وهذا يُفْهَمُ من قولِ الناظمِ:

اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا

وأَمَّا عَلَمُ الجنسِ واسمُ الجنسِ والنكرةُ: فإنَّ لكلِّ واحدٍ مِنها حقيقةً - وَهِيَ فِي أسامةَ مثلًا؛ وفي أسدٍ أَيْضًا: الحيوانُ المفترسُ ذو الأظفارِ التي يَغْتَالُ بها - ولكلِّ واحدٍ منها أفرادٌ متعددةٌ يَصْدُقُ عليها، والفرقُ بينَ هذه الثلاثةِ: اعتباريٌّ؛ وَذَلِكَ أنَّا نُقَدِّرُ أنَّ **عَلَمَ الجنسِ** قد وُضِعَ للحقيقةِ؛ بشرطِ أنْ تكونَ هذه الحقيقةُ حاضرةً فِي الذِّهْنِ فِي حِينِ الوضعِ.

فلفظُ (أُسامة) موضوعٌ للحقيقةِ - وَهِيَ الحيوانُ المفترسُ المتَّصِفُ بما عُرِفَ عنه من الصفاتِ - بشرطِ حضورِ هذه الحقيقةِ فِي ذِهْنِ الواضعِ، ويُقَدَّرُ **اسمُ الجنسِ** موضوعًا لهذه الحقيقةِ؛ من غيرِ اشتراطِ حُضُورِها فِي ذِهْنِ الواضعِ، ولَمَّا كانَتِ الحقيقةُ متحقِّقةً فِي كلِّ فردٍ صَلَحَ للواحدِ وللكثيرِ، **والنكرةُ** لم تُوضَعْ للحقيقةِ أصلًا، وإنما وُضِعَتْ للفردِ الواحدِ من الأفرادِ التي تَصْدُقُ عَلَى كلِّ واحدٍ مِنها هذه الحقيقةُ (م).

(٢) في (ص): «للعين».

(٣) في (ك): «تقول».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تعريف علم الشخص ١

علم الجنس ١

اسم الجنس ١

النكرة

Black plate (216,1)

اسمُ الإشارةِ(١)

. . . .

. . . .

---

(١) **[حد اسم الإشارة]:**

لم يَحُدّه الناظم! ولعل عذره في ذلك: ما قاله أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ٩٧٤) بأنه: «محصور فلا يحتاج إلى حد، ولا رسم»، وحده في «التسهيل» (ص٣٩)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٥٩٢) بقوله: «وهو ما وضع لمسمى وإشارةٍ إليه».

واعترضه أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨١) بقوله: «وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصلٍ».

ثم قال: «وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: هو: الموضوع لمعين في حال الإشارة. فـ«الموضوع لمعين» جنس يشمل المعارف، و«في حال الإشارة» فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة».

«ومعنى الإشارة: الإيماء إلى حاضر بجارحةٍ أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيتعرفُ بذلك. فتعريفُ الإشارة: أن تخصِّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسَّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارف: هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطبُ بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرّف بشيئَيْن: بالعين وبالقلب». «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٧).

والمشار إليه: قد يكون مفردًا، وقد يكون مثنى، وقد يكون جمعًا، وكل من الثلاثة قد يكون مذكرًا، وقد يكون مؤنثًا، فهذه ستة أقسام.

[مراتب الإشارة]:

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٣٩): «وللنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة؛ كالمنادى.

والثاني: أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور. وإن كان الأول أولى بالصواب.

فالحاصل: أن المشار إليه في المرتبة الأولى **إن كان مفردًا**؛ ولم يقصد معه تثنية: فله في التذكير لفظ واحد وهو (ذا)، وله في التأنيث عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة =

حد اسم الإشارة

مراتب الإشارة

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

[ص] [٨٢] بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ (١) أَشِرْ بِـ(ذِي، وذِهْ، تِي، تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

= بتاء، وخمسة مبدوءة بذال، فالتي بالتاء: تي وتا وته ـ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع، والتي بالذال: (ذي وذات وذه) ـ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه **المفرد في المرتبة الثانية**، ولم يقصد منه تثنية: فله في التذكير لفظ واحد وهو ذاك، وله في التأنيث ثلاثة ألفاظ. وهي: (تيك وتيك وذيك).

وإن كان المشار إليه **المفرد في المرتبة الثالثة:** فله في التذكير لفظان وهما: (ذلك وآلك)، وله في التأنيث أربعة ألفاظ وهي: تلك وتلك وتيلك وتالك، كلها مروية عن العرب، إلا أن بعضها أشهر من بعض».

وذكر أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨٤): «أن الواحد المذكّر القريب ـ يشار إليه بلفظين آخرين؛ لم يذكرهما المصنف، وهما: (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهمزة بعد الألف وهاء تليها مكسورة».

علّق ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٩٦) بقوله: «ولا شك أن هاتين الكلمتين في غاية الندرة، فلذلك لم يذكرهما المصنف».

[سبب بنائها]:

«إنما كانت مبنية لتضمّنها معنى حرفِ الإشارة. وذلك: أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادةِ المعاني: إنّما هي الحروفُ، فلما استُفيد من هذه الأسماء الإشارة، عُلم أن للإشارة حرفًا تَضمَّنه هذا الاسم، وإن لم يُنْطَق به، فبُني كما بُني (مَنْ)، و(كَمْ) ونحوُهما. وقال قوم: إنّما بُني اسمُ الإشارة لشَبَهه بالمضمر، وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحَضْرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب ـ زال عنه ذلك الاسمُ. والأسماءُ موضوعة للزوم مسمَّياتها، ولمّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له؛ صار بمنزلة المضمر الذي يُسَمَّى به إذا تقدم ظاهرٌ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسمٌ للمسمى في حال دون حال، فلمّا وجب بناءُ المضمر، وجب بناء المبهم كذلك.

ويقال لهذه الأسماء: مبهماتٌ؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلْبِس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك، لزمها البيانُ بالصفة عند الإلباس». «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(١) ولو تنزيلًا نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨].
قال الخضري (١/ ٦٧): وقيل: ذكره مراعاةً للخبر، أو لأن لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

Black plate (218,1)

[ش] يُشارُ إلى (المفردِ المذكَّرِ)[١] بـ(ذا[٢])، ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الألفَ[٣]

---

(١) في (ح): «المذكر المفرد».

(٢) وهو ثُلاثي، ووزنُه (فَعْلٌ) ساكن العين محذوفَ اللام، وألفُه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعَفِ الياء من بابِ (حَيِيتُ)، و(عَيِيتُ). هذا مذهبُ البصريين، قالوا: أصلُه: (ذَيّ) على لفظِ (حَي)، و(عَي)، ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي (ذَيْ) ساكن الياء، فقُلبت ياؤه ألفًا، لئلا يُشْبِه الأدواتِ، نحو: (كَيْ)، و(أَيْ).

فإن قيل: فمن أيْنَ زعمتم أن ألفَه منقلبةٌ عن ياء؟ وهلّا كانت أصلًا، لبُعْدها من التمكّن، وعدم اشتقاقِها - كما قلتم ذلك في ألِف (مَتَى) و(لَدَى)، و(إذا) ونحوها من الأسماء غير المتمكنة؟!

فالجوابُ: أنهم قد قالوا في (ذَا): (ذا)، فأمالوها، حكاه سيبويه، فدل أنها من الياء.

وذهب قومٌ إلى أنّها من الواو، قالوا: لأن بابَ (شَوَيْتُ)، و(لَوَيْتُ) أكثرُ من بابِ (حَيِيتُ) و(عَيِيتُ). والأوّلُ أقيسُ لمجيء الإمالة فيها.

فإن قيل: ولِمَ حكمتم عليها بأنّها من ذواتِ الثلاثة؟ وهلّا كانت ثُنائيةً كـ(مِنْ)، و(كَمْ). **قيل:** لأن (ذَا) اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه، قد غلب عليه أحكامُ الأسماء الظاهرة، نحو وَصْفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلمّا غلب عليه شَبَهُ الأسماء المتمكّنة، حُكم عليه بأنه ثُلاثي كالأسماء المتمكنة. وقد جعله بعضُهم من الأسماء الظاهرة، وهو القياسُ، إذ لا يفتقر إلى تقدُّم ظاهرٍ، فيكونَ كنايةً عنه.

فإن قيل: فهلّا كان مما أُضمر على شريطةِ التفسير، ويكون ما بعده من النعت بيَانًا له، كما فُسّر المضمر بالظاهر في قولك: (أكْرَمَني، وأكرمتُ زيدًا).

قيل: لو كان كذلك، لزم نعتُه، ولم يجز أن لا تذكره. ألا تراك تقول: (هذا زيدٌ)، و(رأيتُ هذا)، فلا تأتي له بصفةٍ، إنّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا.

وقد أشكل أمرُه على قوم، فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأن له شَبَهًا بالظاهرة، وشبهًا بالمضمَرة. فمن حيث كانت مبنيّة، ولم يُفارقها تعريفُ الإشارة، كانت كالمضمرة، ومن حيث صُغرت، ووُصفت، ووُصف بها، كانت كالظاهرة. «شرح المفصل» (٣/ ٢٢٧).

(٣) كتب بين الكلمتين في (ح): «صح».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (219,1)

مِن نفسِ الكَلِمَةِ، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[1]: إلى أنها زائدةٌ[2][3].

ويُشارُ إلى المُؤَنَّثَةِ بـ(ذي[4]) و(ذِهْ): بسكونِ الهاءِ[5]، و(تِي) و(تَا)

---

(١) محتجين بقولهم في التثنية: ذان، فإن الألف للتثنية فلم يبق إلا الذال.
ويجاب عن هذا: بأنها ليست للتثنية؛ بل هي صيغة موضوعة للتثنية، ولما سلم أنها للتثنية: أمكن دعوى سقوط الألف لالتقاء الساكنين. ويضعف مذهب الكوفيين - أيضًا: بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٩٦)، بتصرفٍ.

(٢) وعليه؛ فهو أحادي الوضع؛ لأن الألف والياء في ذان وذين للتثنية. **ورُدَّ:** بأن ألفه حذفت للساكنين، ولذا شدّد النون عوضًا عنها.

(٣) (م) إنَّ (ذا) إشارةٌ للمفردِ، وهذا المفردُ: إما أنْ يَكُونَ مفردًا حقيقةً أو حُكمًا، فالمفردُ الحقيقيُّ: نحوَ: هَذَا زيدٌ، وهذا خالدٌ، والمفردُ حُكْمًا: نحوُ: هَذَا الرَّهْطُ، ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: بينَ المذكورِ مِن الفارضِ والبِكْرِ، ورُبَّمَا اسْتُعْمِلَ (ذا) فِي الإشارةِ إِلَى الجمعِ، كَمَا فِي قَوْلِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العامريِّ:

ولقدْ سَئِمْتُ مِنَ الحياةِ وطُولِها وسؤالِ هَذَا الناسِ كيفَ لَبِيدُ

والأَصْلَ فِي (ذا) أنْ يُشارَ بِهِ إِلَى المذكَّرِ حَقِيقَةً، وقد يُشارُ بِهِ إِلَى المؤنَّثِ؛ إذا نَزَلَ مَنْزِلَةَ المذكَّرِ، كَمَا فِي قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أشارَ إِلَى الشمسِ - وهي مؤنَّثةٌ بدليلِ قولِهِ: ﴿بَازِغَةٗ﴾ - بقولِه: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾؛ لأنَّه نَزَّلَهَا مَنْزِلَةَ المذكَّرِ. ويُقالُ: بل لأنَّه أَخْبَرَ عنها بمذكَّرٍ (م) باختصار وتصرف.

(٤) هو تأنيثُ (ذَا)، ووزنُه فِعْلٌ، كـ(بِنْت)، والياء فيه أصل، وليس للتأنيث، إنما هي عينُ الكلمة، واللامُ محذوفة كما كانت في (ذا) كذلك. والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها. «شرح المفصل» (٣/ ٢٣٥).

(٥) هي (ذِي)، والهاء فيها بدلٌ من الياء، وليست للتأنيث أيضًا.
فإن قيل: فلِمَ قلتم: إن الهاء بدل من الياء في (ذي)؟ وهلّا كان الأمرُ فيها بالعكس.
قيل: إنما قلنا: إن الياء هي الأصلُ، لقولهم في تصغير (ذَا): (ذَيَّا). و(ذِي) إنما هو تأنيثُ (ذَا)، فكما أن الهاء ليس لها أصلٌ في المذكر، فكذلك هي في المؤنث؛ لأنها من لفظه.
فإن قيل: فهلّا كانت الهاء للتأنيث على حدّها في «قائمة»، و(قاعدة)؟ =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

و(ذِهِ): بكسرِ الهاءِ باختلاسٍ وبإشباعٍ، و(تِهْ): بسكونِ الهاءِ وبكسرِها(١)؛ باختلاسٍ وإشباعٍ، و(ذَات(٢))(٣)(٤).

[ص] [٨٣] و(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

[ش] يُشارُ إلى المُثَنَّى المذكَّرِ(٥) في حالةِ الرفعِ بـ(ذانِ)(٦)، وفي حالةِ

= فالجوابُ: أنها لو كانت للتأنيث على حدّها في (قائمة)، و(قاعدة) ـ لكانت زائدة، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينّا ضَعْفَ مذهب الكوفيين في ذلك. **وأمرٌ آخرُ**: أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع. والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك: (اضربِي). فأمّا (قائمة) و(قاعدةٌ): فإنما التأنيثُ بالتاء. و(الهاء) من تغيرِ الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: (طَلْحَتان)، و(هذه طلحةٌ يا فَتَى، وقائمة يا رجلُ)، فإذا وقفتَ كانت هاء؟ والهاء في (ذِهْ) ثابتة وصلًا ووقفًا، والكلامُ إنّما هو في حقيقته، وما يندرج عليه، ألا ترى أننا نُبدِل من التنوين ألفًا في النصب، وهو في الحقيقة تنوين على ما يُدْرَج عليه الكلامُ؟ ويؤيد ذلك: أن قومًا من العرب ـ وهم طَيِّئ ـ يقفون على هذا بالتاء، فيقولون: (شَجَرَت)، و(حَجَفَت)، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في (ذِهْ) ليست كالهاء في (قائمة)، فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث. «شرح المفصل» (٣/ ٢٣٦).

الهاء قد تأتي أحيانا للتأنيث

(١) في (ص): «وكسرها».

(٢) بالبناء على الضم هي أغربها، واسم الإشارة فيها (ذا)، والتاء للتأنيث. «الخضري» (١/ ٦٧)، «المطالب السَّنية» (٢/ ١٧١).

(٣) ليس في (ص).

(٤) جملة ما ذكره لها عشرة. خمسة بالذال، وخمسة بالتاء، وأفاد الروداني: أن أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء، والذال تاء في ذي وتي ثم الياء هاء في ذه وته وقس الباقي. «الخضري» (١/ ٦٧).

وفي الحقيقة ألفاظ المثنى اثنان (ذي وتي) وغيرهما فروع لهما. «حمدون» (١/ ٦٠).

وحكى ابن أبي الربيع: أن من العرب من يقول: (ذهي) في الوصل (وذه) في الوقف ـ بسكون الهاء؛ تشبيها بالمضمر، وأن منهم من يقول: (ذي) في الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال: (ذه). «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٤٠٧).

(٥) ولو باعتبار الخبر؛ كقوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢].

(٦) **(ذان)**: بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها، وللمثنى المذكر في حالة الرفع نحو: =

النصبِ والجرِّ بـ(ذَيْنِ)، وإلى المؤنَّثَتَيْنِ بـ(تانِ) في الرفعِ و(تَيْنِ) في (النَّصْبِ والجرِّ)(١).

[ص][٨٤] وبــ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالمَدُّ أَوْلَى(٢)، . . . .

= جاءني ذان، فتقول في إعرابه: (ذان) في محل الرفع فاعل مبني على الألف لشبهه بالحرف شبهًا معنويًّا، والنون حرف زائد لشبه التثنية، و(ذَيْن في حالتي النصب والجر) نحو: رأيت زين، ومررت بزين، و(زين) في محل النصب، أو في محل الجر مبني على الياء، والنون حرف زائد لشبه التثنية، وكذا تقول في إعراب (تان وتين) سواءً بسواء، وظاهر الناظم: أنهما مثنيان حقيقة، وأنهما معربان؛ كالزيدان والزيدين، **والذي ذهب إليه المحققون**: أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما، ومجيئهما على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع، وعلى صورة المثنى المنصوب، والمجرور في حالتي النصب والجر اتفاقي، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف؛ بل كان كل منهما أصل وضع هكذا. ولو كانا مثنيين حقيقة.. لقيل فيهما: (ذيان وتيان) كما قالوا: فتيان.

وأما قوله تعالى: ﴿إن هذان لسحران﴾ [طه: ٦٣]..... **فقد أجيب عنه بأجوبة:**

منها: أن تكون (إن) بمعنى نعم، فيكون حينئذ ﴿هَٰذَانِ﴾ مبتدأ و﴿لسحران﴾ خبرًا لمبتدإ محذوف تقديره: هذان لهما ساحران، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا يكون (ساحران) خبر ثانٍ؛ لأن لام الابتداء لاتدخل على الخبر، و(إن) بمعنى: نعم، وإن لم ترد في القرآن، فقد وردت في كلام العرب؛ فمن ذلك أن أعرابيًّا سأل ابن الزبير شيئًا فمنعه، فقال الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها. أي: نعم راكبها. «حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٦٠)، و«التتمة القيمة على متن الآجرومية» (٢/ ١٧٢).

(١) في (س)، (م): «الجر والنصب».

(٢) أتى الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلغة القصر أولًا، ثم أردفها بلغة المد بقوله: (والمد أولى) - مع عدم التنبيه على زيادة معنى، فدل على أن اللغتين عنده بمعنى واحد، ويعني: أن الأشهر في كلام العرب مد (أولى) لا قصرها وإن كان فيها لغتان، وإنما نص على ذلك لوجهين:

أحدهما: تعيين النقل في اللغتين مطلقًا.

والثاني: أنه قدم أولًا لغة القصر، فلو نقل بعد ذلك لغة المدِّ؛ خلية عن التنبيه على الأولوية - لتوهم الناظر في نظمه: أن لغة القصر هي الشهرى، اتكالًا على التقديم، إذ الناظر يعتمد كثيرًا التنبيه بالتقديم على الأولوية، فلما كان سكوته عن =

مراتب المشار إليه

[٨٤] .... وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا(١)

[٨٥] بالكافِ حرفًا دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ   واللامُ(٢) ـ إنْ قَدَّمْتَ (هَا) ـ مُمْتَنِعَهْ

= بيان ما هو الأولى يؤدي إلى فهم ما ليس بمقصود له: صرح بأن ما ذكر آخرًا هي اللغة الفصحى وأن ما قدم لغة دونها، ولا مرية في أن ذلك على ما قال: لأن المد لغة القرآن ففيه: ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم﴾ [آل عمران: ٦٦]، وهو كثير، لكن في كلامه إيهامًا ما، يوجب إيهام نقل لا يصح، وذلك أن المد في «أولاء» فيه لغتان؛ بل ثلاث لغات:

إحداها: المد مع الكسر من غير تنوين.

والثانية: الكسر مع التنوين، فتقول: هؤلاءٍ قومك، ورأيت هؤلاءٍ، ومررت بهؤلاءٍ.

والثالثة: أولاء بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قطرب، وكلتا اللغتين الثانية والثالثة ضعيفة، فلا تكون أولى من القصر؛ بل ربما كان القصر أولى منها، وإذا ثبت هذا: فالناظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة؛ بل أطلق المد؛ وهو دائر كما تر بين لغات ثلاث، ففيه إيهام أنها كلها أو إحداها على الجملة ـ أولى من لغة القصر. وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يقيد بالمد مع الكسر من غير تنوين، لكنه لم يفعل فكان معترضًا.

وقد يعتذر عنه: بأن ما عدا اللغة المشهورة نادر وغير مستعمل، على خلاف ما عليه لغة القرآن، فاكتفى بشهرتها عن تقييدها.

«المقاصد الشافية» (١/٤٠٢).

(١) (م): (انْطِقَا) فعلُ أمرٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، والألفُ للإطلاقِ، ويَجُوزُ أنْ تكونَ الألفُ مُبْدَلَةً من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ، وهذا أَوْلَى وأقربُ (م).

(٢) مبتدأ خبره (ممتنعة)، وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه ـ على ما مرَّ في قوله: (والأمر إن لم يك للنون محل...) إلخ. فلا تغفل، و(ها) بالقصر مفعول (قدمت)، وتكتب مفصولة منه؛ لأن المقصود: اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والألف اللينة، فهو معرفة بالعلمية عليه؛ لكنه ينكر ويضاف للتنبيه؛ ليتضح المراد به من إضافة الدال للمدلول. ولا يقال: هاء التنبيه بالمد؛ لئلا يقتضي أن الدال عليه هو هاء بالمد إن قصد لفظها، أو مسماها وهو (ها) المفردة إن قصد معناها ـ كما يقال: باء الجر؛ مع أن العامل مسماها وهو: (ب)؛ فتدبر. «الخضري» (١/٦٨).

[ش] يُشارُ إلى الجمعِ (سواء كان)[1] مذكَّرًا كانَ أو مُؤنَّثًا بـ(أُولَى)؛ ولهذا قالَ المصنِّفُ: (أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا)، ومُقْتَضَى هذا: أنه يُشارُ بها[2] إلى العقلاءِ وغيرِهم[3]، وهو كذلكَ، لكنَّ الأكثرَ اسْتِعْمَالُها في العاقلِ[4]، ومِن وُرُودِها في غيرِهِ[5]: قولُه[6]:

٢٣ ـ ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[7]

وفيها لُغتانِ: **المَدُّ**، وهي لغةُ أهلِ [٢٦/و] الحِجازِ، وهي الواردةُ في القرآنِ العزيزِ، **والقَصْرُ**، وهي لغةُ بَنِي[8] تَمِيمٍ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ...) [إِلَى آخرِ][9] البيتِ ـ إلى أنَّ المشارَ إليه له[10] رُتبتانِ: القربُ والبعدُ؛ فجميعُ ما تَقَدَّمَ يُشارُ به إلى القريبِ، فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيدِ: أُتِيَ بالكافِ[11] وحدَها،

---

(١) من (س)، (م). (٢) ليس في (ح).

(٣) منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٤) في (ص): «العقلاء».

(٥) في (س)، (ص)، (ح): «غيرهم».

(٦) هو جَرِير بنُ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (ص٥٥١) ونصُّها: (والعَيْشَ بعدَ أُولَئِكَ **الأَقْوَامِ**).

(٧) (م) وَعَلَى ذَلِكَ لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ؛ لأنَّ الأقوامَ عُقَلاءُ، والخَطْبُ فِي ذلك سَهْلٌ؛ لأنَّ الآيَةَ الكريمةَ التي تَلَوْنَاهَا كافيةٌ أعظمَ الكفايةِ للاستشهادِ بها عَلَى جوازِ الإشارةِ بأُولاءِ إِلَى الجَمْعِ من غيرِ العقلاءِ (م).

(٨) ليس في (ص). (٩) في (ص): «حرفًا».

(١٠) ليس في (ك)، (ح).

(١١) كاف الخطاب على ضربَيْن:
أحدهما: ما يُفيد الخطابَ والاسمية.
والآخرُ: ما يفيد الخطاب مجردًا من معنى الاسمية.
فالأول: نحو الكاف في نحو: (أخيك)، و(أبيك)، و(غلامك)، ممّا له موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أن موضعَ هذه الكاف خفضٌ بإضافةِ الاسم الأول إليه، وكذلك إذا وضعتَ مكانَه ظاهرًا، كان مخفوضًا، نحو: (أخي زيد)، و(أبي خالدٍ)، و(غلامِ عمرو). =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

يبايد الضرب كاف الخطاب

فتقولُ: (ذاكَ) أو الكافِ واللامِ، نحوُ: (ذَلِكَ[١])، وهذه الكافُ حرفُ خِطابٍ[٢][٣]، فلا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ. وهذا لا خِلافَ فيه،

= والثاني: نحو الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة، نحو: (ذاك)، و(ذانّك)، و(ذَيْنِك)، و(تاك)، و(تانِك)، و(تَيْنِك)، و(تيك)، و(ذِيك)، و(أولئك). الكاف في جميع ذلك للخطاب مجردًا من معنى الاسمية. والذي يدل على تجردُها من معنى الاسمية: أنها لو كانت باقية على اسميتها، لكان لها موضعٌ من الإعراب: إما رفعٌ، وإما نصبٌ، وإما خفضٌ. وذلك ممتنعٌ هُهنا.

ومما يدل على أن هذه حروفٌ، وليست أسماء، إثبات نون التثنية معها في (ذانك)، و(تانك)، ولو كانت أسماء، لوجب حذفُ النون قبلها، وجَرُّها بالإضافة، كما تقول: (غلاماك)، و(صاحباك). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(١) الاسمُ فيه (ذَا)، والكافُ للخطاب، وزيدت اللامُ لتدل على بُعْدِ المشار إليه، وكُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُفتَح لئلا تُلبِس بلام المِلْك، لو قلت: (ذا لَكَ). فـ(ذَا) إشارةٌ إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقةَ الإشارة الإيماء إلى حاضر. فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعِدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعُدِ المشار إليه، فقالوا: (ذَاكَ)، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: (ذَلِكَ). واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوَّةَ اللفظ مُشْعِرة بقوة المعنى. «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٤).

(٢) من (م)، وكتبها في حاشية (ع) مصححًا.

(٣) أي: لا ضمير، وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله، ولو أضيف: لحذفت النون من ذينك وتينك ـ مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب ـ على الأفصح كالكاف الاسمية، وقد تفرد إما مفتوحة في الأحوال كلها، أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعًا أو غيره؛ ففيها ثلاث لغات، وهذه الكاف الحرفية: هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما، وللضمير في إياك إياكما... إلخ، ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو: «أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ» [الإسراء: ٦٢].

فـ(التاء) فاعل مجرد عن الخطاب، ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف، وليست هي الفاعل، والتاء حرف خلافًا للفراء؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع ـ مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء، ولا يستخبر بهذا الترتيب إلا عن حالة عجيبة، فلا بد بعده من استفهام يبينها إما ظاهر: كـ أرأيت زيدًا ما صنع؟ أو مقدر كالآية؛ =

سبب زيادة اللام في (ذلك)

فإنْ[1] تَقَدَّمَ حرفُ التنبيهِ [الذي هو (ها)][2][3] ـ على اسمِ الإشارةِ أَتَيْتَ بالكافِ وَحْدَها، فتقولُ: (هَذَاكَ)[4]. وعليه قولُه[5]:

= أي: لمَ كرّمته وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢] كلام آخر والمنصوب بعده إما بنزع الخافض؛ أي: أخبرني عن زيد، وعن الذي لأن هذا من مورد السماع، أو مفعول به على حذف المضاف؛ أي: أخبرني خبر زيد، وقد يحذف نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧] إلخ، ولا محل لجملة الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال ـ بناء على أن أصله بمعنى: أبصرت أو أعرفت؛ فيطلب مفعولًا واحدًا؛ مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلًا إلى طلب الإخبار. «الخضري» (١/ ٦٨).

(١) كررها في (ك).

(٢) ليس في (ص)، لكنّه كتبها في الحاشية مصححًا.

(٣) هي على حرفَيْن كـ(لَا)، و(مَا)، فإذا أرادوا تعظيمَ الأمر والمبالغةَ في إيضاحِ المقصود: جمعوا بين التنبيه والإشارة، وقالوا: (هذَا)، و(هذِهِ)، و(هاتِهِ)، و(هاتَا)، و(هاتِي).
فـ(هَا) للتنبيه، و(ذَا) للإشارة، والمرادُ: تَنَبَّه أيُّها المخاطبُ لمن أشِيرُ إليه. وتسقُط ألفُه في الخَط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظًا. وقد يكون معهما خطابٌ، فتقول: (هاذاك)، و(هاتاك)، فـ(هَا) تنبيهٌ، و(ذَا)، و(تَا) إشارةٌ، والكافُ حرفُ خطاب.
وفي التثنية (هاذانِ)، و(هاتانِ)، وإن جئت بالخطاب، قلت: (هاذانِكَ)، و(هاتانِكَ)، فـ(هَا) تنبيهٌ، و(ذان) إشارة إلى اثنين، والكافُ حرفُ خطاب. وتقول في الجمع (هؤُلاءِ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٤٥).

(٤) (م) إذا كَانَ اسمُ الإشارةِ لمُثَنًّى أو لجمعٍ: فإنَّ ابنَ مالِكٍ [«شرح التسهيل» (١/ ٢٤٤)]، يَرَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بالكافِ معَ حرفِ التنبيهِ حينَئذٍ، وذهَبَ أبو حَيَّانَ [«التذييل» (٣/ ١٩٠)] ـ إِلَى أن ذلك قليلٌ لا مُمْتَنِعٌ، ومِمَّا وَرَدَ منه قولُ العَرْجِيِّ، وقِيلَ: قائلُه كامِلُ الثَّقَفِيُّ:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الشاهدُ فيه هنا: قَوْلُهُ: (هَؤُلَيَّائِكُنَّ)؛ فإنَّه تصغيرُ (أُولَاءِ)؛ الَّذِي هو اسمُ إشارةٍ إِلَى الجمعِ، وقدِ اتَّصَلَتْ بِهِ (ها) التنبيهُ فِي أَوَّلِهِ، وكافُ الخطابِ فِي آخِرِه (م).

(٥) هو طَرَفَةُ بنُ العَبْدِ في «ديوانه» (ص٤٥ بشرح الأعلم).

حرف التنبيه (ها) على حرفين

٢٤ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي   وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ[١]

ولا يَجُوزُ الإتيانُ بالكافِ[٢] واللامِ، فلا تقولُ: (هذالِكَ). وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ: أنه ليسَ للمُشارِ إليه إلا رُتبتانِ: قُرْبَى وبُعْدَى؛ كما قَرَّرْنَاهُ[٣]، والجمهورُ: (على أنَّ[٤])[٥] له ثلاثَ[٦] مراتِبَ[٧]: قُرْبَى

لا يجوز الإتيان بالكاف مع اللام معاً

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (هَذَاكَ) حَيْثُ جاءَ بـ(ها) التنبيهِ معَ الكافِ وحدَها، ولم يَجِئْ باللامِ، ولم يَقَعْ لي ـ معَ طويلِ البحثِ وكثرةِ الممارسةِ ـ نظيرٌ لهذا البيتِ ممَّا اجْتَمَعَتْ فيه (ها) التنبيهِ معَ كافِ الخطابِ بينَهما اسمُ إشارةٍ للمفردِ، ولعلَّ العلماءَ الذين قَرَّرُوا هذه القواعدَ قد حَفِظُوا من شواهدِ هذه المسألةِ مَا لم يَبْلُغْنَا، أو لَعَلَّ قُدَامَاهُم الذين شَافَهُوا العربَ قد سَمِعُوا ممَّن يُوثَقُ بعربيَّتِه استعمالَ مثلِ ذلك فِي أحاديثِهم فِي غيرِ شُذُوذٍ ولا ضرورةٍ تُحْوِجُ إليه؛ فلهذا جَعَلُوه قاعدةً (م).

(٢) في (ك): «بالهاء والكاف».

(٣) في (س): «قدمناه».

(٤) في (ع): «أنه».

(٥) في (س): «أنه على».

(٦) رسمها في (ع): «ثلث»، وهي في (س): «ثلاثة».

(٧) قال الخضري (١/٦٩): «يضعفه: أن اللام تمتنع في الثنى وأولاء الممدود؛ فبماذا دل على البعد حينئذ؟! وتشديد النون، والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضًا ـ مع أن لغة تميم تركها مطلقًا.

واعلم، أن المشار إليه إما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر، أو مؤنث؛ فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية. يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون؛ لأن ستة المشار إليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف، وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول: كيف هذا الرجل، وذي المرأة مثلًا يا رجل، ويا رجلان... إلخ، ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر: وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب، مع مثنى المشار إليه مذكرًا أو مؤنثًا نحو: ذان لك، ذان لكما، تان لك، تان لكما، ... إلخ. تبقى صور الجواز ستة وستين: وهي **رتبة التوسط** بتمامها، وستة من القرب، وأربعة وعشرون في البعد، وهذا العدد باعتبار المعنى، وإلا فيشار للجمع المذكر والمؤنث: بلفظ واحد، وخطاب المثنى مذكرًا أو مؤنثًا كذلك؛ فباعتبار اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون، ويمتنع عشرة. وإن نظر إلى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار إليه تكاثرت الصور. وهذا الإيضاح يغنيك عن الجدول».

Black plate (227,1)

وبُعْدَى ووُسْطَى، فيُشارُ إلى مَن في القُرْبَى بما ليسَ فيه كافٌ ولا لامٌ: كَذَا وذِي؛ وإلى[١] (مَن في)[٢] الوُسْطَى بما فيه الكافُ وحدَها، نحوُ: (ذاكَ)، وإلى (مَن في)[٣] البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحوُ: (ذَلِكَ).

[ص] [٨٦] وَبِـ(هُنَا، أَوْ هَهُنَا[٤]) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ[٥]، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا[٦][٧]

[٨٧] فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أو بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ أَوْ (هِنَّا)

[ش] يُشارُ إلى المكانِ القريبِ بـ(هُنَا [٢٦/ظ][٨])، ويَتَقَدَّمُها هاءُ التنبيهِ،

الإشارة إلى المكان

---

(١) في (ك): «والتي». (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) ليس في (ح).

(٤) رسمت في (س)، (ع)، (ك): «هاهنا».

(٥) قوله: (داني المكان)؛ أي: المكان الداني، أو الداني منه؛ فهي خاصة بالمكان. لكن في «التسهيل» (ص٤١): أنَّ هناك وهنالك وهنا ـ بالتشديد قد يشار بها للزمان، نحو: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]؛ أي: في يوم نحشرهم وقوله:

وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهتْ وتَعَاظَمَتْ ... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ

أي: في وقت تشابه الأمور وقوله:

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هُنَّا حَنَّتِ

أي: ولات في هذا الوقت حنين.

قال الخضري (٦٩/١): «واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما؛ من حيث كونهما ظرفين ـ إلا بهذه الأدوات؛ فهي في محل نصب على الظرفية. أما من غير تلك الحيثية: فلا يشار بها؛ بل بغيرها نحو: هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع».

المكان والزمان يشار إليهما بهذه الأدوات.

(٦) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف، وليس كذلك؛ بل هذه تلزم الفتح والإفراد. «منهج السالك» (٨٦/١)، و«الصبان» (١٤٤/١).

(٧) (م): (صِلَا): فعلُ أمرٍ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا؛ تَقْدِيرُهُ أنتَ، والألفُ للإطلاقِ، ويجوزُ: أنْ تكونَ هذه الألفُ مبدلةً من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ للوقفِ (م).

(٨) فيها ثلاثُ لغاتٍ: (هُنَا)، و(هَنا)، و(هِنا)، فأفصحُها (هُنَا) بضم الهاء، وأردؤُها (هِنا) بالكسر. وألفُ (هُنَا) لام، ووزنُه (فُعَل) كـ(صُرَد) و(نُغَرٍ). «شرح المفصل» (٢٤٧/٣).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الموصولُ(١)

....

(١) الموصول الاسمي والموصول الحرفي ـ كلاهما محصور بالعدِّ، فلا يفتقرا إلى الحد، وقد حدَّهما الناظم في «شرح التسهيل» (١/١٨٦) بقوله: «وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية، ومن الحروف: ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتَج إلى عائد».

فقوله: **(ما افتقر)** جنس. وقوله: **(أبدًا)** احتراز من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها، تفتقر إلى ما ذكر، لكن الموضع بحق الأصالة لمفرد تؤول الجملة به، ويغني ذكر المفرد عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر: أنها مفتقر إليها؛ فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدًا. وقوله: **(إلى عائد)** احتراز من (حيث) و(إذ) و(إذا)، فإنها أسماء تفتقر أبدًا إلى جملة، لكنها مستغنية عن عائد. وقوله: **(أو خلفه)** ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خلف من الضمير. وقوله: **(وجملة صريحة أو مؤولة)**: مثال التأويل بجملة مؤولة الوصل بالظرف والمجرور التَّامين، والصفة الواقعة صلة للألف واللام، فإذا قلتَ: قام الذي عندك، أو في الدار، فإن صلة الموصول جملة مسندة إلى ضمير الموصول محذوفة، وبها يتعلق حرف الجر، وهي عاملة في الظرف. وكذلك: مررت بالضارب، هو مؤول بجملة، ولذلك تعمل الصفة ماضية ومستقبلة وحالًا. وقوله: **(غير طلبية)**: المقصود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى أن لا يتحصل بها وضوح غيرها.

وما ذكره المصنف؛ من أن الجملة الواقعة صلة تكون غير طلبية ـ هو مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف مبسوط في المطولات. وقوله: **(ولا إنشائية)** هذا مخالف لما قسم الكلام إليه من أنه خبرٌ وطلب، وهنا جعل الجمل ثلاثًا: خبرًا وطلبًا وإنشاءً، وتقسيمها إلى خبر وإنشاء: هو التقسيم الصحيح.

وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلة ـ هو مذهب الجمهور. وذهب هشام إلى أنه يجوز في ليت ولعل وعسى أن يقعن صلة للموصول، فتقول: الذي ليته منطلق زيدٌ، والذي لعله منطلق زيدٌ، والذي عسى أن يخرج عمروٌ. =

[٨٩] .... والـنـونُ إنْ تُـشْـدَدْ فـلَا مَـلَامَـهْ(١)

[٩٠] والـنـونُ مِـن (ذَيْـنِ، وتَـيْـنِ) شُـدِّدَا أيـضًـا، وتَـعْـوِيـضٌ بـذاكَ قُـصِـدَا

[ش] يَنْقَسِمُ الموصولُ إلى اسْمِيٍّ وحَرْفِيٍّ.

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ(٢) الموصولاتِ الحرفيَّةَ، وهي خمسةُ أحرفٍ(٣):

أحدُها: أنِ المصدريَّةُ(٤)(٥)، ....

الموصولات الحرفيه - أنْ المصدريه -

= عادته المستمرة، ولكن فيه فائدة التنصيص على إيلاء الحرفين قبل الياء العلامة؛ لأن ذلك كان مفهومًا من قوله: (واليا إذا ما ثنيا لا تثبت)، لا منطوقًا به؛ فصرَّح به في الكلام الثاني، فقد لا يعد مثل هذا تكرارًا، وإنما كان يكون تكرارًا محضًا لو صرَّح به في الكلامين معًا. «شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك» (١/٤٢٩).

(١) (م) خَبَرُ (لا) محذوفٌ، وتَقْدِيرُهُ: فلا مَلَامَةَ عليكَ، مثلًا، والجُمْلَةُ مِن لا واسمِها وخبرِها؛ فِي مَحلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وجملةُ الشرطِ والجوابِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ (م).

(٢) ليس في (س)، (ك). وكتبها بحاشية (ص) مصححًا.

(٣) نظمها العلامة الأزهري أحمد بن علي السُّنْدُوبي (١٠٩٧هـ)؛ فقال:

وهـاكَ حُـرُوفًـا بـالـمـصـادِرِ أُوِّلَـتْ وذِكري لَهَا خمسًا أصَحُّ كَمَا رَوَوْا

وهـا هِـي أَنْ بـالـفَـتْـح أَنَّ مُـشَـدَّدا وزِيدَ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْها وَمَا ولَو

ونظمها المناويُّ في بيتٍ واحدٍ فقالَ:

مَوْصُولُنَا الحَرْفِي خَمْسَةُ أَحْرُفِ هِيَ: أَنْ أَنَّ وَكَيْ وَمَا فَاحْفَظْ وَلَو

وزاد ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/١٢٦)؛ تبعًا لابن مالك في «شرح التسهيل» (١/١٨٨): (الذي).

وينظر: «التصريح» (١/١٣٠ ـ ١٣١).

وجمعت في قول بعضهم:

مَوْصُولُنَا الحَرْفِي فِي أَنْ وَلَوْ وَمَا وَأَنَّ وَكَـيْ ثُـمَّ الَّـذِي يَـا مَـنْ سَـمَـا

وزاد بعضهم: (همزة التسوية)؛ فجعلها سبعة، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠].

«حاشية الخضري» (١/٧٠)، و«التتمة القيمة» (١/١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) من (م).

(٥) احترازًا من التي أصلها أنَّ: (المخففة من الثقيلة) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ =

وتُوصَلُ بالفعلِ المتصرفِ[1] **ماضيًا**، مثلُ: (عَجِبْتُ مِن أنْ قامَ زيدٌ)،

= [المزمل: ٢٠]، **واحترازًا** من (أنْ) الزائدة نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن (أنْ) التفسيرية نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣].

(١) أي: مطلقًا، والمتصرف قيدٌ لما توصل به (أن)، وأنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع؛ كـ(ينبغي) في الأشهر، ولا ماض كـ(عسى)، ولا أمر كـ(هلمَّ) في لغة بني تميم.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٤): «وإذا تقرر هذا؛ فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]؛ مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها». قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ١٨٤): «ولا يقوي عندي وصل (أن) بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سبكت من (أن) وفعل الأمر مصدرًا ـ فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن أقم.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، ولا: عجبت من أن قم، فكون ذلك مفقودًا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيدٌ، وأحببت أن قام، وعجبت من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيدٌ، وأحب أن يقوم زيدٌ، وعجبت من أن يقوم زيدٌ. وأما ما حكى س من قولهم: (كتبت إليه بان قم) فالباء زائدة مثلها في: لا يقرأن بالسور». وتعقَّبه تلميذه ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٥٦) بقوله: «وفيما قاله نظر:

أما الوجه الثاني: فالاستدلال به ظاهر الفساد؛ لأنه لا معنى لقولك: يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم؛ لأنه إنما تعجب أو يحب ما يمكن أن يكون له خارج. والطلب إنشاء والإنشاء لا خارج له.

وأما الوجه الأول: فقد أحببت عنه بأن فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر؛ كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، وما قرَّره المصنف يعتضد بما حكاه سيبويه عن العرب؛ وهو كتبت إليه بأن قم، وحكم الشيخ بزيادة الباء غير مرضي؛ لأن حروف الجر ولو كانت زائدة؛ إنما تباشر الأسماء الصريحة أو المؤولة».

المتصرف قيد لما توصل به (أن)

و[1] **مضارِعًا**[2]، نحوُ[3]: (عَجِبْتُ مِن أنْ يَقُومَ زيدٌ[4])، و[5]**أمرًا**، نحوُ: (أَشَرْتُ إِلَيْهِ بأنْ قُمْ)[6]؛ فإنْ وَقَعَ بعدَها فعلٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ[7]، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهي مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ.

ومِنها (أنَّ)، وتُوصَلُ باسمِها وخبرِها، [نحوُ[8]: (عَجِبْتُ مِن أنَّ زيدًا قائمٌ)، (ومِنه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١])[9]، وأنِ المخففَةُ كالمُثقَّلَةِ[10] وتُوصَلُ باسمِها وخبرِها][11]، لكنَّ اسْمَهَا يكونُ محذوفًا، واسمُ المثقَّلَةِ[12] مذكورًا.

ومِنها [٢٧/و] (كي)، وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقطْ، مثلُ[13]: (جِئْتُ[14] لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا[15]).

---

(١) في (ع): «أو». وكتب الهمزة بالمداد الأحمر.
(٢) في (ك): «مضارع». (٣) في (ص): «مثل».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ع): «أو». وكتب الهمزة بالمداد الأحمر.
(٦) (م) اخْتَلَفَ العلماءُ فِي (أنِ) الداخلةِ عَلَى فعلِ الأمرِ فِي نحوِ هَذَا المثالِ؛ فقالَ قومٌ مِنهم سِيبَوَيْهِ [«الكتاب» (٣/ ١٦٢)]: هِيَ مصدريَّةٌ مؤوَّلَةٌ لِمَا بعدَها باسمٍ يَكُونُ مجرورًا بالباءِ المذكورةِ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يَتَطَلَّبُ الاسمَ، فَإِنْ لم تُوجَدِ الباءُ فِي اللفظِ فهي مقدَّرَةٌ.
وقالَ قومٌ مِنهم الزَّمَخْشَرِيُّ [«الفائق» (ص٤٢٨)]: إنْ لم تُذْكَرِ الباءُ فهي مفسِّرَةٌ، نَظِيرُها فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦]، فَإِنْ تَقَدَّمَ عليها حرفُ الجرِّ فهي مصدريَّةٌ. وقالَ قومٌ: هِيَ زائدةٌ. ومعنى (بأنْ قُمْ) ـ بلفظِ (قُمْ) (م).
(٧) في (ك): «منصرف». (٨) في (س)، (ك): «مثل».
(٩) ما بين القوسين من (ص)، (م). (١٠) في (ح): «كالثقيلة».
(١١) ما بين المعكوفين ليس في أصل (ع)، لكن كتب بالحاشية تصحيحًا.
(١٢) في (ح): «الثقيلة يكون». (١٣) في (ص): «نحو».
(١٤) في (س): «جئتك».
(١٥) هذا مثال لـ(كي)؛ مقرونة بلام التعليل لفظًا، ومثالها مقرونة تقديرًا: جئت كي أراك، ولا يتعين كون (كي) مصدرية ـ إلا وهي مقرونة باللام لفظًا. وأما إذا لم =

(أنَّ)

(كي)

اختلاف العلماء في (أن) الداخلة على فعل الأمر

ما المصدرية الظرفية

ومنها (ما)[١]، وتكونُ مصدريَّةً[٢] ظرفيَّةً، نحوُ[٣]: (لا أَصْحَبُكَ[٤] ما دُمْتَ مُنْطَلِقًا)؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا[٥]، وغيرَ ظرفيةٍ، [نحوُ:

= يقارنها اللام: **فتحتمل**: أن تكون مصدرية واللام مقدرة ـ كما تقدر مع (أن) في نحو: جئت أن أراك.

ويحتمل: أن تكون حرف جر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بأن مقدرة؛ فإذا لفظ باللام ـ لم يجز أن تكون بمعناها؛ لئلّا يلزم دخول حرف جر على حرف جر. قاله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٤).

(١) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «لفظ ما».

(٢) **[الفرق بين (ما)، و(أن)]**: الفرق بين (ما) و(أن)

أن (ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و(أنْ) مختصّةٌ بالفعل، ولذلك كانت عاملة فيه، ولعدمِ اختصاصِ (ما) لم تعمل شيئًا، وذلك قولك في الفعل: (يُعجِبني ما تصنع)؛ أي: صنيعُك، ودخولُها على الاسم قولك: (يعجبني ما أنت صانعٌ)؛ أي: صنيعُك.

وتقول: (بلغني أن جاء زيدٌ)؛ أي: مجيئُه، فيكون المصدر بمعنى الماضي؛ لأنّ (أنْ) دخلت على فعل ماض.

وتقول: (أُريد أن تفعل)؛ أي: فعلَك، فيكون المصدر لِما لم يقع؛ لأن (أنْ) دخلت على فعل مستقبل. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦]، يُرْوَى برفع الجواب ونصبِه. فمَن رفعه: كان الخبر (أنْ) والفعل، على تقديرِ: فما كان جوابُ قومه إلَّا قولَهم. ومَن نصبه، كان خبرًا مقدمًا، و(أن قالوا) في موضع الاسم.«شرح المفصل» (٥/ ٨٧)، ط. العلمية.

(٣) ليس في (ك).

(٤) في (ح) في المواضع جميعها: «لا صحبتك»، والذي في (ع)، وضبطها فيها في كل مواضعها ضبط قلم: «لَا أُصْحِبُكَ».

(٥) ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها. **نعم**، أجاز الزمخشري مشاركة (أن) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ أي: وقت أن آتاه الله الملك.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٥): «والذي ذهب إليه: غير جائز عندي؛ لأن استعمال (أن) في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه، واستعمالها في موضع الظرف ـ لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به؛ لأن كل موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل فالقول به موقع في لبس». =

(عَجِبْتُ ممَّا ضَرَبْتَ[1]][2] زَيْدًا)، وتُوصَلُ بالماضي كما مُثِّلَ[3]، وبالمضارعِ، نحوُ: ([لا أَصْحَبُكَ][4] ما يَقُومُ زيدٌ، وعَجِبْتُ مما تَضْرِبُ[5] زيدًا)، [ومنه[6]: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦]][7]، وبالجملةِ الاسميَّةِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مما زيدٌ قائمٌ، ولا أَصْحَبُكَ ما زيدٌ قائمٌ)، وهو قليلٌ[8]، وأكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيَّةُ المصدريَّةُ بالماضي أو

أكثر ما توصل الظرفية بلم

= وللزمخشري رأي آخر في «الكشاف» (١/ ٣٨٧) وهو: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ متعلق بـ﴿حَآجَّ﴾ على وجهين:
أحدهما: ﴿حَآجَّ﴾؛ لأن ﴿ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾، على معنى أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر فحاج لذلك؛ فتكون أن للتعليل.
والثاني: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) في (س): «تضرب».
(٢) ليس في أصل (ك)، وكتبها في الحاشية.
(٣) وأكثر ما يكون ماضيًا.
(٤) رسمت في (ص): «لأصحبك».
(٥) في (ك)، (ح): «يضرب».
(٦) (م) أي: مِن وَصْلِها بالفعلِ، بقطعِ النظرِ عن كونه ماضيًا أو مضارعًا (م).
(٧) ليس في (ح). مكانها في (س)، (ك): «ولا أصحبك ما يقوم زيد»، وفي (ص): «لأصحبك ما يقوم زيد»!
(٨) (م) اخْتَلَفَ النَّحْويُّونَ فيما إذا وَقَعَ بعدَ (ما) هذه جملةٌ اسميَّةٌ مصدَّرَةٌ بحرفٍ مصدريٍّ، نحوُ قَوْلِهِم: لا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا أَنَّ فِي السماءِ نَجْمًا، ولا أُكَلِّمُه مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَه، فقالَ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ: (أنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ؛ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ عَلَى هذا: لا أُكَلِّمُهُ مَا ثَبَتَ كونُ نجمٍ فِي السماءِ، وَمَا ثَبَتَ كونُ حِرَاءَ مكانَه، فهو حينئذٍ من بابِ وصلِ (ما) المصدريَّةِ بالجُمْلَةِ الفعليَّةِ الماضَويَّةِ، ووجهُ ذَلِكَ عندَهم أَنَّ الأكثرَ وَصْلُها بالأفعالِ، والحمْلُ عَلَى الأكثرِ أَوْلَى، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ: إِلَى أَنَّ (أنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عليه فِي تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ أيضًا، إِلَّا أَنَّ هَذَا المصدرَ المرفوعَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ عَلَى هَذَا الوجهِ: لا أَفْعَلُ كذا مَا كونُ حِرَاءَ فِي مكانِه ثابتٌ، وَمَا كونُ نَجْمٍ فِي السماءِ موجودٌ، فهو مِن بابِ وصلِ (ما) بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ؛ لأنَّ ذَلِكَ أقلُّ تقديرًا (م).

اختلاف النحاة في (ما) إذا وقع بعدها جملة اسمية مصدرية بحرف مصدري

بالمضارعِ المنفيِّ بلمْ، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ[١] ما لم تَضْرِبْ زَيْدًا)، ويَقِلُّ[٢] وَصْلُها ـ أعني: المصدريَّةَ الظرفيةَ[٣] ـ بالفعلِ المضارعِ الذي ليسَ منفيًّا[٤] بـ لمْ، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زيدٌ)، ومِنه قولُه[٥]:

٢٢٥ ـ أُطَوِّفُ[٦] مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[٧]

ومنها (لو)[٨]، وتُوصَلُ بالماضِي، نحوُ: (وَدِدْتُ لو قامَ زيدٌ)،

---

(١) في (ح): «صحبتك». (٢) في (ك): «وهل».

(٣) ليس في (م).

(٤) في (ك): «منفي»، وفي (س)، (ح) «بمنفي» وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

وكانت العبارة في (ص): «فيه منفي». ثم ضرب على الكلمة الأولى «فيه»، ولم يلحظ اختلاف الإعراب.

(٥) هو للحُطَيْئَةِ في «ديوانِه» (ص١٢٠)، وقد نَسَبَه ابنُ السِّكِّيتِ فِي كتابِ (الألفاظِ) (ص٧٣)، ط. بيروت ـ إِلَى أبي غَرِيبٍ النَّصْرِيِّ.

(٦) كذا بضم الهمزة، والتشديد في (س)، (ك)، (ح). وضبطها في (ع): «أَطُوفُ» في الموضعين؛ على التخفيف.

(٧) (م) الشاهدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ شاهدانِ للنُّحاةِ: أَوَّلُهما: فِي قَوْلِهِ: **(مَا أُطَوِّفُ)** حَيْثُ أَدْخَلَ **(ما)** المصدريَّةَ الظرفيَّةَ عَلَى فعلٍ مضارعٍ غيرِ مَنْفِيٍّ بلم، وَهوَ الَّذِي عناه الشارحُ من إتيانِه بهذا البيتِ هُهنا.

والشاهدُ الثاني: يُذْكَرُ فِي أواخرِ بابِ النداءِ؛ فِي ذِكْرِ أسماءٍ ملازمةٍ للنداءِ، وَهوَ فِي قَوْلِهِ: **(لَكَاعِ)** حَيْثُ يَدُلُّ ظاهرُه عَلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ خَبَرًا للمبتدأِ؛ فجاءَ بِهِ فِي غيرِ النداءِ ضرورةً، والشائعُ الكثيرُ فِي كلامِ العربِ: أنَّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ فَعَالِ ـ بفتحِ الفاءِ والعينِ ـ مما كَانَ سبًّا للإناثِ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُنادًى، فلا يُؤَثِّرُ فيه عاملٌ غيرُ حرفِ النداءِ، تقولُ: يا لَكَاعِ ويا دَفَارِ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: هذه لَكَاعِ، ولا أنْ تقولَ: رأيتُ دَفَارِ، ولا أنْ تقولَ: مَرَرْتُ بدَفَارِ؛ ومن أجلِ هَذَا يُخَرَّجُ قَوْلُهُ: **(لَكَاعِ)** هنا عَلَى حذفِ خبرِ المُبْتَدَأ وجَعْلِ **(لَكَاعِ)** مُنادًى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ (م).

(٨) علامتها: أن تصلح في موضعها (أن)، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ، ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع، وهذا مراد الناظم بقوله: «وصلتها كصلة ما في غير نيابة». «شرح التسهيل» (١/٢٢٨).

Black plate (237,1)

وبالمضارعِ[١]، نحوُ: (وَدِدْتُ لو يَقُومُ زيدٌ).

فقولُ[٢] المصنِّفِ: (موصولُ الاسماءِ) احترازٌ[٣] مِن الموصولِ الحرفيِّ، وهو (**أنْ وأنَّ وكَي وما ولو**)، وعلامتُه صِحَّةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقِعَه، نحوُ: (وَدِدْتُ لو تَقُومُ[٤])؛ أي: قِيَامَكَ[٥]، و(عَجِبْتُ ممَّا تَصْنَعُ، [وجِئْتُ لكيْ أَقْرَأَ][٦]، ويُعْجِبُني أنَّكَ قائمٌ، وأُرِيدُ أنْ تَقُومَ)، وقد سَبَقَ ذِكْرُه.

وأما الموصولُ [٢٧/ظ] الاسميُّ[٧]: فـ(الذي) للمفردِ المذكَّرِ[٨][٩]، الموصول الاسمي

(١) في (ص)، (م): «والمضارع».
(٢) في (س)، (ح): «وقول».
(٣) في (ك): «احترازًا».
(٤) غير منقوطة في (ك).
(٥) في (ك): «من قيامك».
(٦) في (ص): «وجئتك كي تقرأ».
(٧) هو ما يحْتَاج الى أمرين:
أحدهمَا: الصِّلَة؛ وَهِي وَاحِد من أَرْبَعَة أُمُور: شروط الموصول الاسمي
١ ـ الْجُمْلَة ـ وَشَرطهَا: أن تكون **خبرية**؛ أي: مُحْتَملَة للصدق وَالْكذب، تَقول: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ وَالَّذِي أبوهُ قَائِم، وَلَا يجوز: جَاءَ الَّذِي هَل قَامَ أو الَّذِي لَا تضربه.
٢ ـ **الظّرْف**.
٣ ـ **الْجَار وَالْمَجْرُور**، وشرطهما: أن يَكُونَا تامّين، وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩].
٤ ـ **الْوَصْف الصَّرِيح**، وَهَذَا يكون صلَة للألف وَاللَّام خَاصَّة نَحْو: الضَّارِب والمضروب.
وَالْأَمرُ الثَّانِي: الضَّمِير الْعَائِد من الصِّلَة إِلَى الْمَوْصُول، نَحْو: جَاءَ الَّذِي قَامَ أبوهُ.
وَشَرطه: أن يكون مطابقًا للموصول فِي الْإِفْرَاد والتذكير وفروعهما، وَقد يخلفه الظَّاهِر. «شذور الذهب» (ص١٧٤)، «التتمة القيمة» (ص٢٠٠).
(٨) (م) لا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ المفردُ؛ **حقيقةً**، كَمَا تقولُ: زَيْدٌ الَّذِي يَزُورُنَا رجلٌ كريمٌ، وَأنْ يَكُونَ **حُكْمًا**، كَمَا تقولُ: الفريقُ الَّذِي أكونُ فيه فريقٌ مُخْلِصٌ نافعٌ، كَمَا أنَّهُ لا فرقَ بينَ أنْ يَكُونَ عاقلًا كَمَا مَثَّلْنَا، وَإِنْ يَكُونَ غيرَ عاقلٍ كَمَا تقولُ: اليومُ الَّذِي سَافَرْتُ فيه كَانَ يومًا ممطرًا (م).
(٩) (**فالذي**): يكتب هو وجمعه و(**التي**)؛ بلام واحدة لكثرة استعمالها، و(**اللذين**، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

و(التي) للمؤنَّثةِ(١)(٢).

= واللتين) مثنى بلامين ـ على الأصل في كل ما أوله لام حلي بـ(أل)، وللفرق بينه وبين الجمع نصبًا وجرًّا، وحمل الرفع عليهما، ولم يعكس لسبق المثنى؛ فاستحق الأصل، و(أل) في الجميع زائدة لا مُعَرِّفة؛ لأن تعريفها بالصلة، وحذفها من الجميع لغة، وكذا حذف نون الجمع. وخرج عليها كالذي خاضوا في قول: ونون المثنى لبني الحارث كقوله:

أَبَـنِـي كُـلَـيْـبٍ إن عـمَّـيَّ الـلَّـذا ... قَـتَـلا الـمُـلـوكَ، وفـكَّـكـا الأغْـلالا

والحاصل: أن الذين الجمع، إما بالنون مع (أل)، أو حذفها، أو: بحذف النون مع (أل)، والرابعة: رفعه بالواو والمثنى، إما بتخفيف النون مع أل وحذفها، أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضًا. وأما (الذي والتي) فتخذف ياؤهما مع أل مع إسكان ما قبلها، أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها، وتشد مكسورة ومضمومة مع (أل) ففيهما ست لغات. من «الخضري» (١/ ٧١).

وعبارة «التصريح» (١/ ١٣١): «ولك في ياءي (الذي والتي) وجهان: الإثبات والحذف، فعلى الإثبات: تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وأما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكنًا، فهذه الخمس لغات في (الذي والتي)».

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٢): «أصلُ (الَّذي): (لَذ)، كـ(عَم) و(شَج)، فاللامُ فاءُ الكلمة، والذال عينها، والياء لامها. هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون: الأصل في (الَّذي) الذال وحدَها، وما عداها زائدٌ، فأصلُ (الَّذِي) كأصلِ (هذَا). و(هذا) عندهم أصلُه الذال وحدها، فجَوْهَرُهما واحدٌ، وإنما يفترقان بحسبِ ما يلحَقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنيَيْهما».

(١) في (م): «للمفردة المؤنثة».

(٢) من حَيَوان وغيره، تقول: (جاءَتني المرأةُ التي تعرفُها)، و(رأيتُ الناقة التي عندك)، و(غُنِيتُ بالشجرة التي حَمْلُها طيّبٌ)، والكلامُ فيها كما الكلامُ في (الذِي). والألفُ واللام فيها زائدة ـ كما كانت في (الذِي)؛ لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف. وهي ثُلاثيةٌ، الاسمُ: اللامُ والتاء والياء؛ لأنه المَوجود، والذي عليه اللفظُ، وقال الكوفيون: هي منقولة من (تَا) في الإشارة، وأصلُ (تَا) عندهم التاءُ وحدَها، والكلامُ عليها كالكلام في (الذي). وفيها أربعُ لغات كلغاتِ (الَّذي). يقولون: (الَّتِي) بإسكان الياء، واللَّتِ بالكسر، واللَّتْ بالسكون، واللَّتِيُّ بالتشديد. والكلامُ عليها كالكلام على (الذِي). «شرح المفصل» (٢/ ٣٧٦).

فإنْ ثَنَّيْتَ[١]: أَسْقَطْتَ الياءَ[٢]، وأَتَيْتَ مكانَها بالألفِ في حالةِ الرفعِ، نحوُ: (اللذانِ واللتانِ)، وبالياءِ في حالَةِ[٣] الجرِّ والنصبِ، فتقولُ: (اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ)، وإنْ شِئْتَ شَدَّدْتَ النونَ عِوَضًا عن

---

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٥): «واعلمْ أن جميعَ هذه الأسماء المُبهَمة، نحو: (الَّذي)، و(التي)، وأسماءِ الإشارة، ونحوِها ممَّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصح تثنيتُه. فالتثنية فيه إنما هي صيغة موضوعةٌ للتثنية. لأن التثنية إنما تكون في النكرات، نحوِ قولك: (رجل)، و(رجلان)، و(فرسٌ) و(فرسان). فأمّا (زيدٌ)، و(عمرٌو)، و(زيدان)، و(عمران)، فإنك لم تُثنه إلَّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريفِ العَلَمية، حتى صار شائعًا كـ(رجلٍ) و(فرسٍ). وإنما كان كذلك من قِبَل أن المعرفة لا يصح تثنيتُها؛ لأن حد المعرفة ما خص الواحدَ من جنسه، ولم يَشِع في أُمته. وإذا ثُني، فقد شُورِكَ في اسمه، وخرج عن أن يكون معرفة.

وإذا ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيتُها مع بَقاءِ تعريفها: (فما لا يصح تنكيرُه، لا تصح تثنيتُه). ولما كانت هذه الأسماءُ ممّا لا يصح اعتقادُ التنكير فيها، لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنما هي صيغةٌ موضوعة للدلالة على التثنية، إلَّا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الإعراب، لقُربها من الأسماء المتمكنة. وممّا يؤيِّد أنها وَضْعيةٌ حذفُ الياء في التثنية. ولو كانت تثنية صِناعيّة، لَثبت فيها الياءُ، كما تثبت في (عَمٍ)، و(عَمِيانِ).

ومجرى النونِ فيها مجراها في (هذانِ). وكانت مكسورة؛ لأنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية، تقول: (رجلان)، و(فرسان)، بكسر النون، كذلك هٰهنا. ومنهم من يقول: دخلت النونُ في (اللذانِ)، و(اللَّتانِ) عوضًا من الياء المحذوفة، كما كانت في (هذانِ) كذلك. ومنهم من لا يجعلها عوضًا من شيء؛ لأنها صيغةٌ موضوعة للتثنية على ما تقدم».

(٢) أي: ياء المفرد لكونها مع العلامة، ولم يقل: (اللذيان) بتحريك ياء المفرد؛ لكونها مع العلامة كالشجيان؛ لأنها لا حظ لها في الحركة بسبب البناء، ومقتضى ذلك: أنها تثنية حقيقية، فلا يشترط فيها إعراب المفرد ـ كما قيل به، والأصح: اشتراطه، وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى، لا تثنية حقيقية، وحينئذ: فالظاهر بناؤها كالمفرد؛ لأن التثنية التي هي من خواصِّ الأسماء لم توجد؛ حتى تعارض سببهما الافتقاري، وإنما اختلفا مع العامل؛ نظرًا لصورة التثنية، فبنيا على ما يشكل إعرابهما من ألف أو ياء، ومثلهما: ذان وتان، وكذا يقال في (اللذون)؛ على رفعه بالواو. فتدبر. «الخضري» (١/ ٧١).

(٣) في (م): «حالتي».

الياءِ[١] المحذوفةِ فقُلْتَ: (اللذانِّ واللتانِّ)، وقد قُرِئَ: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ)[٢]، ويَجُوزُ التشديدُ أيضًا معَ الياءِ، وهو مذهَبُ الكُوفِيِّينَ، فتقولُ: (اللذيْنّ واللتيْنّ)، وقد قُرِئَ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنّ[٣]) بتشديدِ النونِ[٤].

وهذا التشديدُ يَجُوزُ أيضًا في تثنيةِ (ذا وتَا)[٥]: اسْمَي الإشارةِ، فتقولُ: (ذانِّ وتانِّ)، وكذلك معَ الياءِ فتقولُ: (ذَيْنّ وتَيْنّ)، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ[٦]. والمقصودُ بالتشديدِ: أنْ يكونَ عِوَضًا عن الألفِ المحذوفةِ؛ كما تَقَدَّمَ في (الذي والتي[٧]).

[ص][٩١] جَمْعُ الَّذِي[٨]: (الأُلَى)، ....

(١) مقتضاه: منع تشديد المصغر؛ لرجوع يائه قاله ابن قاسم، قال الخضري (١/ ٧٢): «ولم يعوضوا في (يدين ودمين)؛ لأن الحذف فيهما قبل التثنية لا لها».

(٢) هذه قراءة الإمام ابن كثير. انظر: «السبعة» (ص٢٢٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٨).
وتشديد النون لغة قريش، وتخفيفها لغة الحجاز. انظر: «التذييل» (٣/ ٢٥).

(٣) رسمت في (ص)، (س): «الذين».

(٤) فتلخص: أن في «نون» الموصول ثلاث لغات: الإثبات والحذف والتشديد، وفي نون الإشارة لغتان: الإثبات والتشديد، ولجمع المذكر العاقل كثيرًا أو لغيره؛ أي: لغير العاقل (قليلًا: الألى) على وزن العلى، ويكتب بغير واو. ينظر: «التصريح» (١/ ١٣٢).

(٥) في (ك): «ذوَاتا».

(٦) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٦٦٩ ـ ٦٧٧). (٧) من (م).

(٨) مبتدأ خبره (الألى)، و(الذين) بحذف العاطف. و(مطلقًا) حال من (الذين) أي: بالياء في الرفع وغيره، والمراد: الجمع اللغوي؛ وهو مطلق التعدد؛ لأنهما اسما جمع لا جمعان؛ لأن شرط الجمع إعراب المفرد كالتثنية، ولأن (الألى) لا واحد له من لفظه، و(الذين) أخص من المفرد؛ لاختصاصه بالعقلاء، فلم يجر على سنن الجموع. كذا قيل. وفيه: أن عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلي، فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولًا كجمع نحو: قائم ونائم ـ على قائِمِين ونائِمِين؛ لخصوص العقلاء ـ مع إطلاق المفرد على غيرهم، ولو سلم: لبطل كونه اسم جمع أيضًا ـ كما مر في عالم وعالمين. فالأسلم التعليل الأول، وإن احتمل عليه أنه جمع؛ لم يستوفِ الشروط، فيكون في كلام المصنف تغليب؛ =

[ص][٩١] . . . . (الَّذِينَ[١]) مُطْلَقَا[٢] وبعضُهمْ بالواوِ رَفْعًا نَطَقَا

[٩٢] بـ(اللَّاتِ[٣]، واللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا و(اللَّاءِ) كـ(الَّذِين) نَزْرًا وَقَعَا

[ش] يُقالُ في جمعِ المذكَّرِ: (الأُلَى) مُطلقًا[٤] عاقلًا كانَ أو غيرَه، نحوُ: (جاءَنِي[٥] الأُلَى فَعَلُوا)، وقد يُسْتَعْمَلُ[٦] في جمعِ المؤنَّثِ، وقدِ اجْتَمَعَ[٧] الأمرانِ في قَوْلِهِ[٨]:

= فتأمل، ويكتب (**الألى**) بلا واو للزومه (أل)، فلا يشتبه بـ(إلى) الجارة، بخلاف أولى الإشارية. «الخضري» (١/ ٧٢).

(١) جعلهما معًا جمعًا للذي، وهذا يفهم بظاهره: أنه في الجمعية على حد الزيود والزيدين في جمع زيد، وذلك غير مستقيم، أما (الألي): فهو من غير لفظه فهو كأولى مع ذي اسم جمع له لا جمع حقيقة وهذا متفق عليه، وأما (الذين) فلا يصح أن يطلق عليه أنه جمع للذي إلا على لغة هذيل، على ما في ذلك من الخلاف، وعلى لغة الجمهور: لا يصح فيه ذلك إلا على طريقة أبي الحسن في صاحب وصحب، إن صح أن يقول بذلك قائل؛ فإنه لم ينقل في ذلك عن أبي الحسن شيء، وعلى مذهب الجمهور: هو اسم جمع مطلقًا: كالمخالف في اللفظ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى؛ اللَّهُمَّ إلا أن يقول: إنه جمع جاء مخالفا للجموع، وذلك مغتفر كما اغتفرت مخالفته في التصغير لأبنيه التصغير، ومثل هذا جار في (اللاتي) المذكور بعد هذا، وهو ممكن لكنه بعيد. وقد أشار المؤلف في الشرح إلى الاحتمال.

والجواب: أنه أطلق هذا اللفظ على الاتساع في العبارة، واعتبار المعنى؛ مع قطع النظر عن اصطلاح النحوي، والأمر في هذا قريب. «المقاصد الشافية» (١/ ٤٣٩).

(٢) يعني: في الأحوال كلها: من رفع أو نصب أو جر؛ يعني: أن هذا الجمع يقع هكذا بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف الحكم فيه كما يختلف في المجموع حقيقة، فيكون في الرفع بالواو، وبالياء في غيره ودل على أن هذا مراده بالإطلاق. «المقاصد الشافية» (١/ ٤٣٦).

(٣) في (ع): «باللاتي». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) من (م). (٥) في (ك): «جاءنا».

(٦) في (ك): «تستعمل».

(٧) في (ك): «يجتمع». لكنها غير منقوطة.

(٨) لأبي ذُؤَيْبٍ خُوَيْلِدِ بنِ خَالِدٍ الهُذَلِيِّ؛ كما في «شرح أشعار الهذليين» (١/ ٨٨).

٢٦ - وتُبْلِي[(١)] الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى تَرَاهُنَّ [٢٨/و] يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأِ الْقُبْلِ[(٢)(٣)]

فقالَ: (يَسْتَلْئِمُونَ) ثمَّ قالَ: (تَرَاهُنَّ)[(٤)].

ويُقالُ للمذكَّرِ العاقلِ في الجمعِ: (الذين) مُطلقًا؛ أي: [رفعًا ونصبًا وجرًّا][(٥)]، فتقولُ: (جاءني الذين أَكْرَمُوا زيدًا، ورأيتُ الذين [أَكْرَمُوا زيدًا][(٦)]، ومَرَرْتُ بالذينَ [أَكْرَمُوا زيدًا][(٧)]).

---

(١) في (ص): «ونعني».

(٢) رسمت في (س)، (ص)، (ع)، (ح): «القبلي»، بالخط العروضي؛ وهو غير مقيس. نعم، ضبطها في (ع)، (س): بضم القاف، وزاد في (ع): تشديد الباء. وصحّفها في (ك): «القتلى»!

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ)** وقولُه: **(الأُلَى تَرَاهُنَّ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ لفظَ الأُلَى فِي المرَّةِ الأُولَى فِي جَمْعِ المذكَّرِ العاقلِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ فِي المرَّةِ الثانيةِ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ غيرِ العاقلِ؛ لأنَّ المرادَ بـ**(الأُلَى تَرَاهُنَّ...)** إلخ، الخيلُ، والدليلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا هَذَا الاستعمالَ: ضميرُ جماعةِ الذكورِ فِي **(يَسْتَلْئِمُونَ)** وَهوَ الواوُ، وضميرُ جماعةِ الإناثِ فِي **(تَرَاهُنَّ)** وَهوَ (هُنَّ).

ومِن استعمالِ (الأُلَى) فِي جَمْعِ الإناثِ العاقلاتِ قولُ مَجْنُونِ بَنِي عَامِرٍ:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقولُ الآخَرِ:

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

وهذا البيتُ يَقَعُ فِي بعضِ نُسَخِ الشَّرْحِ، ولا يَقَعُ فِي أَكْثَرِها؛ ولهذا أَثْبَتْنَاهُ، ولم نَشْرَحْهُ، ومِن استعمالِهِ فِي جَمْعِ الذكورِ العقلاءِ قولُ الشاعرِ:

فَإِنَّ الأُلَى بالطَّفِّ مِن آلِ هَاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

ومِن استعمالِهِ فِي الذكورِ غيرِ العقلاءِ - وَإِنْ كَانَ قد أَعادَ الضميرَ عليه كَمَا يُعِيدُهُ عَلَى جَمْعِ المُؤَنَّثَاتِ - قولُ الآخَرِ:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا، وَالزَّمَانُ وَرِيقُ (م).

(٤) كتب تحتها في (ع) - بخط آخر: «مؤنث».

(٥) كتب تحت العبارة في (ع) بخط آخر: «كلهم بالياء».

(٦) في (ع)، (م): «أكرموه».

(٧) في (ع)، (م): «أكرموه». وكتب تحتها في (ع) بخط آخر: «أي: زيدًا».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وبعضُ العربِ يَقُولُ: (اللَّذُونَ[١]) في الرفعِ، [والذين[٢] في (النصبِ والجرِّ)[٣]، وهم بَنُو[٤]][٥] هُذَيْلٍ[٦]، [ومنه قولُه[٧]:

٢٧ - نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا][٨][٩]

ويُقالُ في جمعِ المؤنَّثِ: اللاتِ واللاءِ ـ[بلا ياءٍ][١٠][١١]، فتقولُ: (جَاءَنِي اللاتِ فَعَلْنَ، واللاءِ فَعَلْنَ)، ويَجُوزُ إثباتُ الياءِ[١٢]؛ فتقولُ: (اللَّاتِي واللَّائِي).

وقد وَرَدَ (اللاءِ) بمعنَى الذين[١٣]؛ قالَ الشاعرُ[١٤]:

٢٨ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ   عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[١٥][١٦]

---

(١) في (س)، (ح): «اللذون».

(٢) في (ك): «واللذين».

(٣) في (ك): «الجر والنصب».

(٤) في (ص): «بنوا».

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ح).

(٦) ويكتب على هذه اللغة بلامين؛ لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه (أل)، ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة، والظاهر عليها: أنه مبني على فتح النون لا على الياء. فتأمل. «الخضري» (١/ ٧٢).

(٧) هو رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ في «ديوانه» ـ كما في مجموع أشعار العرب (ص١٧٢).

(٨) ما بين المعكوفين من (م).

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الَّذُونَ**)؛ حَيْثُ جاءَ بِهِ بالواوِ فِي حالةِ الرفعِ، كَمَا لو كَانَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، وبعضُ العلماءِ قدِ اغْتَرَّ بِمَجِيءِ (الذونَ) فِي حالةِ الرفعِ، ومجيءِ (الذين) فِي حالَتَيِ النصبِ والجرِّ؛ فزَعَمَ أن هذه الكَلِمَةَ مُعْرَبَةٌ، وأنها جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ حقيقةً، وَذَلِكَ بِمَعْزِلٍ عن الصوابِ، والصحيحُ: أنَّهُ مبنيٌّ؛ جِيءَ بِهِ عَلَى صورةِ المُعْرَبِ، والظاهرُ: أَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى الواوِ إنْ كَانَ بالواوِ، وَعَلَى الياءِ إنْ كَانَ بالياءِ (م).

(١٠) ليس في (ص)، والعبارة في (م): «بحذف الياء».

(١١) اجتزاءً؛ أي: استغناءً عنها بالكسرة.

(١٢) في (ك): «التاء».

(١٣) كتب في حاشية (ع): «في الشعر»، وصحَّح عليها.

(١٤) البيت ذكره العيني في «المقاصد» (١/ ٣٩٣)، ثم قال: «قائله هو رجل من بني سليم؛ أنشده الفراء».

(١٥) أي: ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدًا لنا ـ بأكثر امتنانًا علينا من الممدوح، فأوقع اللائي للمذكر بدليل: (**مهدوا**)، وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول. «الخضري» (١/ ٧٣).

(١٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**اللَّاءِ**)؛ حَيْثُ أَطْلَقَه عَلَى جماعةِ الذكورِ، فجاءَ بِهِ وصفًا لآباء. =

[كما قد تَجِيءُ (الأُلَى) بمعنى اللاءِ؛ كقولِه(١):

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ ... فكلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا](٢)

[ص][٩٣] و(مَن، ومَا، وأَلْ) تُسَاوِي ما ذُكِرْ ... وهكذا (ذُو) عندَ طَيِّئٍ شُهِرْ

[٩٤] وكـ(الَّتي) أيضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ) ... ومَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

[ش] أشارَ بقولِهِ: (تُسَاوِي مَا ذُكِرْ) إلى أنَّ (مَن وما) والألفَ واللامَ - تكونُ(٣) بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ [والمؤنَّثِ المفردِ](٤)، والمثنَّى والمجموعِ، فتقولُ: جاءني مَن قامَ، ومَن قامَتْ، ومَن قاما، ومَن (قامَتَا، ومَن قَامُوا)(٥)، ومَن قُمْنَ، وأَعْجَبَنِي ما رُكِبَ(٦)، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا(٧)، وما (رُكِبَتَا، وما رُكِبُوا)(٨)، وما رُكِبْنَ، وجَاءَنِي القائمُ والقائمةُ والقائمانِ والقائمتانِ والقائمونَ والقائماتُ.

وأكثرُ ما [٢٨/ظ] تُسْتَعْمَلُ(٩) (ما)(١٠)(١١) في غيرِ العاقلِ، وقدْ

= وقد استعمَلوا (الأُلَاءِ) اسمًا موصولًا. وأصلُه اسمُ إشارةٍ، وأطلَقُوه عَلَى جَمْعِ الذكورِ؛ كَمَا فِي قولِ خَلَفِ بنِ حَازِمٍ:

إِلَى النَّفَرِ الْبِيضِ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ ... صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقولِ كُثَيِّرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ؛ المشهورِ بِكُثَيِّرِ عَزَّةَ:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا (م)

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/٤١٩): «أنشده ولد الناظم؛ ولم يعزه إلى أحد، وكذا أنشده والده؛ ولم يبيّن قائله، ولم أقف على اسم قائله».

(٢) ما بين المعكوفين من (م). (٣) في (س): «يكون».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٥) في (ص): «قاموا، ومن قامتا»؛ على الإبدال.

(٦) ضبطها في (ع) بضم الراء وكسر الكاف، وكذا ما بعدها.

(٧) في (ك): «ركبنا». (٨) في (ص): «ركبوا وما ركبتا».

(٩) في (س): «يستعمل». (١٠) ليس في (ح)، (ك).

(١١) (مَا) موصولة بمعنى (الذي)، تحتاج من الصلة إلى مثلِ ما تحتاج وهي مبنيةٌ: من أنها هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ، فكانت كبعضِ الاسم. وهي: تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتٍ من يعقل. قال الله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ۝٢٠﴾ =

تُسْتَعْمَلُ في العاقلِ[١]، ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾[٢] [النساء: ٣]، وقولُه[٣]: (سُبحانَ ما [سَخَّرَكُنَّ لنا)[٤]][٥]، و[٦](سبحانَ ما يُسَبِّحُ الرعدُ بحَمْدِهِ)[٧].

و(مَن) بالعكسِ، فأكثرُ ما تُسْتَعْمَلُ في العاقلِ، وقد تُسْتَعْمَلُ في غيرِه[٨]؛ ....

(صد) عكس (ما)

= [الحج: ٢٠]؛ أي: يُذاب ما في بطونهم وجلودُهم وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣]، فأوقع (مَا) على ما كانوا يعبدون من الأصنام. وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

(١) (م) تُسْتَعْمَلُ (ما) فِي العاقلِ فِي ثلاثةِ مواضِعَ:
الأَوَّلُ: أنْ يَخْتَلِطَ العاقلُ معَ غيرِ العاقلِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١]، فإنَّ (ما) يَتَناوَلُ مَا فيهما من إنسٍ ومَلَكٍ وجِنٍّ وحَيَوانٍ وجَمادٍ؛ بدليل قولِه: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].
والمَوْضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ أَمْرُه مُبْهَمًا عَلَى المتكلِّم، كقولِكَ وقدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِن بَعِيدٍ: انْظُرْ مَا ظَهَرَ لي. وليسَ مِنه قولُه تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ لأنَّ إبهامَ ذُكُورتِه وأُنُوثتِه لا يُخْرِجُه عن العقلِ؛ بل استعمالُ (ما) هنا فِي مَا لا يَعْقِلُ؛ لأنَّ الحملَ مُلْحَقٌ بالجمادِ.
والموضِعُ الثالثُ: أنْ يَكُونَ المرادُ صفاتِ مَن يَعْقِلُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وهذا الموضِعُ هو الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ بالمثالِ الأوَّلِ مِن غَيْرِ بَيَانٍ (م).

مواضع استعمال (ما) من العاقل

(٢) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ع).
(٣) أي: قول العربي. والعبارة في (م): «وقولهم».
(٤) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بحق من».
(٥) العبارة في (ص): «سخر لنا هذا». (٦) في (ك): «وقوله».
(٧) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بحق من».
(٨) (م) تُسْتَعْمَلُ (مَن) فِي غيرِ العاقلِ فِي ثلاثةِ مواضِعَ:
الأَوَّلُ: أنْ يَقْتَرِنَ غيرُ العاقلِ معَ مَن يَعْقِلُ فِي عموم فَصْلٍ بمِن الجارَّة، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، ومَن المستعملةُ فيما لا يَعْقِلُ مجازٌ مُرسَلٌ عِلاقتُه المجاورةُ فِي هَذَا الموضِعِ. =

مواضع استعمال (من) فى غير العاقل

كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ[1] (يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[2]) [النور: ٤٥]، [(ومنه قولُ الشاعر)[3][4]:

٢٩ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي ... فقُلْتُ ومِثْلِي بالبكاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَن قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟][5][6]

= والمَوْضِعُ الثاني: أنْ يُشَبَّهَ غيرُ العاقلِ بالعاقلِ فيُسْتَعَارَ له لفظُه، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ الشاعرِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وهو الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ المؤلِّفُ فيما يلي، وسَنَذْكُرُ معَه نظائرَه، واستعمالُ (مَن) فيما لا يَعْقِلُ حينَئذٍ استعارةٌ؛ لأنَّ العِلاقةَ المُشابهةُ.

والمَوْضِعُ الثالثُ: أنْ يَخْتلِطَ مَن يَعْقِلُ بما لا يَعْقِلُ، نحوُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ولله يسجد من في السماوات ومن في الأرض﴾ [الرعد: ١٥]، واستعمالُ (مَن) فيما لا يَعْقِلُ ـ فِي هَذَا الموضعِ ـ من بابِ التغليبِ، واعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ تغليبُ مَن يَعْقِلُ عَلَى مَا لا يَعْقِلُ، وقد يُغَلَّبُ مَا لا يَعْقِلُ عَلَى مَن يَعْقِلُ لِنُكْتَةٍ، وهذه النُّكَتُ تَخْتَلِفُ باختلافِ الأحوالِ والمقاماتِ (م).

(١) كتب في حاشية (ع) أنها في نسخة: «رجلين».
(٢) من (م).
(٣) في (ك): «وقوله».
(٤) هو مجنون ليلى في «ديوانه» (ص١٣٧).
(٥) ما بين المعكوفين من (م)، وكُتب البيتان في حاشية (ك)، وبعدها علامة التصحيح. واقتصر في حاشية (ع) على البيت الثاني ـ مصححًا.
(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَسِرْبَ الْقَطَا) وقولُه: (مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ)، والنداءُ معناه: طَلَبُ إقبالِ مَن تُنَادِيهِ عليك، ولا يُتَصَوَّرُ أنْ تَطْلُبَ الإقبالَ إلا مِن العاقلِ الَّذِي يَفْهَمُ الطلبَ ويَفْهَمُ الإقبالَ، أو: الَّذِي تَجْعَلُه بمنزلةِ مَن يَفْهَمُ الطلبَ ويَفْهَمُ الإقبالَ. فلَمَّا تَقَدَّمَ بندائِه: اسْتَسَاغَ أنْ يُطْلِقَ عليه اللفظَ الَّذِي لا يُسْتَعْمَلُ بحسَبِ وضعِه إلا فِي العقلاءِ، وقد تَمَادَى فِي معاملتِه معاملةَ ذَوِي العقلِ، فاسْتَفْهَمَ منه طالبًا أنْ يُعِيرَه جَنَاحَهُ، والاستفهامُ وطَلَبُ الإعارةِ: إنما يُتَصَوَّرُ تَوْجِيهُهما إِلَى العقلاءِ.
ومثلُ ذلك قولُ امرئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:
أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَن كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي (م)

Black plate (247,1)

وأمَّا الألفُ واللامُ فتكونُ للعاقلِ ولغيرِه[(١)(٢)]، نحوُ: (جَاءَنِي

---

(١) في (س)، (ح): «وغيره».

(٢) (أل): تكون موصولة؛ أي: بمعنَى (الذي) في الصفة نحوَ: اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: (هذا الضاربُ زيدًا)، والمراد: الَّذي ضرب زيدًا، و(هذا المضروبُ) والمراد: الذي ضُرب، أو يُضرَب. وذلك: أنهم أرادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل، فلمَّا لم يُمكِن ذلك لتَنافِيهما في التعريف والتنكير: توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنَى (الَّذي)، بأن نَوَوْا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا (الذي) بها، إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم، حوَّلوا لفظَ الفعل إلى لفظ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل.

فإذا قلت: (الضاربُ)، فالألفُ واللام اسم في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعل في صورة الاسم. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (هٰذا ضاربُ زيدًا أمسِ)، فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه ألبتةَ؟ ويجوز أن تقول: (هذا الضاربُ زيدًا أمس)، فتُعمِلُه؛ لأنّك تنوي بـ(الضارب) الذي ضَرَبَ. ومتى لم تَنوِ بالألف واللام (الذي)، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه، وصار كسائرِ الأسماء، ويؤيد ما ذكرناه: أن الشاعر قد يُضطرّ، فيُدخِل الألف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقُله إلى اسم الفاعل، وما أقَلَّه! قال الشاعر:

فيُستَخْرَجُ اليَربُوعُ من نافِقائه ... ومن جُحرِهِ ذِي الشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

وقال الآخر:

يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ... إلى رَبهِ صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

والمراد: الذي يتقصعُ، والذي يُجدَّع.

[اختلافهم في اللام]:

وقد اختُلف في هذه اللام، فذهب **قومٌ**: إلى أنّها حرف وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسمية، ولذلك أُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ (الذي) بغيرِ صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِم على موضعها بالإعراب الذي يستحِقه (الذي).

وذهب **قومٌ** إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك: بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى (الذي) من صلتها. والصوابُ الأول: أنها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. **ولا خلافَ أنه لا موضعَ لها من الإعراب،** ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: (جاءني الضاربُ)، يكون موضعُها رفعًا بأنها فاعلٌ، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل =

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

الألف واللام

اختلاف النحاة في لام (ال).

القائمُ والمركوبُ)، واخْتُلِفَ فيها؛ فذَهَبَ قومٌ إلى أنها اسمٌ موصولٌ[١]، وهو الصحيحُ، وقيلَ: إنها حرفٌ موصولٌ[٢]. وقيلَ: إنها[٣] حرفُ تعريفٍ[٤] ....

= الواحد فاعلان من غيرِ تثنية، أو عطفٍ: الألفُ واللام، واسمُ الفاعل. وإذا قلت: (ضَرَبتُ الكاتبَ)، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأن هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد. وإذا قلت: (مررت بالضارب)، يكون لحرفِ الجرّ مجروران، وذلك مُحال. وأما قولهم: إنه يعود إليها الضميرُ من الصفة، فلا تقول: إن الضمير يعود إلى نفس الألف واللام؛ بل تقول: إنّه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنك إذا قلت: (مررت بالضارب)، فتقديرُه: (مررت بالرجل الضارب)، فالضميرُ يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكمِ المنطوق به، وتارة تقول: إنه يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو (الذِي). «شرح المفصل» (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(١) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «بمعنى الذي».

(٢) وهو قول الشلوبين فقال ـ كما في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٣): «الدليل على أن الألف واللام حرف: قولك: جاء القائم؛ فلو كانت اسمًا: لكانت فاعلًا، واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول».

قال الناظم: «والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذي المضي؛ فلم يبق إلا كونها اسمًا موصولًا؛ إذ لا ثالث.

والجواب عن قول الشلوبين: أن يقال: مقتضى الدليل: أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه؛ لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل. فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل».

(٣) ليس في (ع).

(٤) وهو قول المازني: أنها للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وضعفه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٠) لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا؛ بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف. =

مذهب الشلوبين من (ال)

(ال) حرف تعريف عند المازني

ولَيْسَتْ مِن الموصوليَّةِ[1] في شيءٍ.

وأمَّا (مَن) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ فاسمانِ اتِّفَاقًا[2][3]، ....

= الثاني: أن الألف واللام لو كانت المعرفة ـ لكان لحاقها اسم الفاعل؛ قادحًا في صحة عمله؛ مع كونه بمعنى الحال والاستقبال.

والأمر بخلاف ذلك: فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضي المعنى؛ فعلم من ذلك: أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل؛ ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٢ ـ ٣]. ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الأحزاب: ١٨].

ونقل عن المازني أنه يقول: بأنها حرف موصول، قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/ ٦٥): «والّذي حكاه المصنّف عن المازنيّ هو الّذي حكي أنّه مذهب الأخفش. والمحكيّ عن المازنيّ أن أل موصول حرفيّ قال: والجمع بين الحكايتين أنّ أل معرّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازنيّ. إلا أنّ مذهب المازني هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي معرّفة وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التّعريف واختصّ مذهب المازني بالوصل».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٨٧): «ولم يظهر لي فائدة من هذه التفرقة، أعني فائدة معنوية؛ غايته أنه ذكر تفرقة في العبارة والتفرقة في العبارة معلومة من حكاية المذهبين أولًا».

(١) في (س)، (ح)، (ع): «الموصولة»، وضرب عليها ـ في (ع) ـ وكتب في الحاشية بنفس الخط كالمثبت، وبعدها: «صح».

(٢) في (ص): «باتفاق».

(٣) (مَنْ) هي بمعنَى (الذي)، وتحتاج من الصلة إلى مثلِ ما احتاجت إليه (الذي)، إلَّا أنّها لا تكون إلَّا لذَواتِ مَن يعقِل، وهي اسم بدليلِ أنّها تكون فاعلة، نحوَ قولك: (جاءني من قام)، فموضعُ (مَنْ) رفعٌ بأنه فاعل، ومفعولة، نحوَ: (رأيت مَن عندك)، فيكون موضعُها نصبًا بأنه مفعول به كما تكون الأسماءُ كذلك. ولا بد لها من ضمير يعود إليها، وذلك من خصائص الأسماء.

ويدخل عليها حروفُ الجرّ، نحوَ قولك: (مررت بِمَنْ عندك). قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وهي مبنية كما كانت (الَذِي) كذلك؛ لأنّ ما بعدها من الصلة من تمامها، فهي بمنزلةِ بعض الاسم، وبعضُ الاسم مبني لا =

العربية (مى) والذي

وأمّا (ما)[(١)] المصدريَّةُ: فالصحيحُ أنها حرفٌ[(٢)]، وذَهَبَ الأخفشُ ـ إلى أنها اسمٌ[(٣)(٤)].

ولغةُ طَيِّئٍ: استعمالُ (ذو) موصولةً[(٥)]، وتكونُ للعاقلِ وغيرِه[(٦)]، وأشهرُ لغاتِهم فيها أنها[(٧)] تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، [مُفردًا و[(٨)] مثنًى

أشهر اللغات في (ذو) الطائية

= يستحِق الإعرابَ، وذلك نحوُ قولك: (جاءني مَن عندك)؛ أي: الذي عندك. قال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]، إلَّا أنها تُفارِق (الذي) في أنها لا توصف كما توصف (الذي)، ولا يوصَف بها كما يوصف بـ(الذي). ألا تراك تقول: (جاءني زيد الذي قام)، و(جاءني الذي قام الظريف)، فتصف (الذي)، وتصف بها، ولا تفعل ذلك في (مَن)؛ لخروجها عن شَبَهِ الأسماء المتمكّنة، وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها. ألا ترى أنّها على حرفَيْن، والأسماءُ الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثةِ أحرف. فلمّا بعُدتْ من الظاهر، لم توصَف، ولم يوصَف بها. وليس كذلك (الذي) فإنها على ثلاثة أحرف، إذ أصلُها (لَذِ)، مثلُ: (عَم) و(شَج). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦١).

(١) ليس في (ك).

(٢) وهو مذهب سيبويه ـ كما في «الكتاب» (٣/ ٣).

(٣) أي: واقعة على الحدث مقدرٌ عائدها؛ فمعنى أعجبني ما قمت: أعجبني القيام الذي قمته. «الصبان» (١/ ١٥٢).

(٤) ذكر ابن السرَّاج «الأصول» (٢/ ١١٢): أن مذهب الأخفش أنّ (ما) اسم. لكنه ذكر في «معاني القرآن» (ص٤٠ ـ ٤٣، ١٠٢): ما يدل على أنها حرف.

(٥) (ذُو) طَيِّئ تقول: (هذا ذُو قال ذاك)، يريدون: الذِي قال ذاك. وهي (ذُو) التي بمعنَى (صاحِب)، نقلوها إلى معنَى (الذِي)، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصَل بها (الذي)، وبنوها: لاحتياجها إلى ما بعدها ـ كما كانت (الذي) مبنية، فقالوا: (هذا زيدٌ ذُو قام)، و(رأيت زيدًا ذو قام)، و(مررت بزيدِ ذو قام أبوه)، فيكون في حال الرفع والنصب والجرّ بالواو. وهذه الواوُ عينُ الكلمة، وليست علامةَ الرفع. وتقول: (مررت بالمرأة ذو قامت، وبالرجلَيْن ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا)، فيستوي فيه التثنيةُ والجمع والمؤنث. «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٧).

أصل (ذو) طيئ

(٦) في (م): «ولغيره».

(٧) في (ص): «أن».

(٨) في (ص): «أو».

[و(ذَوَيْ وذَوِي)[١] في (النصبِ والجرِّ)[٢]][٣]، وذَوَاتَا[٤] في الرفعِ، و(ذواتَى)[٥] في الجرِّ والنصبِ [٢٩/و]، و(ذَوَاتُ) في الجمعِ[٦]، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ[٧]. وحَكَى الشيخُ بهاءُ الدينِ بنُ النحَّاسِ[٨]: (أن إعرابَها كإعرابِ)[٩] جمعِ المؤنَّثِ السالمِ[١٠].

---

(١) ضبطها في (ع) هكذا.

(٢) في (ك): «الجر والنصب».

(٣) العبارة في (ص)، (ح): «وذوي في الجر والنصب».

(٤) في (ص): «وذاتا».

(٥) في (ص): «وذاتى».

(٦) أي: فيصرفها تصريف ذي ـ بمعنى صاحب ـ مع إعراب جميع تصاريفها حملًا عليها. ومقتضاه: أن **(ذات)** تعرب بالحركات الثلاث؛ وأن يقال في تثنيتها: (ذواتًا وذواتَي) بواو بعد الذال ـ كما في (التي) بمعنى: صاحبة، وأن **(ذوات)** تعرب كجمع المؤنث؛ كـ(التي)؛ بمعنى صواحبات على هذه اللغة. «الخضري» (١/ ٧٥).

(٧) قال الخضري (١/ ٧٥): «اعلم أن الشارح تكلَّمَ، أولًا على **(ذو)**؛ من حيث إفرادها وعدمها، فذكر فيها ثلاث لغات، ثم شرع يتكلم عليها؛ من حيث الإعراب والبناء؛ فهذا كلام مستأنف بيِّن به: أن من يقول (ذوات) بعضهم يبنيها، وهي اللغة الثانية في كلامه، وبعضهم يعربها ـ وهي **الثالثة**. ثم بيَّن أن بناء **(ذو)** المفردة؛ أي: في اللغة الأولى والثانية ـ أشهر من إعرابها بالحروف، وهي اللغة الثالثة. وليس هذا مكررًا؛ مع قوله فيما مر: **(وأشهر لغاتهم...)** إلخ؛ لأن ذلك من حيث لزومها لفظًا واحدًا بقطع النظر عن بنائها، وهذا من حيث البناء والإعراب. نعم، كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا، وهكذا قوله: **(وأما ذات فالفصيح...)** إلخ، وبهذا التقرير: يعلم أنه لا تكرار في كلامه».

(٨) هو شيخ العربية بالديار المصرية الإمام العلامة: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، معروفًا بحل المشكلات، واقتنى كتبًا نفيسة، ولم يتزوج قط، وكانت له أوراد من العبادة. سمع الموفق ابن يعيش وأبا القاسم ابن رواحة وابن خليل والأربلي. وأخذ عنه: أبو حيّان وابن الأثير. له إملاء على كتاب «المقرب» لابن عصفور؛ من أول الكتاب إلى باب الوقف أو نحوه. توفي ٦٩٨هـ. «فوات الوفيات» (٣/ ٢٩٤).

(٩) في (ص)، (ح): «إعرابها إعراب».

(١٠) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٨): «وهو نقل غريب».

مترجمة ابن النحاس

(ذو) الموصول أشهر لغاتها البناء

والأشهرُ[١] في (ذُو) هذه ـ أَعْنِي: الموصولةَ ـ أنْ تكونَ مبنيَّةً[٢]، ومِنهم مَن يُعْرِبُها بالواوِ رَفعًا، (وبالألفِ نصبًا)[٣]، وبالياءِ جرًّا، فيقولُ: (جاءني ذو قامَ، ورَأَيْتُ ذا قامَ، ومَرَرْتُ بذي قامَ)، فتكونُ مثلَ (ذي) بمعنى صاحبٍ، وقد رُوِيَ قولُه[٤]:

فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياءِ[٥]: على الإعرابِ، وبالواوِ: على البناءِ.

الفصيح في (ذات)

وأما (ذاتُ) فالفصيحُ[٦] فيها: أنْ تكونَ مبنيَّةً على الضمِّ؛ رفعًا ونصبًا وجرًّا، مثلَ (ذواتُ)، ومِنهم مَن يُعْرِبُها إعرابَ مُسْلِماتٍ؛ فيَرْفَعُها[٧] بالضمَّةِ، ويَنْصِبُها ويَجُرُّها بالكسرةِ[٨].

---

(١) في (ص): «والأصل».

(٢) الفرق بين (ذُو) التي بمعنَى (الذي) ـ على لغةِ طيِّئ وبين (ذُو) التي بمعنَى صاحب ـ من وجوه:
منها: أن (ذُو) في لغةِ طيئ توصَل بالفعل، ولا يجوز ذلك في (ذُو) التي بمعنى (صاحب).
ومنها: أن (ذُو) في مذهبِ طيئ: لا يوصَف بها إلَّا المعرفةُ، والتي بمعنَى (صاحب): يوصف بها المعرفة والنكرة. إن أضفتَها إلى نكرة، وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة، صارت معرفة، ووصفت بها المعرفة، وليست (ذُو) التي بمعنَى (الذي) كذلك؛ لأنها مُعرَّفةٌ بالصلة على حد تعريفِ (مَن)، و(مَا).
ومنها: أن التي في لغةِ طيئ: لا يجوز فيها (ذَا) ولا (ذِي)، ولا تكون إلَّا بالواو، تقول: (مررت بالرجل ذُو قال)؛ أي: (الذي قال)، و(رأيت الرجلَ ذُو قال)، وليس كذلك التي بمعنَى (صاحب). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٨).

(٣) ليس في (ك).
(٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ك): «تاليًا».

(٦) في (س): «فالصحيح». ذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كذلك.

(٧) في (ك): «فترفعها».

(٨) قال الخضري: «صريحه: أن هذا لـ(ذات) المفردة، وهو أيضًا في «الهمع» (١/ ٣٢٧)؛ على أن الشارح ثقة، فليس لنا أن نقول: لم يقل أحد بذلك، وأما عود =

من الموصول المشترك

[ص] [٩٥] ومِثْلُ (ما)، (ذا) بعدَ (ما) استفهامِ[١] أو (مَن) إذا لم تُلْغَ في الكلامِ

[ش] يعني: أن (ذا) اخْتُصَّتْ مِن بينِ سائرِ أسماءِ الإشارةِ؛ بأنها تُسْتَعْمَلُ موصولةً، وتكونُ مثلَ (ما) في أنها تُسْتَعْمَلُ بلفظٍ واحدٍ[٢]؛ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مُفردًا كانَ أو مُثَنًّى أو مجموعًا، فتقولُ: (مَن ذا عندَكَ) و(ماذا عِندَكَ)، سواءٌ كانَ ما[٣] عندَه مفردًا مذكرًا أو[٤] غيرَه.

شروط استعمال (ذا) موصولة

وشرطُ استعمالِها موصولةً: أنْ تكونَ مسبوقةً بـ(ما) أو (مَن)؛ الاستفهاميتيْنِ، نحوُ: (مَن ذا جاءَكَ، وماذا تفعل[٥])، فـ(مَن) [٢٩/ظ]: اسمُ استفهامٍ وهو مبتدأٌ، و(ذا) موصول[٦]؛ بمعنى الذي، وهو خبرُ (مَن). و(جَاءَكَ)، صلةُ الموصولِ، و[٧] التقديرُ: (مَن الذي جاءَكَ)، وكذلك (ما) مبتدأٌ وذا موصولٌ (بمعنى الذي)[٨]، وهو خبرُ ما، و(فَعَلْتَ)[٩] صِلَتُه، والعائدُ محذوفٌ و[١٠] تقديرُه (ماذا فَعَلْتَهُ[١١])؛ أي: ما الذي فَعَلْتَه[١٢].

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (إذَا لم تُلْغَ في الكلامِ): من أنْ تُجعَلَ (ما) معَ (ذا)، أو (مَن) معَ (ذا) ـ كلمةً واحدةً للاستفهامِ، نحوُ: (ماذا عندَكَ)؛ أي: أيُّ

= الضمير على ذوات ـ فلا يخفى فساده. نعم، يوهم كلامه أن (ذات) لا تنصب بالفتحة أصْلًا، وليس كذلك. بل حكاه أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠٧ ـ ١٠٠٨)» باختصار.

(١) من إضافة الدال للمدلول؛ فهي على معنى (لام) الاختصاص، لا بيانية.
(٢) أي: مبني على سكون الواو في الأحوال كلها، وهي: مراد المتن ـ بقوله: **(وهكذا ذو)**؛ أي: تساوي ما ذكر. «الخضري» (١/ ٧٤).
(٣) في (س): «من».
(٤) في (س)، (ك): «أم».
(٥) في (ص)، (م): «فَعَلْتَ».
(٦) في (م): «موصولة».
(٧) من (م).
(٨) من (م).
(٩) في أصل (ع): «وتفعل»، ثم كتب قبالها في الحاشية: «وفعلته».
(١٠) من (م).
(١١) في أصل (ع): «تفعله». وكتب تحتها بخط آخر كالمثبت تصحيحًا.
(١٢) ليس في (ص)، (ك). وهي في (ع): «تفعله».

شيءٍ عندَكَ، وكذلك (مَن ذا عندَكَ)، فـ(ماذا) مبتدأٌ و(عِندكَ) خبرُه، وكذلك (مَن ذا) مبتدأٌ و(عندَكَ) خبرُه، فـ(ذا) في هذين الموضعيْنِ ـ مُلغاةٌ[(١)]؛

---

(١) وأن لا تكون مشارًا بها. أما إذا قصد بها الإشارة: فأمرها واضح؛ وهو أن يقال: (ماذا)، فـ(ما) استفهام مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبر والاستفهام عنه. وكذا إذا قلت: (من ذا). وهذا كلام تام. ولك أن تنعته وتقول: ماذا الكتاب ومن ذا الرجل.
والمراد بالإلغاء: أن (ذا) تلغى فتجعل مع ما مبتدأ واحدًا فيصيران معًا اسم استفهام.
وذكر الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١٩٧) وغيره ـ معنيين آخرين، فقال: «وقد تكون (ماذا) في غير الاستفهام والإشارة اسمًا واحدًا، بمعنى الذي أو بمعنى شيء؛ يعني: إما أن يجعلا معًا اسمًا موصولًا، أو نكرةً موصوفةً؛ كقول الشاعر:
(دَعى مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيه ... وَلَكِن بالمُغيَّب نَبِّئِيني)
أي: دعي الذي علمت أو دعي شيئًا علمت».
قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٦): «ثم ها هنا ثلاثة أمور:
الأول: أنهم ذكروا في وقوع (ذا) الموصولة بعد (من) الاستفهامية خلافًا لا يعتد به، والدليل على صحة ذلك: قول أعشى ميمون:
(وغريبةٍ تأتي الملوكَ كريمة ... قد قُلْتُها لِيُقالَ مَنْ ذا قالها)
وقول أمية بن أبي عائذ الهذلي:
(ألا إنَّ قلبي لدى الظَّاعنين ... حزينٌ فمن ذا يعزِّي الحزينا)
الأمر الثاني: قد تقدم أن (ذا) ـ تلغى فتركب مع (ما) وتصير الكلمتان واحدة؛ أي: تفيد معنًى واحدًا، ولم يستدل على ذلك إلا بنصب الجواب أو البدل، ولا شكَّ أن هذا الدليل ليس بقاطع؛ لأن المطابقة ليست بواجبة».
وقد استدل على التركيب بثلاثة أشياء:
أحدها: قول العرب: (عن ماذا تسأل) ـ بإثبات ألف (ما)؛ لكونها توسطت. ولا يصح موصولية (ذا)؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الجملة.
الثاني: قول الشاعر:
(يَا خُزْر تغلبَ مَاذَا بالُ نِسْوتِكُم ... لَا يَسْتَفِقن إِلَى الدَّيرين تَحْنانَا)
فلا يصح في ذا أن تكون موصولة؛ لأن العرب لا تقول إلا: ما بالك، ولا تقول: ما الذي بالك.
الثالث: قول الآخر:
وأبلغْ أبا سعدٍ إذا ما لقيتَه ... نذيرًا وماذا ينفعنّ نذير؟ =

معنى إلغاء (ذا)

ما استدل به على التركيب

لأنَّها جُزءُ كَلِمَةٍ؛ لأنَّ المجموعَ: اسم(١) استفهامٍ(٢). (والله أعلم)(٣).

[٩٦] [ص] وكُلُّهَا يَلْزَمُ(٤) بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

[ش] الموصولاتُ كلُّها(٥) - [حرفيَّةً كانَتْ أو اسْمِيَّةً](٦) - يَلْزَمُ أنْ يَقَعَ

صلة الموصول وشروطها

= لأنه لو كانت (ذا) بمعنى الذي - لم يؤكد الفعل بعدها بالنون؛ لأنه موجب. وإذا لم يجعل بمعنى الذي كان الاستفهام مستوليًا على الفعل بعدها؛ فيسوغ توكيده.

قال المصنف: «ويترجّح تركيبه إذا كان بعد ماذا الّذي»؛ كقول ابن الدّمينة:

فماذا الّذي يشفي من الحبّ بعد ما ... تشرّبه بطن الفؤاد وظاهره

قال: «قد يجعل (ذا) في هذا البيت بمعنى الّذي، والّذي بعدها توكيد أو خبر مبتدأ مضمر؛ كقول معاوية رضي الله عنه:

إن الّذين الأولى أدخلتهم نفر ... لولا بوادر إرعاد وإبراق

الأمر الثالث: قالوا: لا يجوز عند البصريين - أن يستعمل اسم إشارة إلا (ذا)، وزعم الكوفيون: أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ [طه]، فـ﴿تِلْكَ﴾ عندهم موصولة و﴿بِيَمِينِكَ﴾ صلة كأنه قيل: وما التي بيمينك يا موسى. ومما تمسكوا به قول الشاعر:

مذهب البصريين والكوفيين في الموصولات

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ ... نَجَوْتِ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

كأنّه قال: والذي تحملين.

وقد أجيب عن ذلك: بأن ﴿بِيَمِينِكَ﴾؛ في موضع نصب على الحال، وكذا **(تحملين وطليق)** - خبر اسم الإشارة».

(١) من (م).

(٢) (م) إذا جَعَلْتَ (ماذا) و(مَن ذا) - كَلِمَتَيْنِ؛ فهما: مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ التي بعدَهما لَا مَحَلَّ لها؛ صِلَةٌ. وإذا جَعَلْتَهُما كَلِمَةً واحدةً - بأن تَجْعَلَ (ذا) زائدةً، أو تَجْعَلَها مُرَكَّبَةً معَ (مَا) أو معَ (مَن) - فإذا قُلْتَ: (ماذا فَعَلْتَ؟) فماذا: اسمُ استفهامٍ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وإذا قُلْتَ: (ماذا عندَكَ؟) فـ(ماذا): اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، و(عندَكَ): ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفِ خبرٍ (م).

إعراب (ماذا) و(من ذا)

(٣) من (ص).

(٤) جعلها في (ع): بالياء والتاء على الوجهين.

(٥) من (م).

(٦) في (ع): «اسمية كانت أو حرفية».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

بعدَها صِلَةٌ[1][2] تُبيِّنُ معناها[3].

ويُشْتَرَطُ في صلةِ الموصولِ الاسميِّ: أنْ يَشْتَمِلَ[4] على ضميرٍ[5] يليق[6] بالموصولِ؛ [إن مفردًا مذكرًا: فمفردٌ مذكرٌ][7]، (وإن غيرَه فغيرُهُ)[8]، نحوُ: (جاءني الذي ضَرَبْتُهُ)، [وكذلك المثنّى والمجموع

شروط صلة الموصول الاسمي

---

(١) متصلة بها، وقد يفصل بينهما بالجملة **القسمية**؛ كقوله:

(ذاكَ الَّذي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مالِكًا ... والحَقُّ يَدفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ)

أو **الندائية**: كقول الفرزدق لذئب رمى إليه من زاده:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وكذا **الاعتراضية**، ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول؛ لأنها كالجزء المتمم له، وأما نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف: ٢٠]؛ فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة (أل)؛ أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين؛ فالظرف الثاني: إما خبر ثان، أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد؛ كعالم من العلماء، أو: للتأسيس، على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين. «الخضري» (١/ ٧٦).

مواضع الفصل بين الموصول والصلة

(٢) أكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمّيها - في «الكتاب» (٢/ ١٠٧) حَشوًا.

سيبويه يسمي جملة الصلة حشوًا

(فالصلَةُ): مصدر كالوَصل من قولك: (وَصَلت الشيءَ وَصلًا وصِلَةً). والمراد: أن الجملة وَصْلٌ له. فأمّا تسميةُ سيبويه لها حَشوًا، فمن معنى الزيادة؛ أي: أنها ليست أصلًا، وإنما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم، ويُوضَح بها معناه. ومنه: (فُلان من حَشوِ بني فُلان)؛ أي: من أَتباعهم، وليس من صَمِيمهم. «شرح المفصل» (٣/ ٢٧٣).

تعريف الصلة

(٣) لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته الرافعة لإبهامه: بتعيين شخصه، أو جنسه؛ إذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها.

(٤) في (م): «تشتمل»، والوجهان سائغان. وغير منقوطة في (ك).

(٥) وقد يخلفه الظاهر سماعًا كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّه أَطْمَعُ

(٦) في (ك)، (م): «لائق».

(٧) العبارة في (ك): «إنْ مُفردًا فمفردٌ، وإنْ مذكَّرًا فمذكَّرٌ». وفي (م): «إنْ كانَ مُفردًا فمفردٌ، وإنْ كانَ مذكَّرًا فمذكَّرٌ».

(٨) في (م): «وإن كانَ غيرَهما فغيرُهما».

نحوُ][١]: (جاءَنِي[٢] اللذانِ ضَرَبْتُهُما والذين ضَرَبْتُهم)، وكذلك المؤنَّثُ فتقولُ[٣]: (جاءَتِ التي ضَرَبْتُها، واللتانِ ضَرَبْتُهُما، واللاتي ضَرَبْتُهُنَّ).

وقد يكونُ الموصولُ؛ لفظُه: (مفردًا مذكَّرًا)[٤]، ومعناهُ: مثنًى [٣٠/و] أو مجموعًا أو غيرَهما، وذلك نحوُ: (مَن وما)؛ إذا قُصِدَ[٥] بهما غيرُ[٦] المفردِ المذكَّرِ[٧]، فيَجُوزُ حينَئذٍ[٨] مراعاةُ اللفظِ ومراعاةُ المعنى، فتقولُ: (أَعْجَبَنِي مَن قامَ ومَن قامَتْ ومَن قاما [ومَن قامتا ومَن قاموا ومَن قُمْنَ)][٩]، على حَسَبِ ما يُعْنَى[١٠] بها. [فإن عنيت بها مؤنثًا أو مثنىً أو مجموعًا: جاز مراعاةُ اللفظِ، فيكون الضمير مفردًا مذكرًا: نحوُ أَعْجَبَنِي مَن قامَ، وجاز مراعاة المعنى، فتقول: من قامت أو قاما أو قاموا أو قمن؛ على حسب ما تعني][١١].

[ص][٩٧] وجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ، كَـ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

[ش] صِلَةُ الموصولِ: لا تكونُ إلا جملةً[١٢] أو شِبْهَ جملةٍ. ونعني بشبهِ

(١) ليس في (ص).
(٢) في (ص): «وجاءني»، وفي (ع): «جاء».
(٣) في (ص)، (م): «تقول». (٤) في (ص): «مفرد مذكر».
(٥) في (م): «قصدت».
(٦) ضبطها في (ع) بالضم، على أن الفعل قبلها مبني للمفعول.
(٧) في (س): «والمذكر».
(٨) وضع مكانها في (ك): «ح» وعليها علامة المد، كأنه يختصرها، وهو صنيعٌ نادر!
(٩) ما بين المعكوفين ليس من (م)، وهي ثابتة بحاشية (ع) تصحيحًا.
(١٠) في (ص)، (ع): «تعنى»، وغير منقوطة في (ك). لكن ضبطها بعض النساخ في (ع) بخط آخر: بضم التاء وسكون العين.
(١١) ما بين المعكوفين من (ع)، وكتب في أولها بالمداد الأحمر: «من نسخة»، وفي آخرها: «إلى»، وهو تدقيق حسن من تلك النسخة.
(١٢) ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابًا، أو سَلبًا. فمثالُ الإيجاب: (الذي قام زيدٌ)، ومثال السلب: (الذي ما قام زيدٌ). وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: (جاءني الذي أبوه قائمٌ)، فـ(الذي) اسمُ موصولٌ، و(أبوه قائم) الصلةُ، =

الجملةِ: (الظرفَ، و[١] الجارَّ والمجرورَ)[٢]. هذا[٣] في غيرِ صِلَةِ[٤] الألفِ واللامِ[٥]، وسيأتي حُكْمُهما.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها: (ثلاثةُ[٦] شروطٍ[٧]:

ما يشترط من الجملة الموصول بها

= والعائدُ الهاء في (أبوه). ومثلُه: (جاءني الذي هو قائم)، فقولُك: (هو قائمٌ) صلة، و(هُوَ) العائدُ إلى الموصول، ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك: (جاءني الذي إنْ تَأْتِه يَأتِك عمرو)، فقولك: (إن تأته يأتك عمرو) صلة، والعائدُ الهاء في (تأته).

واعلمْ؛ أن كل واحد من الشرط والجزاء - جملة فعلية تامة، فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط: ربطهما وجعلهما كجملة واحدة؛ في افتقار كل واحدة من الجملتَيْن إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملةُ الأولى التي هي شرط: بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانية التي هي جزاءٌ: كالخبر. وإذا كان كذلك، فأنتَ بالخيار في إلحاقِ العائد: إن شئت أتيت به في الجملة الأولى، نحوَ ما تقدم من قولك: (جاءني الذي إن تأته يأتك عمرٌو). فالعائدُ الهاء في (تَأتِهِ). وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية، نحوَ قولك: (جاءني الذي إن تُكرِمْ زيدًا يَشْكُرْك)، فالعائدُ المضمر في (يشكرك). فإن جئت بالضمير فيهما، فأحسنُ شيء، نحوَ قولك: (جاءني الذي إن تَزُرْه يُحْسِنْ إليك)، فالعائدُ الأول الهاء المنصوبة في (تزره)، والآخَرُ الضمير المرفوع في (يحسن إليك)، كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحدَه، نحوَ: (جاءني الذي أبوه قائم)، وإن شئت أتيت به مع الخبر وحدَه، نحوَ: (الذي أخوك غلامُه زيد)، وإن شئت أتيت به معهما، نحوَ: (الذي أبوه أخوه زيد)، و(الذي عَمُّه خالُه عمرٌو). «المقتضب» (٣/ ١٩١)، «أصول ابن السرّاج» (٢/ ٢٦٦)، «شرح المفصل» (٢/ ٢٧٢).

الشرط والجزاء جملة فعلية تامة

(١) في (ك): «أو».

(٢) في (ص)، (ح): «الجار والمجرور والظرف».

(٣) في (ع)، (م): «وهذا». (٤) من (م).

(٥) ليس في (ح)، لكن كتبها بخط آخر فوق ما قبلها، وكتب في حاشية (ع) ما نصه: «لأن صلتهما يجئ اسم فاعل أو مفعول».

(٦) في (ص)، (س): «ثلاث».

(٧) بقي شرط رابع - لم يذكره، وهو: أن لا تكون معلومة لكل أحد، نحو: جاء =

أحدُها)[١]: أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً[٢]، الثاني: كَوْنُها[٣] خاليةً من معنَى[٤] التعجُّبِ[٥]، ....

= الذي حاجباه فوق عينيه إلا عند إرادة الاستغراق، وأن تكون معهودة.
قال الخضري (١/ ٧٧): «ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس؛ لأن الخبر قد يجهله المخاطب، فلو عبر به الشارح لكان أولى».

(١) ليس في (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٢) (م) ذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ تكونَ صلةُ الموصولِ جملةً إنشائيَّةً، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بالسماعِ، فمِن ذلك قولُ الفَرَزْدَقِ:

وإِنِّـي لَـراجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي لَعَلِّي - وإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وقولُ جَمِيلِ بُثَيْنَةَ:

وماذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

وزَعَمَ الكِسَائِيُّ أَنَّ جُمْلَةَ **(لَعَلِّي أَزُورُهَا)**؛ مِن لَعَلَّ واسْمِها وخبرِها صلةُ التي، كَمَا زَعَمَ أَنَّ **(ما)** فِي قولِ جَمِيلٍ: **(وماذا)** اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، و**(ذا)** اسمٌ موصولٌ خَبَرُه، وجملةَ عَسَى واسمِها وخبرِها صِلَةٌ.

والجوابُ: أنَّ صِلَةَ (التي) فِي البيتِ الأوَّلِ محذوفةٌ، والتقديرُ: قِبَلَ التي أقولُ فيها لَعَلِّي... إلخ، أو: الصلةُ هِيَ جملةُ أَزُورُها، وخَبَرُ لعلَّ محذوفٌ، و(ماذا) كلُّها فِي البيتِ الثاني اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، وليسَ ثَمَّةَ اسمٌ موصولٌ أصلًا (م).

(٣) في (ص): «أن تكون». (٤) في (ص): «فعل».

(٥) (م) اخْتَلَفَ العلماءُ فِي جملةِ التعجُّبِ: أَخَبَرِيَّةٌ هِيَ أم إنشائيَّةٌ؟
فذَهَبَ قومٌ: إِلَى أنها جملةٌ إنشائيَّةٌ، وهؤلاء جميعًا قالُوا: لا يَجُوزُ أنْ يُوصَلَ بها الاسمُ الموصولُ. وذَهَبَ **فريقٌ**: إِلَى أنها خَبَرِيَّةٌ، وقدِ اخْتَلَفَ هَذَا الفريقُ فِي جوازِ وصلِ الموصولِ بها؛ فقالَ ابنُ خَرُوفٍ: يَجُوزُ. وقالَ الجمهورُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ التعجبَ إنما يُتَكَلَّمُ بِهِ عندَ خَفَاءِ سببِ مَا يُتَعَجَّبُ منه، فَإِنْ ظَهَرَ السببُ بَطَلَ العجبُ، ولا شَكَّ أَنَّ المقصودَ بالصلةِ: إيضاحُ الموصولِ وبيانُه، وكيفَ يُمْكِنُ الإيضاحُ والبيانُ بما هو غيرُ ظاهرٍ فِي نفسِه؟! فلمَّا تَنَافَيَا لم يَصِحَّ رَبْطُ أحدِهما بالآخَرِ.
ويُؤَيِّدُ هَذَا التفصيلَ قولُ الشارحِ فيما بعدُ: **(فلا يجوزُ: جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ، وَإِنْ قُلْنَا: إنها خبريةٌ)**؛ فإنَّ معنى هذه العبارةِ: لا يجوزُ أنْ تكونَ جملةُ التعجُّبِ صلةً إنْ قلنا: إنها إنشائيَّةٌ. وَإنْ قُلنا: إنها خبريةٌ، فلا تَلْتَفِتْ لِمَا قالَه الكاتبون فِي هَذَا المقامِ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا التحقيقَ (م). =

اختلاف النحاة في جملة التعجب

الثالثُ: كَوْنُها غيرَ[1] مُفْتَقِرَةٍ إلى كلامٍ قَبْلَها، [فَاحْتَرَزَ[2] بـ(الخبريَّةِ)][3] من[4] غَيْرِها، [وهي[5] الطلبيَّةُ والإنشائيَّةُ][6]، فلا يَجُوزُ (جاءَنِي الذي أَضْرِبُه)، خِلافًا للكِسائيِّ، ولا (جاءَنِي الذي لَيْتَهُ قائمٌ) خلافًا لهشامٍ، واحْتُرِزَ بـ**(خاليةٍ)**[7] من معنى[8] التعجُّبِ مِن جملةِ التعجُّبِ، فلا يَجُوزُ (جاءَنِي الذي ما أَحْسَنَهُ)، وإنْ قُلْنَا: إنها خَبَرِيَّةٌ[9][10]، واحْتُرِزَ **(بغيرِ مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها)** من نحوِ: (جاء[11] الذي لكِنَّهُ[12] قائمٌ)؛ فإنَّ هذه الجملةَ تَسْتَدْعِي[13] سَبْقَ جملةٍ أُخْرَى، نحوُ: (ما قَعَدَ زيدٌ لكنَّه قائمٌ).

ويُشْتَرَطُ في الظرفِ والجارِّ[14] والمجرورِ: أنْ يَكُونَا تامَّيْنِ [٣٠/ظ]، والمعنيُّ[15] بالتامِّ: أنْ يكونَ (في الوصلِ)[16] به فائدةٌ[17]، نحوُ:

---

(١) ليس في أصل (ع)، لكنه كتبها بنفس الخط في الحاشية؛ تصحيحًا.
(٢) في (ع)، (م): «واحترز».
(٣) في (س): «واحترزنا الخبرية».
(٤) وكتب في حاشية (ع) بالمداد الاحمر: «عن». لكن هل هي نسخة، أم كتبها تصحيحًا؟ ليس هناك ما يدل على شيء.
(٥) في (ع): «وهو». (٦) من (ع)، (م).
(٧) في (ع): «بقوله: خالية». وكأنه ضرب على آخر الكلمة الأولى بالمداد الأحمر.
(٨) في (ص): «فعل».
(٩) كتب تحتها في (ع) بخط آخر: «جملة ما أحسنه».
(١٠) أي: أصالة؛ لأنها الآن إنشائية اتفاقًا، ولذا منعت.
(١١) في (م): «جاءني»، وليس في (ص). (١٢) في (ح): «لاكنه».
(١٣) زاد في حاشية (ع): «إلى»، ووضع عليها علامة نسخة.
(١٤) من (ع)، (م).
(١٥) في نسخةٍ ـ ذكرها في حاشية (ع): «ونعني».
(١٦) في نسخةٍ ـ ذكرها في حاشية (ع): «بالوصل».
(١٧) بأن يكون متعلقه عامًّا، أو خاصًّا؛ بقرينة كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد. فتقول: بل زيد الذي في المسجد فهذا **تام**، أما **الناقص**: فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة ـ كما مثله الشارح هذا؛ هو التحقيق في تفسير التام والناقص. «الخضري» (١/ ٧٧).

ما يشترط في الظرف والجار والمجرور

تفسير التعلق التام والناقص

(جاءَ الذي عِنْدَكَ، أو[١] الذي في الدارِ)، والعاملُ فيهما: فعلٌ[٢] محذوفٌ وُجوبًا[٣]، التقديرُ[٤]: (جاءَ[٥] الذي اسْتَقَرَّ عندَك)، أو[٦] (الذي اسْتَقَرَّ في الدارِ)، فإنْ لم يَكُونا تامَّيْنِ: لم يَجُزِ الوصلُ بهما، فلا تقولُ: (جاءَ[٧] الذي بِكَ)، ولا (جاءَ[٨] الذي اليومَ).

صلة (أل) الموصولة [ص][٩٨] وصفةٌ صريحةٌ صِلَةُ (أَلْ)[٩] وكَوْنُها بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّْ[١٠]

(١) في (م): «و».

(٢) ليس في (ك)، (ح). وكتبها في (س) بين السطرين.

(٣) ولا يتعلق باسمِ فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة.

(٤) في (م): «والتقدير».

(٥) في (س)، (ص): «جاءني».

(٦) في (ص): «و».

(٧) في (س)، (ص): «جاءني».

(٨) ليس في (ص)، (ك).

(٩) قال الخضري (١/٧٨): «واعلم أن صلة (أل) إن كانت وصفًا: فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة، وما في المطول وغيره: من أنه جملة ـ فلعل المراد في معناها، ولا إعراب له ـ كما هو شأن الصلة؛ لأن العامل إنما يتسلط على (أل)، ولكن ينتقل إليه إعرابها عارية ـ كما انتقل إعراب (ألا) و(لا)؛ بمعنى (غير) بعدهما؛ لكونهما بصورة الحرف؛ كجئت بلا زاد، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]».

(١٠) ظاهر إطلاق الناظم: يقتضي جواز وصلها بالمضارع اختيارًا؛ لكن على قلة؛ لأنه قال: **(وكونهما بمعرب الأفعال قل)**. ولم يقل: شذ ولا ندر، ولا ما كان يعطى معنى عدم القياس ـ كما قال: **(وليتي ندرًا)**، **(وليسى قد نظم)**، **(ولاضطرار كبنات الأوبر)**. وعادته: قد استقرت على أن يأتي بلفظ القلة؛ حيث يكون ذلك القليل جائزًا في الكلام، وغيره أحسن منه كقوله: **(وخففت إن فقل العمل)**؛ تنبيهًا على قراءة ابن كثير ونافع [«السبعة» لابن مجاهد (ص٣٣٩)]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وكقوله في تخفيف (أن) المفتوحة **(وقليل ذكر لو)**؛ ونبَّه بذلك على نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ الآية [سبأ: ١٤].

وجميع هذه المواضع مما وقع في الكلام وجاز القياس فيه؛ لكن على ضعف، فهذا الموضع يقتضي أن الوصل بالمضارع جاء في الكلام، ويجوز القياس فيه قليلًا في الكلام، وقد صرَّح بهذا المعنى في «شرح التسهيل» (٣/٩٥) «المقاصد الشافية» (١/٤٨٧ ـ ٤٨٨).

[ش] الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفةِ الصريحةِ(١)، قالَ المصنِّفُ في بعضِ كُتُبِه(٢): وأعني(٣) بالصفةِ الصريحةِ: اسمَ الفاعلِ، نحوَ: (الضاربِ)، و: اسمَ المفعول نحوَ: (المضروبِ)، و: الصفةَ المُشبَّهَةَ، نحوَ: (الحَسَنِ الوجهِ)، فخَرَجَ نحوُ: (القُرَشِيِّ والأفضلِ)(٤)، وفي كونِ الألفِ واللامِ الداخِلتيْنِ(٥) على الصفةِ المشبَّهَةِ موصولةً - خلافٌ، وقدِ اضْطَرَبَ اختيارُ الشيخِ(٦) أبي الحسنِ بنِ عُصْفُورٍ(٧) في هذه المسألةِ فمَرَّةً قالَ: إنها موصولةٌ، ومَرَّةً منَعَ ذلكَ(٨).

---

(١) المراد بالصريحة: الخالصة الوصفية؛ احترازًا مما يوصف به؛ وليس بمشتق نحو: (أسد)، ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب) فـ(أل) في ذلك: حرف تعريف لا موصولة.

(٢) «شرح التسهيل» (٣/ ٦٥)؛ بتصرف. (٣) بدون الواو في (ص).

(٤) (م) أمَّا خُرُوجُ نحوِ: (القُرَشِيِّ)؛ فلأنَّه ليسَ وصفًا، وإنما هو مُؤَوَّلٌ بالوصفِ، فإنَّهم يُؤَوِّلُونَه بالمنسوبِ إِلَى قريشٍ؛ لِيُصَحِّحُوا وُقُوعَه نعتًا، وأمَّا خروجُ نحوِ: (الأَفْضَلِ)؛ فلِعَدَمِ مُشَابَهَتِهِ للفِعْلِ، وخَرَجَ أيْضًا ما سُمِّيَ بِهِ مِن الصفاتِ؛ كالصاحبِ والأَبْطَحِ والأَجْرَعِ (م).

(٥) في (س)، (ص)، (ع): «الداخلين»، ووجها التذكير والتأنيث سائغان. ولو قال فيما بعد: «... موصولًا» لجاز أيضًا.

(٦) ليس في (ص)، (ع).

(٧) انظر: «شرح جمل الزجاجي» (٣/ ٥٥).

(٨) (م) للعلماءِ خلافٌ طويلٌ فِي جوازِ وصلِ (أَلْ) بالصفةِ المُشَبَّهَةِ، فجمهورُهم: عَلَى أنَّ الصفةَ المشبَّهَةَ لا تكونُ صلةً لـ(أَلْ)، فألِ الداخلةُ عَلَى الصفةِ المشبَّهةِ عندَ هؤلاءِ: مُعَرِّفَةٌ لا موصولةٌ؛ والسرُّ فِي ذلك: أنَّ الأَصْلَ فِي الصلاتِ للأفعالِ، والصفةُ المشبَّهةُ بعيدةُ الشَّبَهِ بالفِعْلِ مِن حَيْثُ المعنَى؛ وَذَلِكَ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَى الحدوثِ، والصفةَ المشبَّهَةَ لا تَدُلُّ عليه، وإنما تَدُلُّ عَلَى اللزومِ.
ويُؤَيِّدُ هَذَا: أنهم اشْتَرَطُوا فِي اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعولِ وأمثلةِ المبالغةِ؛ التي تَقَعُ صلةً لأل - أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنها دالًا عَلَى الحدوثِ، ولو دَلَّ أحدُها عَلَى اللزومِ: لم يَصِحَّ أنْ يَكُونَ صلةً لـ(أَلْ)؛ بل تكونُ (أَلِ) الداخلةُ عليه مُعَرِّفَةً، وَذَلِكَ كالمؤمِنِ والفاسقِ والكافرِ والمنافِقِ. =

المراد بالصفة الصريحة

اختلاف النحاة في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وقد شَذَّ وَصْلُ الألفِ واللام بالفعلِ المضارع، وإليه أشارَ بقولِهِ: (وكَوْنُهَا[١] [بمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ[٢]][٣])، ومِنه قولُه[٤][٥]:

٣٠ ـ ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[٦]

وهذا عندَ الجمهورِ[٧]: [مخصوصٌ بالشِّعْر [٣١/و][٨]][٩]، وزَعَمَ المُصَنِّفُ[١٠] ....

= وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ تكونَ الصفةُ المشبَّهَةُ صِلَةً لـ(أل)؛ لأَنَّها أَشْبَهَتِ الفعلَ من حَيْثُ العملُ ـ وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي المعنى ـ أَفَلَسْتَ تَرَى أنها ترفَعُ الضميرَ المُسْتَتِرَ، والضميرَ البارزَ، والاسمَ الظاهرَ، كَمَا يَرْفَعُها الفعلُ جميعًا؟ وأَجْمَعُوا عَلَى أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَكُونُ صِلَةً لـ(أل)؛ لأَنَّه لم يُشْبِهِ الفعلَ؛ لا من حَيْثُ المعنى، ولا مِن حَيْثُ العملُ:

أمَّا عدمُ مُشَابَهَتِهِ الفعلَ مِن حَيْثُ المعنى: فلأنَّه يَدُلُّ عَلَى الاشتراكِ معَ الزيادةِ، والفعلُ يَدُلُّ عَلَى الحدوثِ.

وأما عدمُ شَبَهِهِ بالفِعْلِ من حَيْثُ العملُ: فلأنَّ الفعلَ يَرْفَعُ الضميرَ المُسْتَتِرَ والبارزَ، ويَرْفَعُ الاسمَ الظاهرَ، أمَّا أفعلُ التفضيلِ: فلا يَرْفَعُ باطِّرادٍ إلا الضميرَ المُسْتَتِرَ، ويَرْفَعُ الاسمَ الظاهرَ فِي مسألةٍ واحدةٍ؛ هِيَ المعروفةُ بمسألةِ الكُحْلِ (م).

(١) ليس في (ص).
(٢) ليس في (ص).
(٣) ليس في (ع)، وألحقها بالحاشية مصححًا.
(٤) في حاشية (ع) بالمداد الأحمر: «أي: الفرزدق».
(٥) غالب من ذكر هذا البيت نسبه للفَرَزْدَق، ولم أجده في «ديوانه».
(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (التُرْضَى حُكُومَتُهُ)؛ حَيْثُ أتَى بصلةِ (أل) جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ. ومثلُه قولُ ذِي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ:

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِن نَافِقَائِهِ ... ومِن جُحْرِهِ بالشيخةِ الْيَتَقَصَّعُ (م)

(٧) في (م): «جمهور البصريين».
(٨) انظر: الإنصاف (٢/ ٧٢٢).
(٩) في (ك): «مختص بالفعل».
(١٠) في «شرح التسهيل» (١/ ٢٠٣).

قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٦٩): «ولا خلاف أنّ وصل (أل) بالمضارع ـ لا يختصُّ بالشِّعر». قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٢/ ٦٩٠): فيكون وصل أل =

وصل (أل) بالمضارع اضطراريٌّ

Black plate (265,1)

[في غيرِ هذا الكتابِ][1]: أنه لا يَخْتَصُّ به؛ بل قد[2] يَجُوزُ في الاختيارِ، وجاءَ[3] وَصْلُها بالجملةِ الاسميَّةِ وبالظرفِ شذوذًا، فمِن الأوَّلِ: قولُه[4]:

٣١ - مِنَ القومِ الرسولُ اللّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدٍّ[5][6]

= بالمضارع اضطرارًا، لا اختيارًا. وهذا الذي ذكره مبني على تفسير الضرورة ما هي؟

فالجماعة يقولون: «ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواءٌ اضطر إليه الشاعر أم لا، وعند المصنف: أن الضرورة هي ما يضطر إليه الشاعر، أما ما لا يضطر إليه: فلا ضرورة فيه، والمنقول عن الكوفيين: أن الأسماء المعرفة بـ(أل) كلها يجوز أن تستعمل موصولة».

(١) من (م)، وألحقها في (ع) بالحاشية. (٢) من (س)، (ك)، (ح).

(٣) في (م): «وقد جاء».

(٤) قال العيني في «المقاصد» (١/٤٤٢): «أنشده ابن مالك للاحتجاج؛ ولم يعزه إلى قائله».

(٥) في (ح)، (ك): «معدي». وضع في (ع) ضمةً على الميم، وشدة على العين!

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ**)؛ حَيْثُ وَصَلَ ألْ بالجُمْلَةِ الاسميَّةِ، وَهِيَ: جملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وَذَلِكَ شَاذٌّ.

ومن العلماءِ مَن يُجِيبُ عن هَذَا الشاهدِ ونحوِه بأنَّ (أل) إنما هِيَ هنا بعضُ كَلِمَةٍ، وأصلُها (الذين)؛ فحُذِفَ مَا عدا الألفِ واللامِ، قالَ هؤلاءِ: ليسَ حَذْفُ بعضِ الكَلِمَةِ وإبقاءُ بعضِها بعَجَبٍ فِي العربيَّةِ، وهذا لَبِيدُ بنُ رَبِيعَةَ العامِرِيُّ يقولُ:

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ

أرادَ (المَنَازِلُ)؛ فحَذَفَ حرفَيْنِ لغيرِ تَرْخِيمٍ. وهذَا رُؤْبَةُ يقولُ:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

أرادَ (الحَمَامِ)؛ فحَذَفَ الميمَ، ثُمَّ قَلَبَ فتحةَ الميمِ كسرةً والألفَ ياءً، وقد قالَ الشاعِرُ، وَهوَ أقربُ شيءٍ إِلَى مَا نحنُ بِصَدَدِهِ:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

أرادَ (وإنَّ الذين)، بدليلِ ضَميرِ جماعةِ الذكورِ فِي قَوْلِهِ: (**دِمَاؤُهُمْ**)، وقوله فيما بعدُ: (**هُمُ القَوْمُ**)، وعليه خَرَّجُوا قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]؛ أي: كالذين خاضوا، وفي الآيةِ تخريجانِ آخرانِ:

(أل) بعض كلمة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ومنَ الثاني: قولُه[١]:

٣٢ ـ مَن لا يَزالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ[٢] فَهْوَ حَرٍ[٣] بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ][٤][٥]

= أَحَدُهما: أنَّ الَّذِي موصولٌ حرفيٌّ كـ(ما)؛ أي: وخُضْتُمْ كَخَوْضِهِم.

وثانيهما: أنَّ الَّذِي موصولٌ اسميٌّ؛ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والعائدُ إِلَيْهِ من الصلةِ محذوفٌ؛ أي: وخُضْتُمْ كالخوضِ الَّذِي خَاضُوه.

قالُوا: وربما حَذَفَ الشاعرُ الكَلِمَةَ كُلَّها، فلم يُبْقِ منها إلَّا حرفًا واحدًا، ومِن ذلك قولُ الشاعِرِ:

نَـادَوْهُـمُ أَنْ أَلْـجِـمُـوا أَلَاتَـا قَـالُـوا جَـمِـيـعًـا كُـلُّـهُـمْ أَلَافَـا

فإن هَذَا الراجزَ أرادَ فِي الشطرِ الأَوَّلِ: (ألا تَرْكَبُونَ)، فحَذَفَ ولم يُبْقِ إلا التاءَ، وحَذَفَ مِن الثاني الَّذِي هو الجوابُ؛ فلم يُبْقِ إلا حرفَ العطفِ، وأصلُه: (ألا فَارْكَبُوا)، وبعضُ العلماءِ: يَجْعَلُ الحروفَ التي تُفْتَتَحُ بها بعضُ سُوَرِ القرآنِ ـ نحوَ: الم، حم، ص ـ من هَذَا القَبِيلِ، فيقولون: الم أَصْلُه: أنا اللهُ أَعْلَمُ، أو مَا أَشْبَهَ ذلكَ.

قُلْتُ: وهذا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ ليسَ إلا قِيَامًا مِن وَرْطَةٍ للوقوعِ فِي وَرْطَةٍ أُخْرَى أَشَدَّ مِنها وأَنْكَى، فهو تَخَلُّصٌ مِن ضرورةٍ إِلَى ضرورةٍ أَصْعَبَ مِنها مَخْلَصًا وأَعْسَرَ نَجَاءً.

ولا يَشُكُّ أحدٌ أنَّ هَذَا الحذفَ بجَمِيعِ أنواعِهِ التي ذَكَرُوها: من الضروراتِ التي لا يَسُوغُ القياسُ عليها؛ ولذلك اسْتَبْعَدَ كثيرٌ تخريجَ الآيةِ الكريمةِ التي تَلَوْنَاهَا أَوَّلًا عَلَى هَذَا الوجهِ، كَمَا اسْتَبْعَدَ كثيرون تَخْرِيجَهَا عَلَى أنَّ (الذي) موصولٌ حرفيٌّ (م).

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/٤٤١): «قائله راجز؛ لم أقف على اسمه، وهو من الرجز المسدس».

(٢) كتب بالمداد الأحمر في حاشية (ع): «أي: الذي معه».

(٣) ضبطها في (ك)، (س) بكسر الحاء، وزاد في (س) ـ أيضًا ـ تنوين الراء بالكسر، واقتصر على تنوين آخرها في (ح)، وكتب فوقها في (ع): «أي: حقيق».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ص).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(المَعَهْ)** حَيْثُ جاءَ بصلةِ **(أَلْ)** ظرفًا، وَهوَ شاذٌّ عَلَى خلافِ القياسِ.

ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي وصلِ أَلْ بالظرفِ شُذُوذًا ـ قولُ الآخَرِ:

وغَـيَّـرَنِي مَا غَـالَ قَـيْـسًـا ومَـالِـكًـا وعَـمْـرًا وحُجْـرًا بِـالْمُـشَـقَّـرِ أَلْـمَـعَـا =

شاهد لوصل (أل) بالظرف شذوذًا

[ص] [٩٩] (أيٌّ) كـ(مَا)، وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ(١) وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ(٢)

[ش] يعني: أنَّ (أيًّا)(٣) ....

= يُريدُ: الَّذِي معَه، فاسْتَعْمَلَ (ألْ) موصولةً بمعنى الذينَ، وَهوَ أمرٌ لا شيءَ فيه. وأتى بصِلَتِها ظَرفًا، وَهوَ شاذٌّ؛ فإنَّ (ألْ) بجميعِ ضروبِها وأنواعِها ـ مختصَّةٌ بالأسماءِ، وقالَ الكِسَائِيُّ فِي هَذَا البيتِ: إنَّ الشاعرَ يريدُ (معًا) فزادَ (ألْ) (م).

(١) قال الخضري: «ولو قال: «أيٌ: كـ(مَا) وَبُنِيَتْ إِذْ مَا تُضَفْ» إلخ، لكان أوضح».

(٢) (م) التقديرُ: أيٌّ: مثلُ مَا فِي كونِها موصولًا صالحًا لكلِّ واحدٍ؛ مِن المفردِ والمثنَّى والجَمْعِ مذكَّرًا كَانَ أو مؤنَّثًا، وأُعْرِبَتْ هذه الكَلِمَةُ مُدَّةَ عَدَمِ إضافتِها؛ فِي حالِ كونِ صَدْرِ وَصْلِها ضميرًا مَحْذُوفًا (م).

(٣) (أيٌّ)، فإنها تكون موصولة أي: تحتاج إلى كلام بعدها، تتِم به اسمًا كاحتياجِ (الذِي) و(مَنْ)، و(مَا)، إذا كانا بمعنَى (الذي). ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في (الذي)، إلَّا أنها تُفيد تبعيضَ ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتْها الإضافةُ. وقد تُفرَد ومعناها الإضافة، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والمعنى: أيَّ الاسمَين دعوتَ الله به، فله الأسماء الحسنى، ولا بدَّ من عائد في الجملة التي هي صلةٌ له. ألا تراك تقول: (جاءني ايُّهم قام أبوه)، والعائدُ الهاء في (أبوه)، وتقول: (لأضربَن أيَّهُم قام غلامُه، وأيَّهُم هو أحسنُ)؟ فإن حذفتَ العائد المرفوع الذي لا يحسُن حذفُه في (الذِي)، بُني على الضم، نحوَ قولك: (لأضربَن أيهُم أحسنُ). قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، والمعنى أيَّهُم هو أشدُ.

وإنما بُنيت؛ لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيرَيْها، وهما (مَنْ)، و(مَا)؛ لأنها **إذا كانت استفهامًا**، فقد تضمنتْ معنَى همزة الاستفهام؛ **وإذا كانت جزاءً**، فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو (إنْ)؛ وإذا كانت خبرًا بمعنَى (الذي) فهي كبعضِ الاسم على ما أصلنا.

وإنما أُعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها؛ حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها، وهو (بَعضٌ) و(كُلٌّ)، فلمّا حُذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفُه مع (الذي)، دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها.

ومقتضَى القياس فيها من البناء: كما أنا (مَا) الحِجازيةَ إذا قدِّم خبرُها، أو دخلها الاستثناءُ الناقصُ لمعنَى الجَحْد، رُدّت إلى قياسِ نظيرها في الابتداء، نحوِ: (هَلْ)، و(إنَّمَا) ونحوِهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر، وإنما بُني على الضم =

(أيّ) الموصولة

ما تشترك به (أي) لكي تكون موصولة؟

ما تفيده (أي) إذا جاءت موصولة

مواضع إعراب وبناء (أي).

أُحوال (أيّ)

مِثْلُ (ما) [في أنها][١] تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، مفردًا كانَ أو مثنًّى أو مجموعًا، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم[٢] قائمٌ)، ثمَّ [إنَّ (أيًّا)[٣] لها][٤] أربعةُ أحوالٍ:

أَحَدُها: أنْ تُضافَ ويُذْكَرَ صدرُ صِلَتِها، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائمٌ).

الثاني: أنْ[٥] لا تُضافَ، ولا يُذْكَرَ صدرُ صِلَتِها، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ).

الثالثُ: أنْ لا تُضافَ، ويُذْكَرُ صَدْرُ صِلَتِها[٦]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيٌّ هو[٧] قائمٌ). وفي هذه الأحوالِ الثلاثةِ[٨]: تكونُ معربةً بالحركاتِ الثلاثِ[٩][١٠]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائمٌ، ورأيتُ أيَّهُم هو قائمٌ،

= على التشبيه بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)، و(يَا زيدُ)؛ لأنه يكون مُعرَبًا في حال، ومبنيًّا في حال، كما تقول: (جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ)، و(يَا رجلًا)، ثم تقول: (جئت من قبلُ ومن بعدُ)، إذا أردت المعرفة، و(يَا زيدُ). «شرح المفصل» (٣/ ٢٦٣)، «ارتشاف الضرب» (٢/ ١٠١٢).

(١) في (ص): «وأنها».

(٢) زاد ـ بعدها ـ في (س)، (م): «هو»، وضرب عليها في (ع).

(٣) من (س)، (م).

(٤) في (س)، (ك): «إنها لها».

(٥) في (ك): «أنها».

(٦) في (س): «الصلة».

(٧) ليس في (ك).

(٨) رسمت في (ح): «الثلثة».

(٩) ليس في (ك). وذكر في حاشية (ع): أنها ثابتة في نسخة.

(١٠) «لأن شبهها الحرف في الافتقار ـ عورض بما يختص بالاسم؛ وهو إضافتها لفظًا أو تقديرًا؛ فرجعت إلى الأصل في الأسماء: وهو الإعراب، ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائمًا، وبنيت في الحالة الرابعة؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة؛ فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف، و(مَ)، ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ؛ لكونه لا يشبهه، ولأنه لم يعهد. ن أعربها حينئذ ـ لاحظ الحقيقة، وإنما لم تبن في: (أي قائم) ـ مع عدم الإضافة لفظًا: لقيام التنوين مقامها كما في (كل وبعض).

قال الخضري (١/ ٧٨): «هذا ما علَّلوا به! وفيه: أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه =

ومَرَرْتُ بأيِّهم هو قائمٌ)، وكذلك (أيٌّ قائمٌ، وأيًّا قائمٌ، وأيٍّ قائمٌ) وكذلك[1] (أيٌّ هو قائمٌ، وأيًّا هو قائمٌ، وأيٍّ هو قائمٌ).

الرابعُ: أنْ تُضافَ، ويُحْذَفَ صدرُ الصلةِ، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أيُّهم قائمٌ). وفي[2] هذه الحالةِ: تُبْنَى على الضمِّ، فتقولُ: (يُعْجِبُنِي[3] أيُّهم قائمٌ، و[4]رأيتُ أيُّهم قائمٌ [٣١/ظ]، ومَرَرْتُ بأيُّهم قائمٌ)، وعليه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، وقولُ[5] الشاعرِ[6]:

٣٣ ـ إذَا مَا[7] لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ[8] أَفْضَلُ[9]

= منزلة المبتدأ المحذوف؛ في نحو: (أيهم قائم) لاختلافهما جمعًا وإفرادًا، وإن أمكن في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]؛ لأن أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره. إلا أن يقال: حمل الأول على الثاني طردًا للباب؛ فليتأمل هذا، وبنيت على حركة دفعًا للساكنين، أو: لأن لها أصلًا في الإعراب، وكانت ضمة جبرًا لفوات إعرابها بأقوى الحركات، أو تشبيهًا بـ(قبل وبعد)؛ في حذف بعض ما يوضحها».

(١) في (س)، (م): «وكذا». (٢) في (م): «ففي».

(٣) وفي (ك)، وحاشية (ع)؛ تصحيحًا: «هذا».

(٤) من (م). (٥) في (س): «قال».

(٦) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٠٠): «قائله: هو غسان بن وعلة بن مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف [«الجيم» (٢/ ٢٦٤)]».

(٧) ليس في (ك).

(٨) ضبطها في (ك)، (ع)، (ح): بضم الياء وتشديدها.

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)؛ حَيْثُ أَتَى بـ(أيٍّ)؛ مبنيًّا عَلَى الضمِّ ـ عَلَى الروايةِ المشهورةِ الكثيرةِ الدورانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّوَاةِ ـ لكونِه مضافًا، وقد حُذِفَ صدرُ صِلَتِه وَهوَ المُبْتَدَأُ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي إعرابِ البيتِ، وهذا هو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وجماعةٍ من البَصْرِيِّينَ فِي هذه الكَلِمَةِ: يَذْهَبُونَ إِلَى أنها تأتي موصولةً، وتكونُ مبنيَّةً إذا اجْتَمَعَ فيها أمرانِ:

أحدُهما: أنْ تكونَ مضافةً لَفظًا.

والثاني: أنْ يَكُونَ صدرُ صِلَتِها مَحْذُوفًا. =

بناء علة (أيّ) على الضم في (أيهم أفضل)

وهذا مستفادٌ من قولِهِ: (وأُعْرِبَتْ ما لم [تُضَفْ... (إلى آخرِ البيتِ)[(١)]؛ أي: وأُعْرِبَتْ (أيٌّ) إذا لم تُضَفْ في حالةِ حذفِ صدرِ الصلةِ، فَيَدْخُلُ[(٢)] في هذه: الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ، وهي: ما إذَا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ الصلةِ[(٣)]، أو لم][(٤)] تُضَفْ، ولم يُذْكَرْ (صدرُ الصلةِ)[(٥)]، أو لم تُضَفْ وذُكِرَ (صدرُ الصلةِ)[(٦)]، وخَرَجَ **الحالةُ الرابعةُ**، وهي: ما إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ (صدرُ الصلةِ، فإنَّها لا تُعْرَبُ حينَئذٍ)[(٧)].
[والله تعالى أعلى وأعلم][(٨)].

[ص][١٠٠] وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذا الحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي[(٩)]

[١٠١] إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فالحذفُ نَزْرٌ[(١٠)]، وأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

حذف العائد
١ - العائد المرفوع

= فإذا لم تَكُنْ مضافةً أصلًا، أو كانَتْ مضافةً؛ لكنْ ذُكِرَ صدرُ صِلَتِها، فإنَّها تكونُ مُعْرَبَةً، وذَهَبَ الخليلُ بنُ أحمدَ ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ ـ وهما شيخانِ مِن شيوخِ سِيبَوَيْهِ ـ إِلَى أنَّ (أيًّا) لا تَجِيءُ موصولةً؛ بل هِيَ: إمَّا شرطيَّةٌ وإما استفهاميَّةٌ، لا تَخْرُجُ عن هذيْنِ الوجهيْنِ. وذَهَبَ جماعةٌ مِن الكُوفِيِّينَ: إِلَى أنها قد تأتي موصولةً، ولكنَّها مُعْرَبَةٌ فِي الأحوالِ كُلِّها، أُضِيفَتْ أو لم تُضَفْ، حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها أو ذُكِرَ (م).

(١) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٢) في (س): «فتدخل»، وفي (م): «فدخل».
(٣) في (ح): «صلتها».
(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ع)، انتقال نظر، لكنه ألحقها بالحاشية؛ مصححًا.
(٥) ليس في (ص). (٦) ما بين القوسين من (م).
(٧) ما بين القوسين في (ك): «الصدر، فإنها حينئذ لا تعرب».
(٨) من (ح).
(٩) (م) معنى الكلام: وبعضُ النُّحاةِ حَكَمَ بإعرابِ (أيٍّ) الموصولةِ فِي جميعِ الأحوالِ، وغيرُ أيٍّ يَقْتَفِي ويَتْبَعُ (أيًّا) فِي جوازِ حذفِ صدرِ الصلةِ إذا كانَتِ الصلةُ طويلةً (م).
(١٠) **[اعتراض على الناظم]**:
يَرِد على الناظم في هذه المسألة سؤالان:

Black plate (271,1)

. . . .

= أحدهما: أنه أطلق القول بجواز الحذف فيما إذا طالت الصلة في غير (أي)، ولم يقيد ذلك بقلة، فاقتضى: أن الأمر في ذلك كـ(أي)، وليس ذلك كذلك؛ بل الذي عليه النحويون: أن الصلة إذا طالت ـ فالحذف ضعيف. والمشهور هو الإثبات. وانظر له: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٠٤).

والثاني: أن قوله: (فالحذف نزر)؛ أي: قليل ـ يقتضي القياس على قلة؛ على طريقته المنبه عليها، وقد منع غيره هذا القياس وجعله من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وممن ظهر منه المنع: ابن جني قال في: «سر الصناعة» (٢/ ٦٠)، ط. العلمية: «إذا طال الكلام ـ جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر. ألا ترى إلى ما حكاه الخليل [كما في «الكتاب» (٢/ ١٠٨)] عنهم من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا»... إلخ. وصرَّح ابن عصفور بعدم الجواز أيضًا، فكان من حق الناظم: أن يأتي بلفظ لا يدل على القياس.

[جواب الاعتراض]:

قال الشاطبي: **والجواب عن الأول**: أن النحويين: إن ظهر منهم تضعيف الحذف مع الطول ـ فليس عنده بضعيف؛ بل هو عنده جائز كأي والذي جرأه على هذا الرأي مجيئه في القرآن كما تقدم في الآيات المذكورة، وأيضًا قد جاء على قراءة الجماعة وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ فإنه على تقدير: وهو الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله، وفي حرف أُبَيّ: ﴿وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله﴾. [ينظر: «الكامل في القراءات» (ص٦٣٤)]، وهو كالأول، فالصلة هنا لما طالت بالمجرور، وكان آتيًا في القرآن في مواضع ـ كان الأولى القول بالجواز الحسن، وعادة الناظم: القياس على ما جاء في القرآن والاعتماد عليه وعدم تضعيفه.

والجواب عن الثاني: أن كلام الجمهور على أنه من قلته منقاس؛ فقد قاس سيبويه على ما جاء منه في مواضع في باب (أي)، وإن نص على قبحه وقلته، وذكر في باب (من وما) شيئًا من ذلك وجعل منه قوله:

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا

فرفع (غير) أجود من الجر، والجر جائز في الكلام على أن تكون (من) نكرة موصوفة، فالرفع على أن (من) موصولة مع حذف المبتدأ من صلتها ـ أولى من الجواز ونصَّ الفراء [«معاني القرآن» (١/ ٢٠)] أيضًا ـ على مثل ما نصَّ عليه سيبويه، وأجاز هو والزجاج [«معاني القرآن وإعرابه» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)] الرفع في قوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ونصَّ ابن السراج [«الأصول» (٢/ ٣٢٣)] =

إطلاق القول بجواز الحذف إذا طالت الصلة.

جواب الاعتراض

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

٢- حذف العائد المنصوب

[١٠٢] إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ   والحذفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي-

[١٠٣] في عائدٍ متَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ   بفِعْلٍ او[1] وَصْفٍ، كـ(مَن نَرْجُو يَهَبْ)

[ش] يعني: أن بعضَ العربِ أعْرَبَ (أيًّا) مطلقًا[2][3]؛ أي: وإنْ أُضِيفَتْ

= على ذلك أيضًا. ولا يكاد يخالف في هذا أحد، فالذي ينبغي إذا ورد في هذه المسألة عن أحد من النحويين عدم الجواز: أنه إنما يريد نفي الجواز الحسن لا نفي الجواز مطلقًا. وكلام ابن جني. [ينظر: «الخصائص» (٢/ ١٨٥)]: محتمل يصح حمله على هذا، وأما كلام ابن عصفور: فنص في المخالفة للجمهور؛ فلا اعتبار به.

واعلم أن المؤلف في «التسهيل» (ص٣٧)، و«شرحه» (١/ ٢٢٠) - نقل عن الكوفيين: عدم اعتبار هذا الشرط الثاني للحذف؛ وهو طول الصلة؛ بل أطلقوا الجواز في غير (أي) - على حده في (أيٍّ)، فإن كان ما نقل على ظاهره من التسوية في رتبة الحذف بين (أي) وغيرها؛ طالت الصلة أو لا: فما أورده هنا من التفصيل ظاهر في مخالفتهم، والسماع مع البصريين؛ لقلة الحذف عند العرب مع غير (أي)، وإن أراد أنهم يطلقون القياس في الجميع: فلا مخالفة بينهم وبين البصريين؛ لأن البصريين يقولون بالقياس في (أي) وغيرها، لكن الجواز عندهم على مراتب في الحسن والقبح، فليحقق النقل عن الكوفيين في المسألة. «المقاصد الشافية» (١/ ٤١٠ - ٤٢١).

(١) جعلها همزة قطع في (ع).   (٢) بعدها في حاشية (ع): «أيضًا».

(٣) «مذهب الخليل ويونس: أن (أيًّا) الموصولة معربة أبدًا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف صدر صلتها؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩]؛ جعله الخليل محكيًّا بقول مقدر، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب. قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٠٨): «والحجة عليهما قول الشاعر:

إذا ما أتيت بني مالك   فسلّم على أيُّهم أفضل

لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها؛ أي: لا يحذف المجرور بها وتبقى هي. وإذا بطل التعليق وإضمار القول: تعين البناء؛ إذ لا قائل بخلاف ذلك».

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٧٠٩ - ٧١٠): «أما التعليل الذي ذكره المصنف؛ لكون أي الموصولة لها حالان: حال تقتضي الإعراب وحال تقتضي البناء، وأن أولى أحوالها بالبناء الحالة التي ذكر أنها تبنى فيها... إلى آخر كلامه =

(أيّ) الموصولة معربة دائماً عند الخليل ويونس

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ضُرِبَ[١])؛ لرفعِ الأوَّلِ بالفاعليَّةِ، والثاني بالنيابةِ؛ بل يُقالُ: (قاما وضَرَبَا).

وأما المبتدأُ: فيُحذَفُ معَ (أيٍّ)، وإنْ لم تَطُلِ الصلةُ ـ كما تَقَدَّمَ من قولِكَ: (يُعْجِبُني أَيُّهم قائمٌ) ونحوِه، ولا يُحْذَفُ [صدرُ الصلةِ][٢] معَ غيرِ (أيٍّ)؛ إلا إذا طَالَتِ الصلةُ[٣]، نحوُ: (جاءَ[٤] الذي هو ضاربٌ زَيْدًا)، فيَجُوزُ حذفُ (هو) فتقولُ: (جاءَ[٥] الذي ضَارِبٌ زيدًا)، [ومِنه قولُهم[٦]][٧]: (ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءًا)، التقديرُ: (بالذي هو قائلٌ [لكَ سُوءًا[٨])][٩]، فإنْ لم تَطُلِ الصلةُ: فالحذفُ قليلٌ. وأَجَازَه الكُوفِيُّونَ قياسًا، نحوُ: (جاءَ الذي قائمٌ)، التقديرُ: (جاءَ[١٠] الذي هو قائمٌ)، ومِنه قولُه تعالى: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) [الأنعام: ١٥٤]؛ في قراءةِ الرفعِ[١١]، [التقدير[١٢]: أي[١٣]][١٤]: (هو أَحْسَنُ)[١٥].

---

(١) ضبطها في (ص)، (ع): على البناء للمفعول.

(٢) ليس في (ص).

(٣) بشيء يتعلق بها: كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك؛ سواء تأخر المعمول عن الخبر ـ كما مثَّلَه، أو تقدم نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: الذي وهو إلهٌ في السماء؛ أي: معبود فيها، وجعل ﴿إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ خبره الظرف، أو فاعلًا به ـ يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد. «الخضري» (١/ ٧٩).

(٤) في (س): «جاءني». (٥) في (ك): «جاءني».

(٦) ليس في (س)، (ك)، وفي (ح): «قوله».

(٧) في (ص): «ومثاله». (٨) ليس في (س).

(٩) من (س)، (م)، وكتب مكانها في حاشية (ع) (لك)، مصححًا.

(١٠) ليس في (ك).

(١١) هي قراءة يحيى بن يعمر ـ كما في «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٣٤).

(١٢) من (س)، (ح). (١٣) ليس في (ح).

(١٤) مكان ما بين المعكوفين في (م): «والتقدير».

(١٥) (م) ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ ـ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حذفُ العائدِ المرفوعِ بالابتداءِ مطلقًا؛ أي: سواءٌ أكانَ الموصولُ (أيًّا) أمْ غَيْرَه، وسواءٌ أَطَالَتِ الصِّلةُ أم لم تَطُلْ، وذَهَبَ =

مذهب الكوفيين من حذف العائد المرفوع بالابتداء

الذي هو زيدٌ)، فحُذِفَ العائدُ (على المبتدأ[١])[٢] - وهو قولُكَ: هو - وجوبًا، فهذا موضعٌ حُذِفَ فيه صدرُ الصلةِ [مَعَ غيرِ (أيٍّ)][٣] وجوبًا، ولم تَطُلِ الصلةُ، وهو[٤] مَقِيسٌ؛ وليسَ بشاذٍّ[٥].

---

(١) في (ك): «الموصول».

(٢) مكانها في (ص): «المبتدأ»، والذي في (م): «الذي هو المبتدأُ».

(٣) من (م). وألحقها بحاشية (ع).

(٤) مكانها في (ك): «وهو مع غير أي».

(٥) (م) الاسمُ الواقعُ بعد (لا سيَّما)؛ إما معرفةٌ، كأنْ يُقالَ لكَ: أَكْرِمِ العلماءَ لا سِيَّما الصالحُ مِنهم، وإما نكرةٌ، كَمَا فِي قولِ امرئِ القيسِ:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... ولا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإنْ كَانَ الاسمُ الواقعُ بعد (**لا سيَّما**) نَكِرَةً: جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: **الجرُّ**، وَهوَ أعلاها، و**الرفعُ**، وَهوَ أقلُّ مِن الجرِّ، و**النصبُ**، وَهوَ أقلُّ الأوجهِ الثلاثةِ:

فأمَّا الجرُّ: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ:

أَحَدِهِما: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ، و(**سِيَّ**): اسمُها مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، و(**ما**): زائدةٌ، وسيَّ مُضَافٌ، و(**يومٍ**): مُضَافٌ إِلَيْهِ، وخَبَرُ لا محذوفٌ، والتقديرُ: ولا مِثْلَ يومٍ بِدارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ.

والوجهُ الثانِي: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و(**سِيَّ**) اسمُها؛ مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، وَهوَ مُضَافٌ، و(ما) نَكِرَةٌ غيرُ موصوفةٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ، و(**يوم**) بَدَلٌ مِن ما.

وأمَّا الرفعُ: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ أَيْضًا:

أحدُهما: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و(**سيَّ**) اسْمُهَا، و(**ما**): نكرةٌ موصوفةٌ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (**سِيَّ**) إليها، و(**يومٌ**) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو يومٌ، وخَبَرُ لا محذوفٌ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ شيءٍ عظيمٍ هو يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ.

والوجهُ الثاني: أنْ تكونَ (**لا**) نافيةً للجنسِ أَيْضًا، و(**سيَّ**) اسمُها، و(**ما**): موصولٌ اسْمِيٌّ بمعنى الَّذِي مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (**سيَّ**) إِلَيْهِ، و(**يومٌ**) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: هو يومٌ، والجُمْلَةُ من المُبْتَدَأ والخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، وخَبَرُ (لا) محذوفٌ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ الَّذِي هو يومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ موجودٌ، وهذا الوجهُ هو الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشارِحُ. وأما =

حكم الاسم الواقع بعد (لاسيما)

Black plate (277,1)

[٣٢/ظ] وأشارَ بقولِهِ: (وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ *** إنْ صَلَحَ الباقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ(١)) إلى(٢) أنَّ شرطَ حذفِ صدرِ الصلةِ: أنْ لا يكونَ ما بعدَه صالحًا؛ لأنْ يكونَ صلةً، كما إذا وَقَعَ بعدَه جملةٌ، نحوُ [٣٢/ظ]: (جاءَ الذي هو أبوه منطلِقٌ)، [أو (هو يَنْطَلِقُ(٣))](٤)، أو ظرفٌ، أو (جارٌّ و)(٥)مجرورٌ تامَّانِ(٦)، نحوُ: (جاءَ(٧) الذي هو عندَكَ)، أو: (هو(٨) في الدارِ)؛ فإنَّه لا يَجُوزُ في (هذه المواضعِ)(٩) حذفُ صدرِ الصلةِ، فلا تقولُ: (جاءَ الذي أبوه منطلِقٌ)، [يعني(١٠): (الذي(١١) هو أبوه

= **النصبُ**: فتخريجُه عَلَى وجهيْنِ أيْضًا:

أحدُهما: أنْ تكونَ (ما) نكرةً غيرَ موصوفةٍ، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (سِيَّ) إليها، و(يومًا) مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، وكأنك قلتَ: ولا مِثْلَ شيءٍ أَعْنِي يومًا بدَارَةِ جُلْجُلِ.

وثانيهما: أنْ تكونَ (ما) أيضًا - نَكِرَةً غيرَ موصوفةٍ، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و(**يومًا**) تَمْيِيزٌ لها.

حكم الاسم الواقع بعدها معرفة

وإنْ كَانَ الاسمُ الواقعُ بعدَها معرفةً؛ كالمثالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فقد أَجْمَعُوا عَلَى أنَّهُ يجوزُ فيه الجرُّ والرفعُ، واخْتَلَفُوا فِي جوازِ النصبِ؛ فمَن جَعَلَ النصبَ عَلَى المفعوليَّةِ: أجازَه كَمَا أجازَ فِي النكرةِ، ومَن جَعَلَ النصبَ عَلَى التمييزِ، وقالَ: إن التمييزَ لا يَكُونُ إلا نكرةً مَنَعَ النصبَ فِي المعرفةِ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ عندَه أنْ تكونَ تمييزًا، ومَن جَعَلَ نَصْبَه عَلَى التمييزِ، وجَوَّزَ أنْ يَكُونَ التمييزُ معرفةً - كَمَا هو مَذْهَبُ جماعةِ الكُوفِيِّينَ: جَوَّزَ نَصْبَ المعرفةِ بعدَ (**سِيَّمَا**).

والحاصلُ: أنَّ نَصْبَ المعرفةِ بعدَ (**لا سِيَّمَا**)، لا يَمْتَنِعُ إلَّا بشرطيْنِ: التزامِ كونِ المنصوبِ تمييزًا، والتزامِ كونِ التمييزِ نكرةً (م).

(١) من (ع)، (م).
(٢) في (ح)، (ص): «أي».
(٣) في (ك): «منطلق».
(٤) ليس في (ع).
(٥) من (م).
(٦) في (ع): «تامين».
(٧) ليس في (ص).
(٨) في (ص): «الذي هو».
(٩) في (ص): «هذا الموضع».
(١٠) كذا على الالتفات. وفي (م): «تعني» على الجادة. وهي غير منقوطة في (ك).
(١١) من (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

يكونَ صلةً؛ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (جاءَ الذي هو أبوه منطلِقٌ، ويُعْجِبُني أيُّهُم هو أبوه منطلِقٌ)، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ، نحوُ: (جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ، ومَرَرْتُ بالذي مَرَرْتُ به في دارِه)، و(يُعْجِبُني أيُّهُم ضَرَبْتُهُ في دارِه، ومَرَرْتُ بأيِّهم مَرَرْتُ به في دارِهِ)][1].

وأشارَ بقولِهِ: (والحذفُ عِنْدَهم كثيرٌ مُنْجَلِي[2]...) إلى آخرِه، - إلى العائدِ المنصوبِ.

وشرطُ[3] جوازِ حذفِه: أنْ يكونَ متَّصلًا منصوبًا بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ، نحوُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُه، والذي أنا مُعْطِيكه دِرْهَمٌ).

فيَجُوزُ حذفُ الهاءِ مِن (ضَرَبْتُهُ)، فتقولُ: (جاءَ الذي ضَرَبْتُ)، ومِنه قولُه تعالى: [﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾[4] [المدثر: ١١]، وقولُه تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾ [الفرقان: ٤١]، التقديرُ [٣٣/و]: (خَلَقْتُهُ)، و(بَعَثَهُ)[5]][6].

---

(١) ما بين المعكوفين من (م)، وهي ثابتةٌ في حاشية (س)، وكتب بعدها: صح صح. نعم، كتب في حاشية (ع) ما نصه: «ومن هنا تنتقل بالقراءة إلى الورقة». انتهى. ولم أستطع فهم مراده، فليحرره من فتح الله عليه بفهم المراد!!

(٢) من (س)، (م).

(٣) في (ح): «ومن شرط»، وفي (ع): «وشرطه». لكنه وضع تحت الهاء بالمداد الأحمر؛ علامةً لحذفها، وأيضًا كتب في الحاشية: أنها في نسخة: «ومن شرط».

(٤) ليس في أصل (ع)، لكن ألحقها بالحاشية.

(٥) لم يَذْكُرِ الشارحُ شيئًا مِن الشواهدِ مِن الشعرِ العربيِّ عَلَى جوازِ حذفِ العائدِ المنصوبِ بالفِعْلِ المتصرِّفِ؛ بل اكْتَفَى بذِكْرِ الآيتيْنِ الكريمتيْنِ؛ لأنَّ مجيئَه فِي القرآنِ دليلٌ عَلَى كثرةِ استعمالِه فِي الفصيحِ، ومن ذَلِكَ قولُ عُرْوَةَ بنِ حِزَامٍ:

وما هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فأُبْهَتَ حتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَئِي ... وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أرادَ أنْ يقولَ: أُصْرَفَ عن وجهي الَّذِي كُنْتُ أَرْتَئِيهِ، وأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُه، فحَذَفَ العائدَ المنصوبَ بأَرْتَئِي وبأَعْدَدْتُ، وكلٌّ مِنْهُمَا فعلٌ تامٌّ مُتَصَرِّفٌ.

(٦) العبارة فيها تقديم وتأخير في (ح).

شروط جواز حذف العائد

شواهد على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف

Black plate (281,1)

[حَذْفُهَا(١) مِن](٢) الفعلِ المذكورِ، وأمَّا مع(٣) الوصفِ: فالحذفُ مِنه قليلٌ.

فإنْ كانَ الضميرُ مُنْفَصِلًا(٤): لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (جاءَ الذي إيَّاهُ ضَرَبْتُ)، فلا يَجُوزُ حذفُ (إيَّاه)، وكذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ إنْ(٥) كانَ متصلًا منصوبًا بغيرِ فعلٍ أو وصفٍ، وهو الحرفُ، نحوُ: (جاءَ الذي إنه منطلِقٌ)، فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ(٦)، وكذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ إذا كانَ

---

(١) في (ص)، (م): «حذفه».

(٢) العبارة في (ص): «مع».

(٣) من (م).

(٤) (م) الَّذِي لا يَجُوزُ حذفُه هو الضَّمِيرُ الواجبُ الانفصالِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الجائزُ الانفصالِ: فيجوزُ حذفُه، وإنما يَكُونُ الضَّمِيرُ واجبَ الانفصالِ؛ إذا كَانَ مقدَّمًا عَلَى عاملِه ـ كَمَا فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ، أو كَانَ مقصورًا عليه؛ كقولِكَ: جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاهُ، والسرُّ فِي عدمِ جوازِ حذفِه حينئذٍ: أنَّ غَرَضَ المُتَكَلِّمِ يَفُوتُ بِسَبَبِ حَذْفِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي إيَّاهُ ضَرَبْتُ) كَانَ المعنى: جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ولم أضرِبْ سِوَاهُ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ) ـ صارَ غيرَ دالٍّ عَلَى أنك لم تَضْرِبْ سِوَاهُ، وكذلك الحالُ فِي قولِكَ: (جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ إلَّا إيَّاهُ)؛ فإنَّه يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ قد ضَرَبْتَ هَذَا الجائِيَ ولم تَضْرِبْ غيره، فإذا قلتَ: (جاءَ الَّذِي مَا ضَرَبْتُ) دَلَّ الكلامُ عَلَى أنكَ لم تَضْرِبْ هَذَا الجائِيَ فحَسْبُ، فانْعَكَسَ المعنى بالنسبةِ للجائِي، ولم يَدُلَّ شيءٌ بالنظرِ لغيرِ الجائِي.
فأمَّا المنفصِلُ جَوَازًا: فيجوزُ حذفُه، والدليلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشاعِرِ:

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

فإنَّ التقديرَ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ (**ما اللهُ مُولِيكَهُ**). ويجوزُ أنْ يكونَ: (ما اللهُ مُولِيكَ إيَّاهُ)، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى جوازِ حذفِ الجائزِ الانفصالِ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٨]؛ فإنَّه يجوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (بالذي آتاهُمُوهُ رَبُّهُم)، وَإِنْ يَكُونَ التقديرُ: (بالذي آتاهُم إيَّاهُ رَبُّهُم)، والثاني أَوْلَى، فيُحْمَلُ عليه تقديرُ الآيةِ الكريمةِ، وكذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: ٣]؛ فإنَّه يجوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (ومِن الَّذِي رَزَقْنَاهُمُوهُ) ـ كَمَا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ التقديرُ: (ومِن الَّذِي رَزَقْنَاهُم إيَّاهُ) (م).

(٥) في (ك)، (ح): «إذا».

(٦) (م) إنما قالَ الشارحُ: (**فلا يَجُوزُ حذفُ الهاءِ**)؛ إشارةً إِلَى أنَّ الممنوعَ: هو حذفُ الضَّمِيرِ المنصوبِ بالحرفِ ـ مَعَ إبقاءِ الحرفِ، فأما إذا حَذَفْتَ الضميرَ والحرفَ =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

منصوبًا متصلًا بفعلٍ ناقصٍ[١]، نحوُ: (جاءَ الذي كأنَّهُ زيدٌ).

٣- حذف العائد المجرور

[ص] [١٠٤] كذاكَ حَذْفُ ما بوَصْفٍ خُفِضَا ... كـ(أنتَ قاضٍ) بعدَ أمرٍ مِن[٢] قَضَى

[١٠٥] كذا الذي جُرَّ[٣] بما الموصولَ[٤] جَرّ ... كـ(مُرَّ بالذي مَرَرْتُ[٥] فَهْوَ بَرّ)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على الضميرِ[٦] المرفوعِ والمنصوبِ: شَرَعَ في الكلامِ على المجرورِ، وهو إما أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافةِ أو بالحرفِ.

فإن كانَ مجرورًا بالإضافةِ: لم يُحْذَفْ إلَّا إذا كانَ مجرورًا بإضافةِ[٧] اسم فاعلٍ[٨] بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحوُ: (جاءَ الذي أنا [٣٣/ظ] ضارِبُه الآنَ أو غدًا)، فتقولُ: (جاءَ الذي أنا ضاربٌ) بحذفِ الهاءِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بغيرِ ذلكَ: لم يُحْذَفْ[٩]، نحوُ: (جاءَ الذي أنا

= الناصبَ له جميعًا: فإنَّه لا يَمْتَنِعُ، ومن ذلك قولُ اللهِ سُبْحَانَهُ وتَعالَى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام: ٦٢]، هَذَا إذا قَدَّرْتَ أصلَ الكلامِ: أينَ شُرَكَائِيَ الذين كُنْتُم تَزعُمُون أنهم شُرَكَائِي، عَلَى حدِّ قولِ كُثَيِّرٍ:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

فإن قَدَّرْتَ الأَصْلَ: (الذين كُنْتُم تَزْعُمُونَهُم شُرَكَائِي) - لم يَكُنْ من هَذَا النوعِ (م).

(١) لأنه كالحرف في أن منصوبَهُ عمدة، ولا يستقل هو بدونه؛ لأنه كالعوض عن مصدره.

(٢) على الميم فتحة في (ك)، والذي في (ح): «ما».

(٣) ضبطها بضم الجيم في (ك). (٤) بكسر اللام في (ك).

(٥) ضبطها بالفتح في (ع)، (ك). (٦) في (ص): «المضمر».

(٧) ليس في أصل (ع)؛ بل كتب بالحاشية بخط آخر.

(٨) في (ص): «الفاعل».

(٩) أي: بغير وصف أصلًا، أو باسم مفعول، أو باسم فاعل؛ لا بمعنى الحال - فلا يحذف مجرورها كما مثله. ومحله في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثاله؛ لأن الضمير حينئذٍ فاعله في المعنى. أما المتعدي لاثنين: كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه؛ لأنه حينئذ فضلة منصوب المحل؛ أفاده الإسقاطي. «الخضري» (١/ ٧٩).

جُرَّ[١] بمثلِ ما جُرَّ[٢] الموصولُ به[٣]، نحوُ: (**مَرَرْتُ**[٤] **بالذي مَرَرْتَ فَهْوَ**[٥] **بَرّ**)؛ أي: بالذي[٦] مَرَرْتَ به.

فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن ذِكْرِ بقيَّةِ الشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها[٧].

---

(١) ضبطها في (ص)، (ع) بضم الميم. وفي (ك) بعدها: (ما).

(٢) ضبطها في (ص)، (ع) بفتح الجيم، وعليه: فـ(**الموصول**) مفعول به.

(٣) (م) ومثلُه: أنْ يَكُونَ الموصولُ وصفًا لاسمٍ، وقد جُرَّ هَذا الموصوفُ بحرفٍ؛ مثلِ الَّذي جَرَّ العائدَ، ومنه قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرٍ:

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا
لا تَرْكَنَنَّ إلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

ففي كلِّ بيتٍ من هذيْنِ البيتيْنِ شاهدٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ:

أمَّا البيتُ الأوَّلُ: فإنَّ الشاهدَ فيه قَوْلُهُ: (**بالأمرِ الَّذِي عُنِيَتْ**)؛ فإنَّ التقديرَ فيه: بالأمرِ الَّذِي عُنِيَتْ به، فحَذَفَ المجرورَ ثمَّ الجارَّ؛ لِكَوْنِ الموصوفِ بالموصولِ مجرورًا؛ بمثلِ الَّذِي جَرَّ ذلك العائدَ.

وأمَّا البيتُ الثاني: فالشاهدُ فيه قَوْلُهُ: (**إلى الأمرِ الَّذِي رَكَنَتْ**)، فإنَّ تقديرَ الكلامِ: (إِلَى الأمرِ الَّذِي رَكَنَتْ إِلَيْهِ)، فحَذَفَ المجرورَ، ثمَّ حَذَفَ الجارَّ؛ لِكَوْنِ الموصوفِ ـ وَهوَ (**الأمرُ**) ـ مجرورًا بحرفِ جرٍّ مُمَاثِلٍ للحرفِ الَّذِي جُرَّ بِهِ ذَلِكَ العائدُ (م).

(٤) في (ع): «مرّ».

(٥) في (ح): «هو».

(٦) في (ص)، (م): «الذي».

(٧) (م) من أحكامِ صلةِ الموصولِ: أنَّهُ يَجِبُ تَأَخُّرُها عن الموصولِ، وَأَنْ تَتَّصِلَ به.

أمَّا تَأَخُّرُها عنه: فلأنَّها كالجزءِ المُتَمِّمِ له، ومِن شأنِ الجزءِ المتمِّمِ: أنْ يَقَعَ بعدَ مَا له التمامُ، وَعَلَى ذَلِكَ: يَجِبُ أَلَّا تَتَقَدَّمَ عَلَى الموصولِ، لا هِيَ ولا شيءٌ من مُتَعَلِّقَاتِها؛ ولهذا قَدَّرَ النحاةُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يوسف: ٢٠]، أن (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ تَدُلُّ عليه صلةُ (ألْ)، وتقديرُ الكلامِ: وكانوا زاهدينَ فيه مِن الزاهدينَ؛ لئلَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ صلةِ (ألْ) عليها.

وأمَّا اتِّصالُها بِهِ: فقد خالَفُوا هَذا؛ فأجازُوا أنْ يُفْصَلَ بينَ الموصولِ وصِلَتِه: وجملةِ القَسَمِ، وجملةِ النداءِ، والجُمْلَةِ الاعتراضيَّةِ، فمثالُ الأُولَى: قولُ الشاعرِ:

ذاكَ الَّذِي ـ وأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكًا ... والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ =

أحكام صلة الموصول

المُعَرَّفُ بأداةِ التعريفِ[١]

[ص] [١٠٦] (أَلْ) حَرْفُ تعريفٍ، أو[٢] اللَّامُ فَقَطْ ... فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)[٣]

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في حرفِ التعريفِ في (الرجلِ) ونحوِهِ؛ فقالَ الخليلُ: المُعَرِّفُ هو (أَلْ). وقالَ سِيبَوَيْهِ[٤]: هو[٥] اللامُ وحدَها. فالهمزةُ عندَ الخليلِ: همزةُ قطعٍ، وعندَ سِيبَوَيْهِ: همزةُ وصلٍ؛ اجْتُلِبَتْ للنطقِ بالساكنِ[٦](*).

اختلاف النحاة في حرف التعريف من (أل)

---

(١) هذا أولى من التعبير بـ(أل)؛ لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بـ(أم) عند حمير، لكن لا حاجة لإضافتها للتعريف؛ لأن أداة الشيء ما يحصله، والأنسب بباقي المعارف؛ حيث لم يقل فيهن: المعرف بالعلمية مثلًا: أن يقول ذو الأداة، والمقام يعينها. قيل: إن كانت الباء سببية فقوله: (أل): حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة، أو: بمعنى (مع) فلا زيادة. «الخضري» (١/ ٨٣).

(٢) أو: لتنويع الخلاف، لا للشك.

وكل ما توسط فيه الخبر: كزيد قائم وعمرو؛ فإن تأخر الخبر ـ وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللأول أو الثاني، أو مخير؟ فيه أقوال: فإن صلح لأحدهما فهو له، وخبر الآخر محذوف نحو: زيد وهند قائم أو قائمة. وهذا كله في (أو) التنويعية؛ لأنها يجب معها المطابقة: كالواو كما في المغني، أمَّا التي للشك ونحوه فلا حذف معها؛ لأنها للأحد الدائر ـ كما أفاده يس.

(٣) (م) التقديرُ: نَمَطٌ إِنْ عَرَّفْتَهُ فَقُلْ فيه: النَّمَطُ؛ أي: إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ، وجملةُ الشرطِ وجوابِهِ ـ عَلَى هَذَا ـ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وَهوَ تَكَلُّفٌ لا دَاعِيَ له (م).

(٤) في «الكتاب» (٤/ ٢٢٦).

(٥) في (ك): «هي».

(٦) (م) ذَهَبَ الخليلُ إِلَى أنَّ أداةَ التعريفِ هِيَ (أَلْ) بِرُمَّتِها، وأَنَّ الهمزةَ: همزةٌ أصليَّةٌ، وأنها همزةُ قَطْعٍ؛ بدليلِ أنها مفتوحةٌ، إذ لو كانَتْ همزةَ وصلٍ لَكُسِرَتْ؛ لأنَّ الأَصْلَ فِي همزةِ الوَصلِ ـ الكسرُ، ولا تُفْتَحُ أو تُضَمُّ إِلَّا لِعَارِضٍ، وليسَ هنا عارضٌ يَقْتَضِي ضَمَّها أو فَتْحَها، وبَقِيَ عليه: أَنْ يُجِيبَ عمَّا دَعَا إِلَى جَعْلِهَا فِي الاستعمالِ هَمْزَةَ وَصْلٍ.

=

(أل) من أداة التعريف عند الخليل

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

و(الألفُ واللامُ) المعرِّفَةُ تكونُ للعهدِ(١)؛ كقولِكَ: (لَقِيتُ رَجُلًا فأكْرَمْتُ الرجلَ)، و(٢)قولِهِ تعالى: ﴿...كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. ولاستغراقِ الجنسِ(٣)، نحوُ: ﴿إِنَّ

= **والجوابُ عِنْدَهُ:** أنها إنما صَارَتْ هَمْزَةَ وَصْلٍ فِي الاستعمالِ؛ لِقَصْدِ التخفيفِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كثرةُ استعمالِ هَذَا اللفظِ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أن أداةَ التعريفِ هِيَ (اللامُ) وحدَها، وأنَّ الهمزةَ زائدةٌ، وأنها همزةُ وصلٍ؛ أُتِيَ بها تَوَصُّلًا إِلَى النطقِ بالساكنِ.

فَإِنْ قِيلَ: فلماذا أُتِيَ بالهمزةِ؛ لِيُتَوَصَّلَ بها إِلَى النطقِ بالساكنِ، ولم تَتَحَرَّكِ اللامُ؟ **أُجِيبَ عن ذلك:** بأنها لو حُرِّكَتْ لكانَتْ إما أنْ تُحَرَّكَ بالكَسْرِ؛ فتَلْتَبِسَ بلامِ الجرِّ، أو بالفتحِ: فتَلْتَبِسَ بلامِ الابتداءِ، أو بالضمِّ؛ فتكونَ مما لا نَظِيرَ له فِي العربيَّةِ؛ فلأجلِ ذَلِكَ عُدِلَ عن تحريكِ اللامِ، وأُبْقِيَتْ عَلَى أصلِ وَضْعِها، وجِيءَ بهمزةِ الوصلِ قبلَها (م).

(*) الحاصل من الخلاف في (أل) ـ ثلاثة أقوال:

أحدها: أن حرف التعريف اللام خاصة.

والثاني: أنه (أل) بكمالها، والهمزة همزة وصل.

والثالث: كذلك إلا أن الهمزة همزة قطع.

قال الشاطبي: ومذهب الناظم في غير هذا الكتاب: هو ما نسب إلى الخليل، ويشعر أنه ذهب إلى مذهب سيبويه ـ هنا ـ تعبيره عنه بـ(أل) لا بالألف واللام، ولا باللام، كما يعبر عنه غيره، وتقديمه له حيث قال: **(أل حرف تعريف)**، وتأخير المذهب الآخر، وإنما ساق ذلك مساق التخيير؛ لتنظر أنت في مدارك القولين.

وإذا ثبت ذلك: لم يؤخذ من هنا حكم على الهمزة، وإنما يؤخذ له ذلك من فصل همزة الوصل من باب التصريف، إذ نصَّ هنالك: أنها زائدة، فمذهبه: إذًا ما نقل عن سيبويه، ولكل واحد من هذه المذاهب؛ حجة تعضده وشاهد يؤيده. «المقاصد الشافية» (١/ ٥٥١)، بتصرف.

(١) أي: لتعريف ذي العهد؛ وهو ثلاثة أقسام: ذكري، وعلمي، وحضوري.

(٢) في نسخةٍ: «ومنه» ـ كما في حاشية (ع).

(٣) أي: أفراده، ولو كان مدخولها جمعًا ـ كما حقيقة في المطول إن خلفها كل حقيقة كما مثل. ولذا صحَّ الاستثناء بعده، ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مجازًا؛ كأنت الرجل وزيد الرجل علمًا؛ أي: الجامع لأوصاف كل =

ﵟٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ﵞ [العصر: ٢]، وعلامتُها: أنْ يَصْلُحَ مَوْضِعَها (كلٌّ). ولتعريفِ الحقيقةِ[1]، نحوُ: (الرجلُ[2] خيرٌ مِن المرأةِ)؛ أي: هذه الحقيقةُ خيرٌ مِن هذه الحقيقةِ.

= الرجال. ولخصائص العلم المتفرقة فيهم؛ إذ يصح: أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض ـ لاستجماعه صفاتهم، وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف؛ فيكون الاستغراق حقيقة عرفية، كجمع الأمير الصاغة؛ أي: صاغة بلده لا صاغة الدنيا، وليست (أل) في الصاغة موصولة؛ لأن المراد بها الدوام: كالصفة المشبهة، مدخولها في كل ذلك؛ كنكرة مسورة بكل. «الخضري» (١/ ٨٤).

(١) أي: الماهية.

(٢) وتسمى (لام الحقيقة والطبيعة والماهية)، وهي: الداخلة على المعرفات؛ كالإنسان حيوان ناطق، والكليات كالإنسان نوع، وبقي من أقسام (أل) ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر: كادخل السوق؛ حيث لا عهد ﵟوَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُﵞ [يوسف: ١٢].

قال الخضري (١/ ٨٤): «وتركها الشارح؛ لأنها كـ**(لام الجنس)** في وضعها للحقيقة الحاضرة، لا باعتبار فرد. وإنما حملت على ذلك البعض من المقام، والقرينة كالدخول، والأكل فيما ذكر، لا من الوضع؛ فهي داخلة في (لام الجنس) عند النحاة، **وأما البيانيون**: فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة؛ التي لذلك البعض في الذهن، وإن كان هو مبهمًا، ومدخول هذه، وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف؛ كمجيئه مبتدأ وذا حال، ووصفًا للمعرفة ـ إلا أنه في المعنى كالنكرة نظرًا لقرينة ذلك البعض المبهم، ولذا نعت بالجملة في قوله:

[وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي]

وليس نكرة حقيقة؛ لأن النكرة ما وضع لبعض مبهم، أو للحقيقة في ضمنه. وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلًا ـ كما علمت؛ فالمجرد، وذو اللام بالنظر للقرينة، سواء في الإبهام، وبالنظر لأنفسهما مختلفان، وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقيت أسامة؛ كما أفاده السعد ـ في شرح التلخيص».

قال: والحاصل أن (أل) عند النحاة ثلاثة أقسام: واحد للجنس، واثنان للفرد، وعند البيانيين: أربعة. لكنها ترجع إلى خمسة أو ستة؛ لأن العهدية ثلاثة أقسام. ورجح السيد الصفوي: أنها قسمان فقط؛ لأنها إما لحصة معهودة خارجًا بأقسامها الثلاثة، أو للجنس من حيث هو فإن قصد ذلك: فـ(لام) الحقيقة، أو من حيث =

لام الحقيقة
ما فات الشارح من أقسام (أل)
عذر الشارح
حاصل أقسام (أل) عند النحاة

و(**النمطُ**) ضَرْبٌ من البُسُطِ، والجمعُ: أنماطٌ، مثلُ: سَبَبٍ وأسبابٍ، و(**النَّمَطُ**) أيضًا [٣٤/ظ]: الجماعةُ من الناسِ(١)؛ أَمْرُهُم(٢) واحدٌ، كذا(٣) قالَه الجَوْهَرِيُّ(٤).

(ألـ) الزائدة

[ص] [١٠٧] **وقَدْ تُزَادُ**(٥) **لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ**(٦)**،** **والآنَ، والَّذِينَ)، ثُمَّ (اللاتِ**(٧)**)**

[١٠٨] **ولاضْطِرَارٍ، كَـ(بَنَاتِ الأَوْبَرِ)** **كذا و(طِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي)**

ذَكَرَ المصنِّفُ في هذيْن البيتيْنِ: أنَّ الألفَ واللامَ تأتي زائدةً، وهي في زِيادَتِها على قسميْنِ: لازمةٍ، وغيرِ لازمةٍ.

= وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك: فـ(لام) العهد الذهني، أو في جميع الأفراد: فـ(لام) الاستغراق، ومع عدم قرينة البعضية: تحمل على الكلية، وإن لم توجد قرينتها كالاستثناء، لكن لا بد من قرينة على إرادة الفرد دون الحقيقة. وعلى هذا: فلام الاستغراق هي لام الحقيقة؛ حملت عليه بالقرينة كالتي للعهد الذهني وهو ما صرَّح به السعد. أما على الأول: فوضعها للإفراد لا الحقيقة، وأما العهدية: خارجًا فللفرد عليهما. وبقي قول ثالث؛ وهي أنها للحقيقة من حيث هي مطلقًا، ثم يتشعب منها العهد وغيره؛ هذا خلاصة المقام، فتأمله.

(١) بعدها في (م): «الذين». والمثبت هو الأجود، موافقةً لعبارة الجوهري، ولباقي النسخ الخطية.

(٢) في (ع): «أميرهم»، وذكر في الحاشية: أنها في نسخة كالمثبت.

(٣) ليس في (ص)، (ح). (٤) «الصحاح» (٣/ ١١٦٥).

(٥) أي: لفظة (أل) المتقدمة في قوله: (أل حرف تعريف)؛ فالجملة عطف على الخبر، فكأنه قال: قسمان: حرف تعريف وزائدة. والمحكوم عليه بذلك: هو لفظ (أل) من حيث هو، لا بقيد كونه حرف تعريف، فلا استخدام في مرجع الضمير، وأنَّث الفعل هنا؛ باعتبار أنها كلمة، وذكَّره في قوله:

وبعض الأعلام عليه دخلا

باعتبار أنها حرف، أو لفظ: إشارةً إلى جواز الأمرين. «الخضري» (١/ ٨٥)، بتصرفٍ.

(٦) رسمها في (ك): «اللاتي».

(٧) رسمها في (س)، (ك)، (ح): «اللاتي».

(أل) الزائدة اللازمة

ثُمَّ مَثَّلَ(١) (الزائدةَ(٢) اللازمةَ)(٣): بـ(اللاتِ)(٤)(٥)؛ وهو(٦) اسمُ

---

(١) في (ع): «مثل المصنف».

(٢) تزاد في أربعة مواضع:

مواضع زيادة اللام اللازمة

أحدها: في العلم، ومثل له الناظم بـ(بناتُ الأَوْبَرِ)، أراد: (بنات أوبر)، وهو عَلَم لضرب من الكمأة [كما في «الجمهرة» (١/ ٣٣٠)].

ثانيها: في الحال: كقراءة بعض القراء [كما في إعراب النحاس٤/ ٢٨٧]: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]؛ أي: ليخرجن الأعز منها ذليلًا. وكقول بعض العرب: (ادخلوا الأوّلَ فالأولَ)؛ أي: أولًا فأولًا.

ثالثها: في التمييز: ومثل له بـ(وطِبْتَ النَّفْسَ)، ومنه الحديث: «**إنّ امرأة كانت تهراق الدّماء**» [أبو داود (٢٧٤)]، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدة.

رابعها: فيما أضيف إليه تمييز: كقول الشاعر:

لبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

أراد: لباب بُرٍّ يعجن بالعسل. «شرح التسهيل» (١/ ٢٦١)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٣٢ ـ ٨٣٥).

اللام في الحال والتمييز ليست زائدة

قال ناظر الجيش: «واعلم أن (اللام) في الحال وفي التمييز ـ قد لا يعدها زائدة من أجاز تعريفهما، ولكن مذهب من أجاز التعريف فيهما غير مأخوذ؛ فلا يعول عليه. وأشار المصنف بقوله: وربّما زيدت فلزمت ـ إلى نحو: اليسع والآن والذي».

(٣) في (ص): «للازمة»، وكتب في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) رسمها في (ع): «باللاتي».

(٥) (م) مثلُ (اللاتِ): كلُّ عَلَم قارَنَتْ (أل) وَضْعَه لمعناه العَلَمِيِّ، سواءٌ أكانَ مُرْتَجَلًا أمْ كَانَ منقولًا، فمثالُ المُرْتَجَلِ من الأعلامِ التي فيها (أل)، وقد قارَنَتْ وَضْعَهُ: (السَّمَوْءَلُ)، وَهوَ اسمُ شاعرٍ جاهليٍّ مشهورٍ يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الوفاءِ.

اللات

ومثالُ المنقولِ من الأعلامِ التي فيها (أل)، وقد قارَنَتْ وَضْعَهُ للعَلَمِيَّةِ أيْضًا: (العُزَّى)، وَهوَ فِي الأصلِ: مُؤَنَّثُ الأعزِّ، وصفٌ مِن العِزَّةِ، ثمَّ سُمِّيَ بِهِ صَنَمٌ أو شجرةٌ كانَتْ غَطَفَانُ تَعْبُدُها، ومنه (اللَّاتُ)، وَهوَ فِي الأصلِ اسمُ فاعلٍ من لَتَّ السَّوِيقَ يَلُتُّه، ثمَّ سُمِّيَ بِهِ صَنَمٌ، وأصلُه بتشديدِ التاءِ، فلَمَّا سُمِّيَ بِهِ خُفِّفَتْ تاؤه؛ لأنَّ الأعلامَ كثيرًا مَا يُغَيَّرُ فيها، ومِنه: (اليَسَعُ) فإنَّ أصلَه فعلٌ مُضَارعٌ ماضيه وَسِعَ، ثمَّ سُمِّيَ به (م).

العزى

اليسع

(٦) في (ص)، (ع): «وهي».

صَنَمٍ كانَ[١] بمكَّةَ. وبـ(الآنَ)؛ وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتحِ[٢]. واخْتُلِفَ في الألفِ واللامِ الداخلةِ عليه؛ فذَهَبَ قومٌ إلى أنها لتعريفِ الحضورِ؛ كما[٣] في قولِكَ: (مَرَرْتُ بهذا الرجلِ)؛ لأنَّ قَوْلَكَ: (الآنَ[٤])

---

(١) ليس في (ك).

(٢) (م) أكثرُ النحاةِ عَلَى أنَّ (الآنَ) مبنيٌّ عَلَى الفتحِ، ثمَّ اخْتَلَفُوا فِي سببِ بنائِه: فذَهَبَ قومٌ إِلَى أنَّ عِلَّةَ بنائِه تَضَمُّنُه معنى (ألِ) الحُضُوريَّةِ، وهذا الرأيُ هو الَّذِي نَقَلَه الشارحُ عن المصنِّفِ وجماعةٍ، وهؤلاء يقولونَ: إنَّ (ألِ) الموجودةَ فيه زائدةٌ، وبناؤُه لِتَضَمُّنِهِ معنَى (أَلْ) أُخرَى غيرِ موجودةٍ، ونظيرُ ذَلِكَ: بناءُ (الأَمْسِ) فِي قولِ نُصَيْبِ بنِ رَبَاحٍ:

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنَّهم جَعَلُوا بِنَاءَهُ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ: لِتَضَمُّنِهِ معنَى (أَلْ) غيرِ الموجودةِ فيه، وهذا عجيبٌ منهم؛ لأَنَّهم أَلْغَوُا الموجودَ، واعْتَبَرُوا المعدومَ، وقالَ قومٌ: بُنِيَ (الآنَ) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الإشارةِ، فإنَّه بمعنَى: هَذَا الوقتَ، وهذا قولُ الزَّجَّاجِ، وقيل: بُنِيَ (الآنَ) لِشَبَهِهِ بالحرفِ شَبَهًا جُمُودِيًّا، ألا تَرَى أَنَّهُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ؟ بخلافِ غيرِه من أسماءِ الزمانِ؛ كحِينَ ووَقْتَ وزَمَنَ وسَاعَةَ. ومِنَ الناسِ مَن يَقُولُ: (الآنَ): اسمُ إشارةٍ إِلَى الزمانِ، كَمَا أن (هنا): اسمُ إشارةٍ إِلَى المكانِ، فبناؤُه عَلَى هَذَا: لِتَضَمُّنِهِ مَعْنًى؛ كَانَ حَقُّه أنْ يُؤَدَّى بالحرفِ، ومِن النحاةِ مَن ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ، وأنه ملازِمٌ للنصبِ عَلَى الظرفيَّةِ، وقد يَخْرُجُ عنها إِلَى الجرِّ بمِن، فيقالُ: سَأُحَالِفُكَ مِنَ الآنِ. بالجرِّ.

ويقولُ صاحِبُ «النُّكَتِ»: «وهذا قولٌ لا يُمْكِنُ القدحُ فيه، وَهوَ الراجِحُ عِنْدِي، والقولُ بِبنائِه لا تُوجَدُ له عِلَّةٌ صحيحةٌ». اهـ (م).

(٣) في (س)، (ك)، (ح): «كهي».

(٤) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٤/١٠٣): «(الآن): ظرف من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ، وهو الذي يقع فيه كلامُ المتكلم الفاصلُ بين ما مضى، وما هو آتٍ. وهو مبني على الفتح. **وفي علّةِ بنائه إشكال**: فذهب قوم إلى أنه بُني؛ لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكمُ الأسماء أن تكون منكورةً شائعةً في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتِها من الأسماء، بأنْ وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعًا واحدًا، بُنيت لذلك؛ لأن لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشَبَه الحروف. وذلك أنّ الحروف =

بمعنى: هذا الوقتَ[١]، وعلى هذا: لا تكونُ زائدةً.

وذَهَبَ قومٌ ـ مِنهم المصنِّفُ[٢] ـ إلى أنها زائدةٌ، وهو مبنيٌّ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ، وهو لامُ الحضورِ.

ومَثَّلَ أيضًا بـ(الذين)[٣] و(اللاتِ[٤])، والمرادُ بهما: ما دَخَلَ عليه (أَلْ) من الموصولاتِ، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريفَ الموصولِ[٥] بالصلةِ[٦]، فتكونُ الألفُ واللامُ[٧] زائدةً[٨]، وهو مَذْهَبُ قوم، واخْتارَهُ المصنِّفُ. وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ(أل) إنْ كانَتْ فيه

= لازمة لمواضعها التي وُضعت لها غيرُ زائلة عنها. وهذا رأيُ أبي العباس المبرد، وإليه أشار صاحبُ «الكتاب» (٤/ ٣٤٥). وقال الفرّاء [ينظر: «معاني القرآن» (١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨)]: أصله «آنَ» مِن (آنَ الشيء يَئِينُ)، إذا أنى وقتُه، يقال: (آنَ لك أن تفعل كذا)، و(أنى لك). قال الشاعر:

تَمَخضَتِ المَنُونُ له بيَوْمٍ … أَنَى ولكُلِ حامِلةٍ تَمامُ

و(آنَ) فعل ماض، فلما أُدخل عليه الألف واللام، تُرك على ما كان عليه من الفتح.... وذهب أبو إسحاق [ينظر: إعرابه٣/ ٢٤] إلى أن (الآن) إنما تعريفُه بالإشارة، وأنه إنّما بُني لمّا كانت فيه (الألفُ واللام) لغيرِ عهد متقدم؛ لأنك تقول: (الآنَ فعلت)، ولم يتقدم ذكرُ الوقت الحاضر. وهذا فاسدٌ، أما قوله: إن تعريفه بالإشارة؛ فإن أسماء الإشارة لا تدخلها لام، نحو: (هذا)، و(تِلْكَ)».

(١) ضبطها في (ع) بالجر. والوجهان سائغان.
(٢) في «شرح التسهيل» (١/ ١٩١).
(٣) رسمها في (ح): «اللذين».
(٤) رسمها في (س)، (ح): «واللاتي».
(٥) في (ك): «الموصولات».
(٦) كتب في حاشية (ع): «وهو الصحيح».
(٧) ليس في (س).
(٨) وعلل ذلك؛ بأنه لا يجتمع تعريفان؛ وهما تعريف (أل) وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد، وهذه الأمثلة معارف بالعلمية كما في الأربعة الأول. واعترض الدماميني [«تعليق الفرائد» (٢/ ١٣٩)] ـ القول بزيادة (أل) فيها فقال: العلم هو مجموع لفظ (أل) وما بعدها، فهي جزء من العَلَم: كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. «التصريح» (١/ ١٥١)، و«شرح التصريح» (١/ ١٨٤).

أصل (الآن)

لا يجتمع تعريفان

(أل) الزائدة غير اللازمة

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللازمةِ: فهي الداخلةُ اضطرارًا[١] على العَلَم[٢]، (في قولِهِم)[٣]: (بناتِ أوبرَ). وَهُوَ[٤]: عَلَمٌ لضَرْبٍ مِن الكَمْأَةِ[٥]: (بناتُ الأَوْبَرِ)، ومنه قولُه[٦]:

٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٧]

الأصلُ[٨]: عن[٩] (بناتُ أَوْبَرَ)، فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزَعَمَ المُبَرِّدُ[١٠]: أنَّ (بناتِ أَوْبَرَ) ليسَ بعَلَمٍ، فالألفُ واللامُ عندَه غيرُ زائدةٍ[١١]،

---

(١) ليس في (ص).
(٢) كسر العين في (ك).
(٣) في (م): «كقولهم في»، وفي (ك): «قولهم».
(٤) ليس في (ص)، (ع)، (م).
(٥) بعدها في (س): «رديء».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٦٥): «أقول: أنشده أبو زيد، ولم يعزه إلى قائله».
(٧) (م) هَذَا البيتُ مِن الشواهدِ التي لم يَعْرِفُوا لها قائلًا، ومِمَّنِ اسْتَشْهَدَ بِهِ أبو زَيْدٍ فِي «النوادِرِ».
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بَنَاتِ الأوبرِ) حَيْثُ زادَ (ألْ) فِي العَلَمِ مُضْطَرًّا؛ لأنَّ (بناتِ أَوْبَرَ) عَلَمٌ، والعَلَمُ لا تَدْخُلُه (أل)؛ فِرارًا مِن اجتماعِ مُعَرِّفَيْنِ، وهما: حينئذٍ العَلَمِيَّةُ و(أل)، فزَادَهَا هنا ضرورةً.
وكقولِ الراجزِ:
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا
(وقدْ سَبَقَ لنا ذِكْرُ هَذَا البيتِ فِي بابِ العَلَمِ، ونَسَبْنَاهُ هُنَاكَ لأبِي النَّجْمِ العِجْلِيِّ)، وقولِ آخَرَ:
يا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي   مَكَانَ مَن أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
قالَ: وقدْ يَجُوزُ أنَّ أَوْبَرَ نكرةٌ؛ فعَرَّفَه باللامِ، كَمَا حَكَى سِيبَوَيْهِ: أنَّ عِرْسًا مِن ابنِ عِرْسٍ؛ قد نَكَّرَهُ بعضُهم ـ فقالَ: هَذَا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ (م).
(٨) في (م): «والأصل».
(٩) ليس في (س)، (ك).
(١٠) ينظر: «الانتصار لسيبويه على المبرد» (ص١٣٢ ـ ١٣٣).
(١١) بل معرفة؛ لأنه نكرة حينئذ، وعليه: فمنعه من الصرف إذا جرد من (أل) للوزن والوصفية الأصلية كأدهم وأسود؛ لأن أصل (أوبر) بمعنى كثير الوبر، وعلى الأول: للوزن والعلمية؛ لأن جزء العلم في حكمه. «الخضري» (١/ ٨٥).

ومنه: الداخلةُ اضطرارًا على التمييزِ[١]؛ كقولِه[٢][٣]:

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ[٤] لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ [٣٥/ظ] عَنْ عَمْرِو[٥]

الأصلُ: (**وطِبْتَ**[٦] **نَفْسًا**)، فزادَ الألفَ واللامَ، وهذا بناءً على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلَّا نَكِرَةً، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ. وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى جوازِ كونِه مَعْرِفَةً، فالألفُ واللامُ عندَهم غيرُ[٧] زائدةٍ، وإلى هذيْنِ البيتيْنِ اللذيْنِ أَنْشَدْنَاهُما أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (**كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ**)،

---

(١) وكذا الداخلة شذوذًا على الحال؛ نحو: (ادخلوا الأول فالأول).

(٢) بعدها في (س): «قال الشاعر».

(٣) هو: راشد بن شهاب ويقال له: رشيد، شاعر جاهلي، وقصيدته في «المفضليات»، رقم (٨٩)، وقال العيني ـ في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٧٠):
«**أقول**: ذكر التَّوْزَري [عبد الله بن يحيى بن علي الشقراطسي (ت٤٦٦هـ)] في «شرح الشقراطيسية» [هي قصيدة لامية، فريدة في مدح النبي ﷺ وسيرة الصحابة، أنشدها بالمدينة تجاه القبر الكريم]؛ عن بعضهم: أن هذا البيت مصنوع؛ فحينئذ لا يحتج به.
قلتُ: هذا ليس بصحيح، فإن قائله هو: رشيد بن شهاب اليشكري».

(٤) (**رأيتك**): خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المراد من قوله: (**يا قيس عن عمرو**) ـ كما في «شرح الشواهد الكبرى» (١/ ٤٧٠).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**طِبْتَ النَّفْسَ**)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ (الألفَ واللامَ) عَلَى التمييزِ ـ الَّذِي يَجِبُ له التنكيرُ ـ ضرورةً، وَذَلِكَ التخريجُ جارٍ عَلَى مذهَبِ البَصريينَ، وقد ذَكَرَ الشارِحُ: أن الكُوفِيِّينَ؛ لا يُوجِبُونَ تنكيرَ التمييزِ؛ بل يَجوزُ عندَهم أنْ يَكُونَ معرفةً، وَأَنْ يَكُونَ نَكِرَةً، وَعَلَى ذَلِكَ: لا تكونُ (أَلْ) زائدةً؛ بل تكونُ مُعَرِّفَةً.
ومِن العلماءِ مَن قالَ: (**النَّفْسَ**) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(**صَدَدْتَ**)، وتمييزُ (**طِبْتَ**) محذوفٌ.
والتقديرُ عَلَى هذا: صَدَدْتَ النفسَ وطِبْتَ نفسًا يا قيسُ عن عَمْرٍو، وَعَلَى هَذَا: لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ، ولكِنْ فِي هَذَا التقديرِ مِن التكلُّفِ مَا لا يَخْفَى.
ومن هَذَا النوعِ (ألِ) الداخلةُ عَلَى الحالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِم: (**ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ**)، فإنَّ (أَلْ) فيه زائدةٌ؛ لأنَّ الحالَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً (م).

(٦) في (س)، (ص)، (ك): «فطبت». والمثبت أجود.

(٧) في (س): «ليست».

دخول (أل) على التمييز ضرورة

وقولِهِ[1]: (وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّرِي[2]).

[ص] [١٠٩] وبعضُ الاعلامِ[3] عَلَيْهِ دَخَلَا[4] لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا[5]

[١١٠] كـ(الفَضْلِ، والحَارِثِ، والنُّعْمَانِ) فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ[6] سِيَّانِ

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ فيما تَقَدَّمَ: أنَّ الألفَ واللامَ تكونُ مُعَرِّفَةً وتكونُ زائدةً، وتَقَدَّمَ[7] الكلامُ عليهما. ثُمَّ[8] ذَكَرَ في هذيْنِ البيتيْنِ: أنها تكونُ لِلَمْحِ الصفةِ، والمرادُ بها: الداخلةُ على (ما سُمِّيَ به مِن الأعلامِ)[9] المنقولةِ مِمَّا يَصْلُحُ دخولُ (أَلْ) عليه؛ كقولِكَ[10] [في (حَسَنٍ): (الحَسَنُ)[11]][12]، وأَكْثَرُ ما تَدْخُلُ[13] على المنقولِ مِن [صفةٍ؛ كقولِكَ

---

(١) في (ص): «وقوله أيضًا». (٢) ليس في (س)، (ع)، (ك).

(٣) إنما قال: (بعض الأعلام)؛ لأن منها ما لا يدخل عليه للمح؛ كالمنقول من قبل نحو: (يزيد) إلا في الضرورة. «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٧).
وقال الأشموني: «وأفهم قوله: **(وبعض الأعلام)**: أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل (أل) لا يثبت له ذلك. وهو كذلك، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف؛ إذ الباب سماعي. وخرج عن ذلك غير المنقول: كسعاد، وأدد.

(٤) فيه إشارة إلى أنه سماعي؛ فلا تدخل على غير ما ورد؛ كمحمد وصالح ومعروف.

(٥) ظاهره: أنها تدخل للمح الأصل، لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل (١/ ١٩٢)، ويؤيده: أنه مثل بالمنقول من صفة (كحارث)، ومن مصدر (كفضل)، ومن اسم عين (كنعمان)؛ وهو من أسماء الدم: كالفضل والحارث والنعمان. «توضيح المقاصد» (١/ ٤٦٧).

(٦) كان الأصوب أن يقول: (وتركه) بدل (وحذفه)؛ لأن الحذف يقتضي أنها (أي: الألف واللام) كانت موجودة ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنه علم، والأصل عدمها فيه. ينظر: «شرح الشاطبي» (١/ ٥٧٩).

(٧) في (م): «وقد تقدم»، وفي (ح): «وقدم».

(٨) في (ك): «و». (٩) ساقط في (ك).

(١٠) في (س): «كقوله».

(١١) من الصفات المشبهة؛ مكبرة أو مصغرة.

(١٢) في (ح): «حسنٌ في الحسن».

(١٣) في (س): «يدخل»، وغير منقوطة في (ك).

[فيَجُوزُ دخولُ (أَلْ) في هذه الثلاثةِ نَظَرًا إلى الأصلِ، وحَذْفُها نظرًا إلى الحالِ][١].

وأشارَ بقولِهِ: (لِلَمْحِ ما قد كانَ عَنْهُ نُقِلَا) - إلى[٢] أنَّ فائدةَ دخولِ (الألفِ واللامِ): الدَّلالةُ على الالتفاتِ إلى ما نُقِلَتْ[٣] عنه: (مِن صفةٍ)[٤]، أو ما في مَعْنَاهَا.

وحاصلُه: أنَّكَ إذا أَرَدْتَ بالمنقولِ من[٥] صفةٍ[٦] ونحوِه: أنه إنما

= صفة، ويليه دخولها على منقول من مصدر، ويليه: دخولها على منقول من اسم عين.

والثانية: أنه مثل بالنعمان لما فيه (أل) للمح الصفة، تبعًا للناظم في قوله:

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون (أل) فيه غير لازمه، ومثَّل به ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/١٧٦).

قال الأزهري «التصريح» (١/١٥٢): «**فالجواب عن الأولى**: بأنها من اختيارات ابن مالك؛ بل قل: إنها من عندياته؛ فلا يتابع عليها، **وعن الثانية**: بأنه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردًا من «أل» كقوله:

أيا جبلي نعمان بالله خليا ... نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونًا بها فلا مخالفة».

(١) من (ك)، (م).
(٢) ليس في (ك).
(٣) في (ك): «تلقب».
(٤) ليس في (س)، وكتبها تصحيحًا في الحاشية.
(٥) في (س): «عن»، و ذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.
(٦) (م) الأمثلةُ التي ذَكَرَها الناظِمُ ثلاثةٌ:

أَحَدُها: يَدُلُّ عَلَى الوصفِ المقصودِ بدَلالةِ المطابقةِ، وَهوَ (**الفَضْلُ**)؛ لأنَّه فِي الأصلِ مصدرٌ، ولا دَلالةَ له إلَّا عَلَى الحَدَثِ، وَهوَ الوَصْفُ.

والثاني: يَدُلُّ عليه بدَلالةِ التضمُّنِ، وَهوَ: (**الحارِثُ**)؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ والوصفِ.

وثالِثُها: يَدُلُّ عَلَى الوصفِ بدَلالةِ الالتزامِ، وَهوَ: (**النُّعْمَانُ**)؛ فإنَّه موضوعٌ للدَّمِ، والحُمْرَةُ لازمةٌ له (م).

=

القول في حاصل الأمثلة التي ذكرها الناظم

سُمِّيَ به [تفاؤلًا(١) بمعناهُ ـ أَتَيْتَ بالألفِ واللامِ؛ للدَّلالةِ على ذلكَ؛ كقولِكَ: (الحارِثُ)؛ نظرًا إلى أنه إنما سُمِّيَ به](٢) للتفاؤُلِ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دَلَّ على معنًى(٣)، وهو: ممَّا يُوصَفُ به في الجملةِ، كفَضْلٍ ونحوِه. وإنْ لم تَنْظُرْ(٤) إلى هذا، ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَمًا: لم تُدْخِلِ الألفَ واللامَ؛ بل تقولُ: فَضْلٌ [٣٦/و] وحارِثٌ ونُعْمانُ، فدخولُ الألفِ واللامِ أفادَ معنًى لا يُسْتَفَادُ بِدُونِهما(٥)، فلَيْسَتا بزائدتيْنِ(٦)(٧)، خِلافًا لمَن زَعَمَ ذلك، وكذلك أيضًا ليسَ(٨) حَذْفُهما(٩) وإثباتُهما(١٠) على السَّوَاءِ ـ كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ؛ بل الحذفُ والإثباتُ يَنْزِلُ(١١) على الحالتيْنِ(١٢) اللتيْنِ(١٣) سَبَقَ ذِكْرُهُما، وهو: أنه إذا لُمِحَ الأصلُ: جِيءَ بالألفِ واللامِ، وإنْ لم يُلْمَحْ: لم يُؤْتَ بهما.

[ص] [١١١] وقدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَةْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ، كَـ(الْعَقَبَةْ)
[١١٢] وحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

العَلم بالغلبة

مِن أقسامِ الألفِ واللامِ: أنها تكونُ للغَلَبَةِ(١٤)، نحوُ: (المدينةِ)

---

(١) في (ح): «تقولًا».
(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (س)، لكن ألحقه بخط آخر في حاشيته مصححًا.
(٣) في (ص): «معيّن». (٤) في (س): «ينظر».
(٥) في (ص): «بدونه».
(٦) قال الخضري: «**أجيب**: بأن المراد بالزائدة: ما ليست للتعريف، وإن لم تصلح للسقوط، وكذا قول المصنف: (**سيَّان**)؛ أي: في عدم إفادة التعريف، لا مطلقًا».
(٧) في (ص): «زائدتين»، وفي (س): «بزائدين».
(٨) ليس في (ك)، لكن كتبت بين السطرين بخط آخر.
(٩) في (ك)، (ح): «حذفها»، وفي (س): «نفيهما»، وكتب بخط آخر، فيما يقابلها من الحاشية: كالمثبت.
(١٠) في (ح): «وإثباتها».
(١١) ضبطها في (ع): «يُنَزَّل»، وفي (ك): «منزل».
(١٢) في (ص)، (ك): «الحالين». (١٣) في (ك): «الذين».
(١٤) العلم بالغلبة قبل التحاقه بالأعلام معرفة: إما بالإضافة أو بالأداة.

و(الكِتابِ)؛ فإنَّ[١] حَقَّهُما الصدقُ ـ على كلِّ مدينةٍ (وكلِّ كتابٍ)[٢]، لكِنْ غَلَبَتِ (المدينةُ) على مدينةِ الرسولِ[٣] ﷺ، و(الكتابُ) على كِتابِ سِيبَوَيْهِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يَتَبادَرْ (إلى الفَهمِ غَيْرُهما)[٤].

أحكام الألف واللام

وحُكْمُ هذه الألفِ واللام: أنها لا تُحذَفُ إلَّا (في النداءِ أو الإضافةِ)[٥]، نحوُ: (يا صَعِقُ) في الصَّعِقِ[٦]، و(هذه مدينةُ [رسولِ اللهِ][٧] ـ ﷺ).

وقد تُحْذَفُ في غَيْرِهما شُذوذًا؛ (سُمِعَ[٨] مِن[٩])[١٠] كلامِهم (هذا عَيُّوقُ طَالِعًا)، والأصلُ: العَيُّوقُ[١١]، وهو اسمُ نَجْمٍ.

ويكونُ[١٢] العَلَمُ بالغَلَبَةِ أيضًا مُضافًا: كابنِ عُمَرَ، وابنِ عَبَّاسٍ،

---

(١) ليس في (ك).
(٢) في (ك): «وعلى كل كتاب»، وفي (س)، (ح): «وكتاب».
(٣) في (ك): «النبي».
(٤) في (ك): «الفهم إلى غيرهما». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخةٍ كذلك.
(٥) في (س): «للنداء أو الإضافة»، وفي (ك)، (ح): «للنداء أو للإضافة».
(٦) (م) (الصَّعِقُ) ـ فِي أصلِ اللغةِ ـ اسمٌ يُطْلَقُ عَلَى كلِّ مَن رُمِيَ بصاعقةٍ، ثمَّ اخْتُصَّ بعدَ ذَلِكَ بخُوَيْلِدِ بنِ نُفَيْلٍ، وَكَانَ مِن شأنِه: أَنَّهُ كَانَ يُطْعِمُ الناسَ بتِهامَةَ، فعَصَفَتِ الريحُ الترابَ فِي جِفانِه، فسَبَّهَا، فرُمِيَ بصاعِقَةٍ، فقالَ الناسُ عنه: الصَّعِقُ (م).
(٧) في (س)، (ك)، (ح): «الرسول».
(٨) في (ع)، (س)، (ك): «حُكِيَ»، وضبطت بالبناء على المفعول.
(٩) في (ك): «ذلك».
(١٠) وفي (ح)، (ص): «وحكي في».
(١١) (م) (العَيُّوقُ) ـ فِي أصلِ الوَضْعِ ـ كَلِمَةٌ عَلَى وزنةِ فَيْعُولٍ، مِن قولِهم: عاقَ فلانٌ فلانًا يَعُوقُه، إذا حالَ بينَه وبينَ غَرَضِهِ، ومعناهُ عائِقٌ، وَهوَ بهذا صالحٌ للإطلاقِ عَلَى كلِّ مُعَوِّقٍ لغيرِه، وخَصُّوا بِهِ نَجْمًا كبيرًا قريبًا من نَجْمِ الثُّرَيَّا ونَجْمِ الدَّبَرَانِ، زَعَمُوا أنهم سَمَّوْه بذلكَ؛ لأنَّ الدَّبَرَانَ يَطْلُبُ الثُّرَيَّا والعَيُّوقَ يَحُولُ بينَه وبينَ إدراكِها (م).
(١٢) في (م): «وقد يكون».

وابنِ مَسْعُودٍ [٣٦/ظ](١) ، فإنَّه غَلَبَ(٢) على العَبَادِلَةِ(٣) دونَ غَيْرِهِم مِن أولادِهِم، وإنْ كانَ حَقُّه: الصدقَ عليهم، لكِنْ غَلَبَ(٤) على هؤلاءِ(٥)؛

(١) الصواب: ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود؛ لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة، وهو من الطبقة الأولى.

(٢) ضبطها في (س)، (ع): «غُلِّب».

(٣) (م) (العَبَادِلَةُ): جَمْعُ عَبْدَلٍ، بزنَةِ جَعْفَرٍ، وعَبْدَلٌ يَحْتَمِلُ أمرَيْنِ:
أَوَّلُهما: أنْ يَكُونَ أصلُه (عَبْدٌ) فزِيدَتْ لامٌ فِي آخرِه، كَمَا زِيدَتْ فِي (زَيْدٍ) حتى صارَ زَيْدَلًا.
والثاني: أنْ يكونوا قد نَحَتُوه من (عبدِ اللهِ)؛ فاللامُ هِيَ لامُ لَفْظِ الجلالةِ، والنحتُ بابٌ واسعٌ، فقد قالُوا: عَبْشَمٌ مِن عبدِ شَمْسٍ، وعَبْدَرٌ من عبدِ الدارِ، ومَرْقَسٌ مِن امْرِئِ الْقَيْسِ، وقالوا: حَمْدَلَةٌ، مِن الحمدِ للهِ، وسَبْحلَةٌ مِن سُبْحَانَ اللهِ، وجَعْفَدَةٌ، من قولِهم: جُعِلْتُ فِدَاءَكَ، وطَلْبَقَةٌ، من قولِهم: أَطَالَ اللهُ بَقَاءَكَ... وأشباهٌ لهذا كثيرةٌ.
وقالَ الشاعِرُ، ويُنْسَبُ لعمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ، فجاءَ بالفِعْلِ واسمِ فَاعِلِه عَلَى طريقِ النحتِ:

لقدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُها فيا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

ولكثرةِ مَا وَرَدَ من هَذَا النحوِ ـ نَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لكَ أنْ تَقِيسَ عليه؛ فتقولُ: (مَشْأَلَ مَشْأَلَةً): إذا قالَ: مَا شاءَ اللهُ، وتقولُ: (سَبْحَرَ سَبْحَرَةً): إذا قالَ: سُبْحَانَ رَبِّي، وتقولُ: (نَعْمَصَ نَعْمَصَةً): إذا قالَ: نَعِمَ صَبَاحُكَ، وتقولُ: (نَعْمَسَ نَعْمَسَةً): إذا قالَ: نَعِمَ مَسَاؤُكَ، وهكذا.
وقُدَامَى العلماءِ يَرَوْنَ بابَ النحتِ مقصورًا عَلَى مَا سُمِعَ منه عن العربِ، وَهوَ مِن تَحْجِيرِ الواسعِ، فتَدَبَّرْ هذا، ولا تَكُنْ أَسِيرَ التقليدِ.
وقد قالَ ابنُ مالكٍ فِي «التسهيلِ» (ص٧٠): «وقد يُبْنَى من جُزْأَيِ المركَّبِ فَعْلَلٌ (يُرِيدُ اسمًا عَلَى مثالِ جَعْفَرٍ) بفاءِ كلٍّ منهما وعَيْنِه، فإنِ اعْتَلَّتْ عينُ الثاني: كُمِّلَ البناءُ بلامِه أو بلامِ الأوَّلِ، ونُسِبَ إليه».اهـ. فظاهِرُ كلامِه هَذَا: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قياسٌ عِنْدَه.
ومِمَّنْ مَنَعَ القياسَ عَلَى هَذَا: أبو حَيَّانَ حَيْثُ يقولُ: «وهذا الحكمُ لا يَطَّرِدُ، وإنما يقالُ مِنه مَا قالَتْهُ العربُ».اهـ. ونَرَى لكَ أَلَّا تَأْخُذَ بهذا الرأيِ (م).

(٤) ضبطها في (ع): «غُلِّب».

(٥) رسمت في (ص): «هاؤلاء».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل